



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

سبل تعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي في ضوء تجربة
معايير التقارب الأوروبية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف:
-الأستاذ. بلارو علي

من إعداد:
- بعداش يحي

لجنة المناقشة

الرقم	اعضاء اللجنة	الرتبة
1	اوضايفية حدة	استاذ تعليم عالي
2	بوعفار امال	استاذ مساعد (أ)

السنة الجامعية: 2026/2025

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
أ	أ. المقدمة العامة
////////	الفصل الاول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي
1	مقدمة الفصل الاول
2	المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي
2	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
3	الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتكامل الاقتصادي
3	1. التعريف اللغوي
3	2. التعريف الاصطلاحي
3	الفرع الثاني: مفهوم التكامل الاقتصادي بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين
5	المطلب الثاني: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي
5	الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي
5	1. المقومات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي
6	2.1. تكامل عناصر الإنتاج
6	3.1. تنسيق السياسات الاقتصادية
8	الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي
9	1. الدوافع الاقتصادية
9	2. الدوافع السياسية
10	3. الدوافع الاجتماعية والثقافية
11	المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي
11	الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية
12	الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة
13	الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي
14	الفرع الرابع: السوق المشتركة
15	الفرع الخامس: التكامل الاقتصادي التام (الوحدة الاقتصادية والنقدية)
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
18	المطلب الأول: الدراسات السابقة
18	المطلب الثاني: القيمة المضافة
19	خلاصة الفصل الأول
////////	الفصل الثاني: تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي في ضوء التجربة الأوروبية
20	مقدمة الفصل الثاني
20	المبحث الأول: تطور نشاط التكامل الأوروبي
21	المطلب الأول: نشأة التكامل الأوروبي
21	الفرع الأول: المراحل التاريخية التي مهدت لفكرة الوحدة الأوروبية
21	1. المشاريع الوحدوية المقترحة
23	الفرع الثاني: مرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية
23	أولاً: تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب 1951
24	ثانياً: تأسيس جماعة السوق الأوروبية المشتركة
26	الفرع الثالث: مرحلة معاهدة ماستريخت وما بعدها
29	المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الأوروبي

30	الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
31	الفرع الثاني: التضخم في أوروبا
35	الفرع الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية للاقتصاد الأوروبي
36	أولاً: التحديات الاقتصادية
42	ثانياً: التحديات الجيوسياسية
44	ثالثاً: التحديات الاجتماعية
48	رابعاً: الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأوروبي
53	المطلب الثالث: معايير التقارب الأوروبية (معايير ماستريخت)
54	المبحث الثاني : التكامل الأفريقي
55	المطلب الأول: نشأة وتطور التكامل الأفريقي
55	الفرع الأول: نشأة التكامل الأفريقي
56	1. ظهور الأفريقانية
57	2. مؤتمرات الجامعة الأفريقية
60	الفرع الثاني: تطور التكامل الأفريقي
61	1. مرحلة التأسيس (منظمة الوحدة الأفريقية 1963)
62	2. معاهدة أبوجا 1991
63	3. تأسيس الاتحاد الأفريقي
66	المطلب الثاني: واقع التكامل الأفريقي
66	الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة الأفريقية (AfCFTA)
67	1. عوائق تواجه منطقة التجارة الحرة الأفريقية
69	الفرع الثاني: تأثير المؤشرات الكلية على مسار التكامل
69	1. معدلات النمو الاقتصادية
70	2. معدلات التضخم
72	3. معدلات سعر الصرف
74	المطلب الثالث: آفاق وتحديات تطبيق معايير التقارب في منطقة التجارة الحرة الأفريقية
74	الفرع الأول: معوقات التكامل النقدي والمالي في أفريقيا
75	الفرع الثاني: الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية
76	الفرع الثالث: النتائج والتوصيات
76	1. النتائج
76	2. التوصيات
77	خلاصة الفصل الثاني
78	الخاتمة
80	قائمة المراجع

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لطلب علم يرفع شأننا
وصالة ربي على محمد ما صلى مصلي وتهجد

نتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير إلى الأستاذ الفاضل: بلارو علي

التي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى نصائحه وتوجيهاته
القيمة التي أفادنا بها

كما ال يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كل من علمنا حرفا وبذل معنا

جهدا ووفر لنا وقتا، ونصح لنا قوال
نسأل الله أن يجزيهم عنا الجزاء الأوفى

الملخص بالعربية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التكامل الاقتصادي الإفريقي وإبراز إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية الناجحة في مجال الاندماج الاقتصادي. تنطلق الدراسة من إشكالية أساسية تتمثل في مدى قدرة الدول الإفريقية على تحقيق تقارب اقتصادي فعال من خلال تبني معايير مستوحاة من التجربة الأوروبية مع مراعاة الخصوصيات الاقتصادية والهيكلية للقارة الإفريقية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تناولت في جانبها النظري مفهوم التكامل الاقتصادي، دوافعه، مقوماته ومراحله المختلفة، كما استعرضت التجربة الأوروبية في بناء التكامل الاقتصادي والنقدي ومعايير التقارب التي ساهمت في نجاح الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت النتائج أن إفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية وبشرية كبيرة تؤهلها لتحقيق مستويات أعلى من التكامل، إلا أن ذلك يواجه عدة تحديات، أهمها ضعف التجارة البينية، تعدد الأنظمة النقدية، اختلاف السياسات الاقتصادية، وضعف التنسيق المؤسسي بين الدول الإفريقية. كما خلصت الدراسة إلى أن نجاح التكامل الاقتصادي الإفريقي يتطلب تكيف معايير التقارب الأوروبية مع الواقع الإفريقي بدل نقلها بشكل حرفي، مع تعزيز التنسيق المالي والنقدي وتطوير المؤسسات الإقليمية الداعمة للتكامل.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، معايير التقارب، ماستريخت، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الوحدة النقدية.

Résumé en français

Cette étude vise à analyser la réalité de l'intégration économique africaine et à examiner la possibilité de tirer profit de l'expérience européenne en matière d'intégration régionale. La problématique principale porte sur la capacité des pays africains à réaliser une convergence économique efficace à travers l'adoption de critères inspirés de l'expérience européenne tout en tenant compte des spécificités structurelles et économiques du continent africain.

La recherche s'appuie sur une approche descriptive et analytique. Elle présente d'abord le cadre théorique de l'intégration économique, ses fondements, ses motivations et ses différentes étapes. Ensuite, elle analyse l'expérience européenne, notamment les critères de convergence économique qui ont contribué à la réussite de l'intégration européenne et à la mise en place de l'union économique et monétaire.

Les résultats montrent que l'Afrique dispose d'importantes ressources naturelles et humaines favorables à l'intégration économique. Toutefois, plusieurs obstacles persistent, notamment la faiblesse du commerce intra-africain, la diversité des systèmes monétaires, les divergences des politiques économiques et le manque de coordination institutionnelle. L'étude conclut que le succès de l'intégration africaine dépend de l'adaptation

des critères européens au contexte africain, du renforcement de la coordination macroéconomique et de l'amélioration des mécanismes institutionnels régionaux.

Mots-clés : intégration économique africaine, Union européenne, critères de convergence, Maastricht, ZLECAf, union monétaire.

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
29	مخطط يوضح هيكل الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (1)
30	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بين 2023 و 2026	الشكل رقم (2)
31	تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي بين 2023 و 2026	الشكل رقم (3)
34	توزيع مكونات مؤشر أسعار المستهلك في منطقة اليورو	الشكل رقم (4)
35	تطور معدل التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة 2021-2026	الشكل رقم (5)
37	منحنى تطور أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2021-2026	الشكل رقم (6)
39	منحنى تطور مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو خلال الفترة 2021-2026	الشكل رقم (7)
40	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية سنة 2025	الشكل رقم (8)
41	تطور أسعار الفائدة في منطقة اليورو خلال الفترة 2021-2026	الشكل رقم (9)
44	معدل البطالة الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المقارنة لعام 2025.	الشكل رقم (10)
46	خريطة توزيع حجم السكان الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي	الشكل رقم (11)
47	خريطة توزيع نسب كبار السن (65 سنة فما فوق) من إجمالي السكان في دول الاتحاد الأوروبي (سنة 2025).	الشكل رقم (12)
70	نمو الناتج المحلي الأفريقي	الشكل رقم (13)
71	ديناميات التضخم بحسب المنطقة الأفريقية 2022-2027.	الشكل رقم (14)
72	تضخم الاسعار الاستهلاكية لفترة 2025-2027.	الشكل رقم (15)

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
32	تطور معدلات التضخم ومكوناته الرئيسية في منطقة اليورو سنة 2026	الجدول رقم (1)
34	معدلات التضخم السنوي في دول الاتحاد الأوروبي خلال مارس 2025	الجدول رقم (2)

المقدمة العامة

المقدمة :

في ظل العولمة المتسارعة وتحول الاقتصاد العالمي إلى "اقتصاد تكتلات"، لم يعد التكامل الاقتصادي خياراً ثانوياً للدول النامية، بل ضرورة وجودية لتحقيق التنمية المستدامة. وتعد القارة الأفريقية، بمواردها الهائلة وطموحاتها المسطرة في "أجندة 2063"، من أكثر المناطق سعياً لكسر قيود التبعية الاقتصادية عبر مشاريع طموحة مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA). ومع ذلك، يصطدم هذا الطموح بواقع يتسم بضعف التجارة البينية وتباين السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء.

حيث تكمن الإشكالية في أن المساعي الأفريقية نحو التكامل الاقتصادي لا تزال تفتقر إلى "آلية ضبط" صارمة تضمن حداً أدنى من التناغم الماكرو-اقتصادي. وبالنظر إلى التجربة الدولية، تبرز تجربة الاتحاد الأوروبي كأفضل نموذج استطاع من خلال "معايير التقارب" (مثل معايير ماستريخت) تحويل اقتصاديات متباينة إلى كتلة موحدة وقوية. ومن هنا يبرز التساؤل الجوهري: إلى أي مدى يمكن استنساخ أو تكييف معايير التقارب الأوروبية لسد الفجوات الهيكلية في مسار التكامل الاقتصادي الأفريقي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن لدول افريقيا تحقيق تقارب اقتصادي من خلال الاعتماد على التجربة الأوروبية؟
 - ماهي ابرز العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي الأفريقي؟
 - كيفية تكييف المعايير الأوروبية بما تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الأفريقي؟
- واستناداً لما تم طرحه في التساؤلات، استلزم منا صياغة فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الرئيسية:

يتوقف نجاح و تعزيز مسار التكامل الاقتصادي الأفريقي على مدى قدرة القارة على تبني نموذج تقارب مستوحى من المعايير الأوروبية، شريطة تكييف هذه المعايير تقنيا وزمنياً على الخصوصية الهيكلية لاقتصاديات الأفريقية .

الفرضيات الفرعية:

نوجد علاقة طردية بين مستوى العمل بمعايير التقارب الماكرو الاقتصادية وبين نمو التجارة البينية الأفريقية

ان حقيقة تطبيق معايير ماستريخت على المستوى الأفريقي دون مراعاة ضعف واختلاف البيئة الاقتصادية الإفريقية يؤدي الى نتائج عكسية تعيق مرحلة التطور الاقتصادي الأفريقي .

تعدد الانظمة النقدية واضطراب أسعار الصرف في افريقيا يشكل العائق الاكبر امام محاكاة النموذج الاوروبي مما يجعل الوحدة النقدية ضرورة لا غنى عنها للحصول على التقارب الاقتصادي .

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى امكانية تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي من خلال استخلاص الدروس من النموذج الاوروبي مع مراعاة الطبيعة الاقتصادية الإفريقية.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وهذا بسرد المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي و معايير التقارب الأوروبية المنتهجة، وعرض وتحليل اوضاع التي يمر بها الاقتصاد الأفريقي من خلال البيانات والاحصائيات الاقتصادية، ومعرفة مختلف المعايير الأوروبية المنتهجة وتحليلها .

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع التكامل الاقتصادي الأفريقي محط اهتمام كبير حيث نسعى من خلال هذه الدراسة امكانية نتطور التكامل الأفريقي من خلال نجاح التجربة الأوروبية ودراسة الحالة الاقتصادية الإفريقية Je m'entraîne à la salle de sport

الفصل الاول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

مقدمة الفصل الاول:

لقد أضحى التحول نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، فلم يعد هناك مكان للاقتصاديات القطرية المنعزلة في ظل عولمة تتسم بحدة التنافسية وتلاشي الحدود التجارية. إن فكرة الانتقال من حيز السيادة الوطنية الضيقة إلى فضاءات التكامل الواسعة ليست مجرد استجابة لظروف سياسية طارئة، بل هي عملية اقتصادية بنيوية معقدة تستند إلى تراكم معرفي ونظري صاغته كبرى المدارس الفكرية عبر العقود الماضية. ولما كان الهدف الجوهري لهذه الدراسة هو استشراف سبل تعزيز التكامل في القارة الأفريقية مسترشدين بالنموذج الأوروبي، فإن الضرورة المنهجية تقتضي العودة إلى الجذور الفلسفية والاقتصادية التي توطر هذا المفهوم. فقبل الخوض في تعقيدات معايير التقارب أو تفاصيل الواقع الأفريقي، لا بد من بناء أرضية صلبة لضبط المفاهيم وإزالة اللبس حول الأدوات والآليات التي تحكم العمل التكاملي. إن فهم "النظرية" هو الصمام الذي يضمن سلامة "التطبيق"، وهو ما يجعل من التأصيل النظري حجر الزاوية الذي تنبثق عنه كافة التحليلات اللاحقة. حيث يخصص هذا الفصل البحث النظري للتكامل الاقتصادي حيث نستهل الحديث في المبحث الأول عن "ماهية التكامل الاقتصادي" حيث نتناول مفهوم التكامل الاقتصادي دوافعه ومراحلها أيضا أما في المبحث الثاني سنقوم بإدراج القيمة المضافة أو الرؤية الشخصية لهذا الموضوع والدراسات السابقة التي تحدثت عنه .

المبحث الاول: ماهية التكامل الاقتصادي

لقد بدأت معالم فكرة التكامل الاقتصادي تظهر بوضوح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث انبثقت من رحم الأزمات والتحويلات العميقة التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية آنذاك؛ فكان التوجه نحو التكتل بمثابة طوق نجاة للدول الساعية لتجاوز آثار الدمار وبناء توازنات قوى جديدة. ومع تسارع خطى العولمة، لم يعد التكامل مجرد خيار استراتيجي عابر، بل تحول إلى سمة جوهرية ونمط بنيوي يحكم النظام الاقتصادي المعولم، تفرضه ضرورة البقاء في بيئة تنافسية لا تعترف بالكيانات الصغيرة. وفي جوهره الحديث، يُنظر إلى التكامل الاقتصادي بوصفه عملية ديناميكية وشاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر، متجهةً نحو صياغة علاقات اندماجية متكافئة تتجاوز حدود التعاون التقليدي. تهدف هذه العملية إلى صهر المصالح الوطنية في صورة المصالح المشتركة، وتحقيق عوائد متناسبة وعادلة لكافة الأطراف، وذلك من خلال تبني سياسات تعمل على زيادة التداخل والتشابك بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. ومن أجل توضيح جميع الجوانب لهذه الظاهرة الاقتصادية سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية : المتمثلة في التعاريف، والدوافع ومراحل أو درجات التكامل الاقتصادي .

المطلب الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي

وعلى الرغم من شيوع مفهوم التكامل الاقتصادي، إلا أن الحقل المفاهيمي لهذا المصطلح شهد تعدداً واختلافاً في التسميات؛ حيث استخدمت بعض الأدبيات مصطلح 'الاندماج' (Integration) للدلالة على أعلى مستويات التشابك، بينما فضل فريق آخر استخدام مصطلح 'التعاون' (Cooperation) كصيغة أقل إلزامية، في حين جنح آخرون نحو استخدام مصطلح 'التكتل' (Bloc) لوصف التحالفات الإقليمية الناشئة ويأتي هذا الاختلاف إلى المذاهب الاقتصادية المختلفة التي تمتلك نظرة مختلفة في رؤية هذا المصطلح.

الفرع الاول : التعريف اللغوي و الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي

1. **التعريف اللغوي:** يمكننا القول إنَّ التكامل في اللغة يعني الجمع والتأليف بين العناصر والأجزاء المفككة، والمشتتة،

والناقصة حينما تكون منفردة. وهذا يعني أن التكامل يقتضي التعاون والتكافل بين هذه العناصر، وهو ما يتطلب بلا

شك الكثير من الجهد والعمل الدؤوب لتحقيق الغاية المنشودة، وهي "التمام والكمال".¹

2. **التعريف الاصطلاحي :** يُعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية تهدف إلى إزالة العوائق على المعاملات الاقتصادية بين

مجموعة من الدول، وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها بهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية. وهو بذلك يتمحور حول جانبين؛ أحدهما سلبي يتمثل في إزالة العوائق التجارية (مثل الرسوم الجمركية)، والآخر إيجابي يتمثل في إنشاء مؤسسات وهيئات مشتركة لتدير عملية التنسيق بين الدول الأعضاء.²

حيث يوجد جانبين أو اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل و المتمثلة فيما يلي:³

-**الاتجاه الاول:** هو اتجاه عام يرى ان التكامل يعني اي شكل من اشكال التنسيق او التعاون بين الدول المختلفة دون المساس او التدخل في سيادتها

-**الاتجاه الثاني:** هو اتجاه اكثر تركيزا حيث يرى ان التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا الى انواع جديدة مترابطة بين المؤسسات و مختلف التفاعلات والتطورات التي تؤثر على سيادة الدولة .

الفرع الثاني : مفهوم التكامل الاقتصادي بالنسبة المفكرين الاقتصاديين

هناك اختلاف بين الاقتصاديين الذين عرفو التكامل الاقتصادي وذلك راجع الى نظرة كل واحد منهم الى معنى التكامل , ومنها سنحاول تقديم مفاهيم وتعريفات لكل احد على حدى :

يعرف **بيلا بلاسا** التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة ، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراء ان والتدابير الي تؤدي الى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة ، وإذا دققنا النظر إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان ان تتمثل

1 - حملاوي مهتور، "مفهوم التكامل المعرفي بين حتمية الانفتاح وضرورة التأصيل"، مجلة سلسلة الأنوار، جامعة وهران 2، المجلد 13، العدد 03، ديسمبر 2023، ص3.

2- بلعزوز بن علي، الاستراتيجيات التنموية والتكامل الاقتصادي في ظل العولمة (مع إشارة لحالة الدول العربية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 161.

3 - خفية قصيوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي : دراسة حالة – اليونان خلال الفترة 2008-2015، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص، ص3، 4.

في الفضاء على صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية، انطلاقاً من هذا التعريف ملاحظة ان بيلا بلاسا يعتمد على مناقشة ومراجعة فكرة الدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية ، إذ يذهب هذا المفكر الاقتصادي الى اعتبار ان انتهاء عملية التمييز او التدخل الحكومي بعد شرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لإزالة القيود على التجارة بين مجموعة الدول الاعضاء المنظمة الى التنظيم التكاملي⁴.

اما **Tinbergen** فيرى ان التكامل الاقتصادي كعملية يحتوي على العديد من الجوانب التي ذكرها بيلا بلاسا، حيث يرى ان التكامل عبارة عن ايجاد افضل الطرق العلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العوائق امام هذا التعاون او التكامل⁵.

ويرى كذلك الاقتصادي **Gunnar myrdal** ضرورة أن تكون عملية إلغاء الحواجز مترامنة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي⁶.

أما الاقتصادي "**فان سيرجيه**"، فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى دمج اقتصادياتها تدريجياً أو في الحال. وهذا القرار يتضمن حداً أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود والعوائق الحالية في العلاقات التجارية، وعدم وضع قيود جديدة⁷.

ويعرف **إسماعيل صبري** مقلد التكامل الدولي بأنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في إنشائه، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطانه إليها"⁸.

4 - وسيلة السبتي، شمس نريمان علوي، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 33.

5- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، ط1 (أو بدون ذكر الطبعة)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 3.

6 - إسلام نوار، محمد العيونس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية - دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، السنة الجامعية: 2021/2020، ص8.

7 - كاست علي، التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2009/2008، ص4.

8 - أحمد غزال، نظريات التكامل والاندماج الدولي، مطبوعة دروس في مقياس موجهة لطلبة ليسانس (السنة الثالثة علاقات دولية)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص4.

ويرى سلفاسيون أن الاندماج الاقتصادي الإقليمي يتعدد في معانيه، إلا أن هناك اتفاقاً على أنه يمثل شكلاً من أشكال التعاون بين الدول، يتدرج من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، وصولاً إلى السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي.⁹

وتتشارك هذه النماذج التكاملية في خاصيتين رئيسيتين:

- تعزيز التخصص والتبادل: عبر إلغاء القيود التجارية، مما يرفع من حجم التبادل البيني.
- التميز التجاري: تبني سياسة تجارية موحدة أو تفضيلية تميز الدول الأعضاء عن بقية دول العالم.

ومن جميع هذه التعريفات والمفاهيم نستخلص مفهوماً للتكامل الاقتصادي والمتمثل فيما يلي :

يعتبر التكامل الاقتصادي عملية من التنسيق والدمج بين مجموعة من الدول بهدف إزالة العوائق والقيود التجارية والجمركية فيما بينها، مما يسمح بانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة بحرية تامة ، وصولاً إلى أعلى مستوى اقتصادي متمثلاً في دمج الإقتصاديات داخل التكامل وتوحيد السياسة النقدية فيما بينها.

المطلب الثاني: مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي

الفرع الاول : مقومات التكامل الاقتصادي¹⁰

لا يمكن لأي تكامل اقتصادي أن يكتب له النجاح أو التطور ما لم يعتمد على أرضية صلبة من المقومات المتجانسة. فالتكامل ليس مجرد اتفاقيات ورقية، بل هو حصيلة تفاعل بين إمكانيات طبيعية، قدرات بشرية، وإرادة سياسية تعمل معاً كمنظومة واحدة. وتعتبر هذه المقومات هي الوقود المحرك لعملية الاندماج، حيث تساهم في تذليل العقبات وتحويل التنوع المورد بين الدول إلى قوة اقتصادية مشتركة تحقق الرفاهية والنمو المستدام لكافة الأطراف.

والتي انقسم الى قسمين مهمين المتمثلين فيما يلي :

1. المقومات الاقتصادية: والمتمثلة فيما يلي :

1.1. استغلال الموارد الطبيعية:

⁹- محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009، ص32.

10 - سيليني يوسف إسلام، آفاق التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، السنة الجامعية 2018/2017، ص ص 10-12.

يعتبر هذا المقوم أساساً مهماً يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كافي لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتماداً على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، فبعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة، بحيث يتاح معها زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره في حين تتوفر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساساً لتطور الصناعة، وأخرى تتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لتكون بلداً سياحياً... الخ، وهذا يوفر أساساً ملائماً تستند إليه عملية التكامل بالتالي تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطور النشاطات عموماً

2.1. تكامل عناصر الإنتاج :

سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو البشرية ويبرز في هذا المجال أهمية عنصر العمل ذو الخبرة النوعية والفني الذي يتمتع بقدرات عالية العطاء لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الجودة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها، ولاشك أن التكامل يوفر فرصة إتاحة إمكانيات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، إذ أن قيام كل دولة بنشاطاتها الإنتاجية اعتماداً على ما متوفر لديها من عمل متميز يعيق عملية القيام بهذه النشاطات، ويحد من كفاءتها، نظراً لافتقار هذه الدولة أو تلك لهذا العنصر أو ذلك، في حين أن التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير جميعها، أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، خاصة وأن العمل الأكاديمي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كعنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأمثل للموارد المستعملة، لعمل النشاطات الاقتصادية عموماً وبالمستوى الذي تتحقق معه الزيادة في الإنتاجية وتطورها، وفي تحسين كفاءة الاداء .

3.1. تنسيق السياسات الاقتصادية:

1- التنسيق المالي و النقدي: يتعين على الدول المتكاملة القيام فيما بينها بتوحيد أسعار الضرائب، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل، فقد يؤدي أي اختلاف في أسعار الضرائب وتباين لوائحها بين دول التكامل المختلفة من شأنه تعقيد وإبطاء حركة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار بين بلد وآخر، وإلى تقييد مبادلات السلع حتى ولو ألغيت ضدها الرسوم الجمركية إلغاءً تاماً، ويقصد بالنواحي النقدية تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وإباحة حرية التحويل بينها، حيث أن منع حرية تحويل العملات إلى بعضها البعض داخل المنطقة المتكاملة حتماً سيؤدي ذلك إلى عرقلة التبادل التجاري بين دول التكامل، وهذا علاوة على ذلك عما تؤدي إليه تقلبات أسعار الصرف وعدم القابلية للتحويل من إعاقة حركات انتقالات رؤوس الأموال بين دول التكامل فكل امر يخالف هذا اللوائح قد يؤخر أو يطور إختلاف كبير بين الدول المتكاملة سيؤخر عملية تطورها في من هذه الناحية.

2- المقومات السياسية: تُعد الإرادة السياسية شرطاً ذا وزن كبير من شروط قيام التجمعات الاقتصادية، حيث تركز أساساً على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي تعود عليها جراء هذا التكامل. وتتضح أهمية هذه الإرادة السياسية بشكل جلي من خلال التجربة الأوروبية؛ فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها وتطورها إذا بقيت منفردة، وأنه لن يكون لها أي تأثير على سير الأحداث في العالم، بل وستكون عاجزة عن ضمان رفاهية شعوبها.

وبناءً على ذلك، اتجه تفكير تلك الدول إلى إدراك أهمية الوحدة السياسية كخيار استراتيجي لإعادة السلام، وإغلاق باب الصراعات، ومواجهة التغيرات المتسارعة عالمياً. ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي تلعبه الإرادة السياسية في تكوين التجمعات الاقتصادية بين الدول، حيث تعمل هذه التجمعات كوسيلة لدعم استقلالها السياسي وزيادة قواها التفاوضية؛ ذلك أن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجال المعاملات الخارجية، وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية، ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.¹¹

وتتجلى النظرية السياسية المهمة بالتكامل في 3 شروط أساسية:¹²

أ. توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل: وحتى تتوافر هذه الرغبة، ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيين (والتي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية وتحسين فرص إعادة الانتخاب) تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل، وبالتالي فإن الرغبة في زيادة شعبية القائد السياسي تصبح دافعاً لتحقيق التكامل الاقتصادي.

ب. قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة: ويتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية "فوق الوطنية"، والتي تقوم على صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حل المنازعات. ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل والحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ.

ج. قبول القادة السياسيين لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي: حيث أن التكامل لا يتوقف عند إزالة الحواجز الجمركية بل يتعدى إلى بذل جهود كبيرة لتطبيق قواعد وسياسات اقتصادية موحدة، وهذا ما يؤدي أحياناً

11 - عبد الحليم الحمزة، دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نوقشت بتاريخ: 30 جوان 2012، ص 25.

12 - عبد الجليل هويدي، التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية في ظل الأزمات المالية: دراسة حالة التبادل التجاري الأورو مغاربي خلال الفترة 2000-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2021/2022، ص 42.

كثيرة إلى ظهور مشاكل متعددة خصوصاً في مجال التنسيق كنتيجة لتباين وجهات نظر الدول الأعضاء في التكامل؛ وبالتالي فإن الاتفاق طوعية على اختيار دولة أو أكثر داخل التكتل من الأفضل لتجاوز هذه العقبات وحل المشكلات الناتجة عنها.

نستنتج ان المقومات السياسية تعتبر شرط مهم في العملية التكاملية ، فالإرادة والاستقرار يسهلان الامر في النظام التكاملي ويساعدان في التطور وتقريب الافكار وتطوير الذات واعطاء الهيبة والتأثير في جميع النواحي .

3- المقومات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر المقومات الثقافية عاملاً أساسياً ومهماً بين الدول المتكاملة، ذلك أن اختلاف العادات والتقاليد والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد، وفي نفس الوقت فإن وجود تقارب في هذه المقومات يؤدي إلى وجود فرص أكبر لنجاح التكامل وفاعليته، وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذه المقومات وإن كانت مهمة لنجاح عملية التكامل خصوصاً إذا وصل إلى مراحله المتقدمة والتي تمتزج فيها عوامل الإنتاج المختلفة والتي تتطلب وجود مثل هذا النوع من الانسجام والتآلف، إلا أن هذه المقومات ليست وحدها الكفيلة بنجاح أي تكامل.¹³

تتمثل هذه المقومات في الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي. وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد. وهنا أيضاً كلما كان هذا التقارب أو التماثل أكبر، فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فحسب، وإنما أكثر ضرورة أيضاً.¹⁴

الفرع الثاني:دوافع التكامل الاقتصادي

لم يعد التكامل الاقتصادي في العصر الراهن مجرد خيار سياسي أو رفاهية اقتصادية، بل أضحت ضرورة استراتيجية تفرضها التحولات المتسارعة في هيكل الاقتصاد العالمي، والنزوع المتزايد نحو تشكيل التكتلات الكبرى لمواجهة تحديات العولمة. وتنطلق الدول في سعيها نحو التكامل من مجموعة من المنطلقات والأهداف التي تشكل حجر الزاوية في بناء هذه التكتلات؛ إذ تتنوع هذه الدوافع لتشمل جوانب اقتصادية بحتة تهدف إلى رفع معدلات النمو وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وأخرى سياسية وأمنية تسعى من خلالها الدول إلى تعزيز مكانتها في الساحة الدولية وتأمين مصالحها الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، سنتناول في هذا المطلب أبرز الدوافع التي تقف وراء تبني الدول لسياسات التكامل الاقتصادي، وذلك وفقاً للتقسيم الآتي:

13 -Ohaedbenabid، شروط التكامل الاقتصادي"، موقع Scribd، ص 2.

14 - عبد الجليل هويدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 43.

1. الدوافع الاقتصادية

ويمكن توضيحها فيما يلي: ¹⁵

- الرغبة في معدلات نمو اقتصادي مختلفة من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل منطقة التكامل ، فقد يرى الاعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل انتاجي اكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير ، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر و التعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصادقية.
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- قد يكون للأعضاء قدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة
- قد تسعى الدول الصغيرة لمزيد من الفرص مما يتعلق بالنفوذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.
- رغبة الأعضاء في تحسين درايتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تثمينها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة، وهذا بهدف الى زيادة قدراتها وخصائص التنافسية إذا ما كسبت الوقت واعطيت الفرصة الكافية لتوضيح ذلك.

2. الدوافع السياسية

تُعد الدوافع السياسية المحرك الجوهري لنشوء التكاملات الاقتصادية عبر التاريخ، حيث تُوظف كأداة استراتيجية لتحقيق توازن القوى ومواجهة الهيمنة الدولية؛ ويتجلى ذلك في نشأة الاتحاد الأوروبي كتكامل لمنافسة الثقل الأمريكي، وسعي واشنطن لدمج المكسيك وكندا لحماية أسواقها من التغلغل الأوروبي والياباني، وصولاً إلى تكتل "آسيان" الذي تشكل كحائط صد ضد التوسع الشيوعي. ولا يقتصر دور هذه التكاملات على المصالح التجارية، بل يمتد لتعزيز الأمن القومي وحل الصراعات التاريخية من خلال "الدبلوماسية التجارية" التي تبني الثقة المتبادلة، كما حدث في إنهاء النزاع الفرنسي الألماني عبر تكامل قطاعي الفحم والصلب، مما يجعل التكامل الاقتصادي تمهيداً لوحدة سياسية أسمى رغم التحديات التي قد تفرزها المصالح المتضاربة أحياناً. ومع تطور النظام الدولي، برزت مفاهيم الحوكمة العالمية، والشفافية، والتحول الديمقراطي كعوامل حاسمة في نجاح هذه التجمعات، حيث وفرت بيئة منفتحة تسمح بتقاسم المسؤوليات وتحقيق الرفاهية للشعوب،

¹⁵ السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

فضلاً عن كونها وسيلة للدول الأقل قوة — لاسيما في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر — لتوحيد سياساتها وتعزيز قدرتها التفاوضية في المحافل الدولية لمواجهة الضغوط الخارجية وإثبات وجودها كقوة إقليمية مؤثرة.¹⁶

حيث يمكننا القول ان الدافع السياسي في التكامل الاقتصادي لا ينفصل عن الرغبة في البقاء والنمو. فالدول لا تتكامل فقط لزيادة ارباحها بل لتوفر لنفسها مكاناً آمناً ومؤثراً في الخارطة السياسية العالمية، مما يجعل الاقتصاد "وسيلة" والسيادة والاستقرار "غاية".

3. الدوافع الاجتماعية والثقافية

يعتبر السعي نحو التكامل وسيلة أساسية للمحافظة على الكيانات القومية للأمم التي تجمعها روابط مشتركة، كاللغة والدين والعرق، أو تداخل هذه العوامل معاً. ويُصنف هذا المنزع القومي كأحد أقوى الدوافع المحركة لإنشاء التكامل وتوحيد جهود هذه الدول.¹⁷

كما تعد الدوافع الاجتماعية والثقافية من أبرز محركات التكتلات الاقتصادية الحديثة، ويتجلى ذلك بوضوح في النقاط التالية:¹⁸

- تنظيم الهجرة وحماية الأمن الإقليمي: تهدف التكتلات الاقتصادية بشكل أساسي إلى معالجة قضايا الهجرة، لاسيما مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ ويظهر هذا التوجه جلياً في تجربة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والشراكة الأورو-متوسطة.
- تعزيز البحث والتطوير: يؤدي التكامل إلى توحيد وتضافر الجهود المالية، العلمية، والبشرية، وتسخيرها في مجالات البحث العلمي والابتكار، مما يعود بالنفع المشترك على كافة الدول الأعضاء.
- التوازن الديموغرافي: يساهم التكامل في إعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة المرتفعة إلى المناطق ذات الكثافة المنخفضة، مما يخفف من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

¹⁶- أنمار نزار الدروبي، "التكتلات الاقتصادية ودوافعها"، مركز الشهيد الخامس للدراسات والبحوث، نُشر بتاريخ 11 نوفمبر 2025، تاريخ الاطلاع : 22 أبريل 2026، متاح على الرابط: <https://ar.shahidkhames.com>

¹⁷- ندى بوشعير، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر — دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS — ولاية جيجل -، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى — جيجل، السنة الجامعية: 2022/2021، ص 24.

¹⁸ - زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر — دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس — سطيف، السنة الجامعية: 2012/2011، ص 12.

- معالجة القضايا الدولية والبيئية: يعمل التكامل كإطار لحل المشكلات ذات البعد العالمي، وفي مقدمتها الأزمات البيئية؛ كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، حيث تقود الدول المتقدمة (مثل ألمانيا) الجهود عبر سنّ وتصدير قواعد ومعايير صارمة لحماية البيئة واستدامتها.

ومن هنا نستنتج ان الاسباب الاجتماعية والثقافية مهمة في اقامة التكامل الاقتصادي من حيث المضمون التي تحمله والذي يؤثر ويتأثر عن طريق الاختلافات بين الكيانات الاجتماعية والثقافية.

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي

لا يتم الوصول إلى حالة التكامل الاقتصادي الكامل بين الدول دفعة واحدة، بل يمر عبر سلسلة من المراحل المتلاحقة والمتجانسة، حيث تمثل كل مرحلة درجة مختلفة عن الأخرى من التنسيق والتنازل عن السيادة الوطنية لصالح المؤسسات المشتركة. وقد صاغ الاقتصادي "بيلا بالاسا" (Bela Balassa) الترتيب الكلاسيكي لهذه المراحل، والذي يبدأ من أبسط أشكال التعاون التجاري وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي والسياسي الشامل. حيث تعتمد سرعة الانتقال من مرحلة إلى أخرى على مدى تقارب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وقدرتها على تجاوز العوائق الهيكلية، وتحقيق المصالح المتبادلة التي تفرضها متطلبات كل مرحلة. وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل بدءاً من تحرير التجارة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة.

الفرع الاول : منطقة التجارة التفضيلية

تعني اتفاقية التجارة التفضيلية مجموع القواعد التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلاً دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة، بمعنى آخر: هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة، وتنصب هذه التفضيلات أساساً على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها، وقد تمتد هذه الدول فيما بينها، ويعد هذا الشكل أول وأبسط مستويات التكامل الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك: النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي انشئ عام 1946 بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة.¹⁹

بمنطلق آخر تسمى أيضاً بمنطقة التفضيل الجمركي وهي عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات التجارية تقوم بين دولتين أو أكثر بهدف تنشيط وتسهيل عمليات التبادل التجاري، وذلك عن طريق تخفيض العوائق التجارية على الواردات التي تتم

¹⁹ فؤاد أبو سنيت، مرجع سبق ذكره، ص 109.

بينها سواء كانت جمركية أو غير جمركية، مع خلق عوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في المنطقة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال فرض الدول الأوروبية مجموعة من العوائق على وارداتها من الدول النامية.²⁰

وتتميز منطقة التجارة التفضيلية بمجموعة من الخصائص:

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تقليل العقوبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها بشكل كامل .
- تتركز هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الجانب السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، ولكنها لا تمتد إلى الجانب النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
- يلاحظ أن الدول أعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق إنشاء وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذه الخصوص.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

تتفق الدول الأعضاء في هذه المرحلة على خفض القيود التجارية فيما بينها تدريجياً حتى تُلغى تماماً، مع إبقاء كل دولة بتعرفتها الجمركية الخاصة وسياساتها التجارية المستقلة تجاه الدول غير الأعضاء، لعدم وجود تعرفة جمركية موحدة للمنطقة تجاه العالم الخارجي.²¹

كما تُعد هذه المرحلة الدرجة الثانية من درجات التكامل الاقتصادي، وهي تسعى إلى إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة عضو بسيادتها في تحديد التعريفات الجمركية الخاصة بها تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة. قد تجد الدول غير الأعضاء أنه من المربح تصدير منتجاً للدولة العضو التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الجمركية الخارجية وعندئذ تقوم من خلالها بإعادة تصديرها إلى بقية الدول

²⁰ كاست علي ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

²¹ - منير الحمش، "التكامل الاقتصادي"، الموسوعة العربية، المجلد السادس، طبعة 2002 (دمشق: هيئة الموسوعة العربية)، ص 774.

الأخرى الأعضاء في المنطقة التي تحتفظ برسوم خارجية مرتفعة نسبياً. وبدون الاتفاق على "قواعد المنشأ" بين الأعضاء في منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالدول منتجة السلعة، فإنه لا يمكن الحيلولة دون حدوث ذلك.

ومن أشهر أمثلة مناطق التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA والتي تكونت في عام 1960 من المملكة المتحدة، النمسا، الدنمرك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا. ثم انضمت فنلندا لهذه المنطقة الحرة عام 1961. (هذا وقد انضمت هذه الدول في عام 1994 إلى الاتحاد الأوروبي).

ومثال آخر لمناطق التجارة الحرة هو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA والتي تكونت عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.²²

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

تُعتبر هذه المرحلة الخطوة الثالثة في مسار التكامل الاقتصادي، وهي تمثل نقطة الالتقاء مع "منطقة التجارة الحرة" من حيث إلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء. إلا أن الاتحاد الجمركي يتجاوز ذلك عبر توحيد الرسوم والتعريفات الجمركية تجاه العالم الخارجي، لتتحول الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء إلى إقليم جمركي واحد ومنسجم.

وفيما يلي أبرز الخصائص والإجراءات التي يقوم عليها الاتحاد الجمركي:

- توحيد السياسة التجارية الخارجية: تفقد الدول الأعضاء حريتها المنفردة في إبرام أو تجديد اتفاقيات تجارية مع دول خارج الاتحاد، حيث يتطلب ذلك تنسيقاً جماعياً لضمان فاعلية التعريفات الموحدة ومنع منح مزايا تفضيلية خارجية قد تضعف التكتل.
- إقامة السياج الجمركي الموحد: الاتفاق على تعريفات جمركية مشتركة تطبق على جميع الواردات من خارج دول الاتحاد.
- إزالة القيود غير الجمركية: لا يقتصر الأمر على الرسوم فقط، بل يمتد ليشمل إلغاء كافة العراقيل الإدارية والكمية التي تعيق حركة التجارة بين الأعضاء.
- السيادة والتنظيم: يتطلب هذا المستوى من التكامل تنظيمياً مؤسسياً دقيقاً وقيوداً أوثق على السياسات السيادية للدول الأعضاء مقارنة بالمراحل السابقة.

ويعد اتحاد "البنلوكس" (الذي ضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ عام 1947) نموذجاً تاريخياً بارزاً، حيث جسد الفرق الجوهرى عن منطقة التجارة الحرة من خلال "الجدار الجمركى الموحد" وتقييد المبادرات التجارية الفردية للدول الأعضاء مع الأطراف الخارجية.²³

ومن أبرز المشاكل التي تواجه التكامل الاقتصادي خلال هذه المرحلة فقدان الاستقلالية التجارية بمعنى آخر لا يمكن لأي دولة عقد اتفاقية تجارية منفردة مع دول خارج التكامل. اما المشكلة الثانية فهي المتعلقة بعملية توزيع الإيرادات الجمركية وذلك راجع الصعوبة وضع الية تنسق عملية تقسيم الحصيلة الموحدة بين مختلف خزائن الدول الأعضاء.

ومن هنا نستنتج ان الاتحاد الجمركي غالباً ما يُنظر إليه كخطوة تقنية في التكامل الاقتصادي، لكن إذا نظرنا إليه من زوايا مختلفة (خارج النطاق التقليدي للتجارة)، سنجد أنه يقوم بإعادة تشكيل مفهوم "الدولة" و"السيادة" بطرق مثيرة للاهتمام من جميع النواحي سواء الاقتصادية او السياسية او الامنية .

الفرع الرابع : السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة هيا الدرجة الرابعة من التكامل الاقتصادي حيث تعتبر درجة أعلى من جميع النواحي ، وتتمثل في "انفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة فيما بينها مع وضع تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي ، بالإضافة إلى نزع القيود على حركة عناصر الإنتاج بينها كالعامل ورأس المال". ومن أبرز الأمثلة السوق الأوروبية المشتركة والتي تأسست عام 1958 من ستة دول وهي بلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، وهولندا ، ولوكسمبورغ. والتحقت بعد ذلك كل من بريطانيا و الدنمارك وايرلندا سنة 1962.

وتتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء القيود العوائق الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة العالم الخارجي. ولكن تتباين السوق المشتركة عن الاتحاد الجمركي في السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال بحرية وسلاسة بين الدول الأعضاء.²⁴

ومن جهة أخرى تمثل مرحلة متقدمة في السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشتمل على التعريفات الجمركية والقيود فقط ، اي المبادلات التجارية ولكن القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الاموال و الاشخاص.²⁵

23 - عبد الحليم الحمزة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

24 - السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية : البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - مؤسسة التنمية الدولية، ط1 ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 193.

25- حيزية هادف، "التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ديسمبر 2013، ص15.

ايضا يتم في هذه المرحلة إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على حد سواء، بما في ذلك المعايير البيئية والصحية، الشروط التقنية، ونظام الحصص، التي تمثل العائق الأكبر أمام المؤسسات. كما يُشدد على ضرورة تسهيل نفاذ المؤسسات إلى أسواق الدول الأعضاء، مع اعتبار تحرير قطاع الخدمات—بما في ذلك المصارف والتأمين—على قدر عالٍ من الأهمية يوازي حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد.

وفي هذا الإطار، تُزال كافة العقبات المتعلقة بانتقال الأفراد والتوظيف والتأهيل، وتُطبق إجراءات موحدة في هذا الشأن. ومن أبرز الأمثلة على هذا المستوى من التكتل الاقتصادي نجد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، والسوق الأوروبية الموحدة التي تأسست عام 1992.²⁶

وتهدف هذه المرحلة إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، والاتفاق على تحديد تعريف جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي من جانب، بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) بين دول الاتحاد من جانب آخر، مما يؤدي بدوره إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجياتها، حيث تكون هذه الدول سوقاً واحدة تنتقل فيها العمالة ورؤوس الأموال من دون أي قيود.²⁷

ونستخلص من هنا أهمية السوق المشتركة في كونه يمثل نقلة نوعية في مسار التكامل الاقتصادي، حيث لا يقتصر أثره على تحرير حركة السلع والخدمات فحسب، بل يمتد ليشمل الحرية الكاملة لانتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وتكنولوجيا بين الدول الأعضاء. وتكمن القيمة الجوهرية لهذه المرحلة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، مما يساهم في رفع الكفاءة الاقتصادية الشاملة وتحقيق وفورات الحجم التي تعزز القدرة التنافسية للشركات داخل التكتل. كما تعمل هذه السوق الموحدة على تحفيز الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية بفضل اتساع الرقعة الاستهلاكية واستقرار السياسات التجارية، وصولاً إلى تحسين مستويات المعيشة وتوفير خيارات أوسع للمواطنين في العمل والاستهلاك، مما يحول الدول الأعضاء إلى قوة اقتصادية متماسكة قادرة على مواجهة التحديات العالمية بفعالية أكبر. فهذه المرحلة تمهد إلى درجة أعلى و أعمق في مراحل التكامل الاقتصادي من حيث ترتيبها وأهميتها و دورها في اعطاء التكامل نظرة واقعية .

الفرع الخامس: التكامل الاقتصادي التام (الوحدة الاقتصادية و النقدية)

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى درجات التكامل الاقتصادي، ويتمثل في "اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود

26 - زين الدين حماشي ، مرجع سبق ذكره،،ص ص 23، 24 .

27 - إبراهيم أحمد عرفات وحسين سيد ربيع، "التكتلات الاقتصادية.. مقارنة نظرية لفلسفة التكامل الاقتصادي"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 01 مارس 2009، متاح على الرابط : araa.saa تاريخ الاطلاع 22 افريل 2026.

المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل ورأس المال، مع توحيد السياسات المالية والنقدية داخلها، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد" ويمكن النظر إلى الدولة الواحدة المكونة من عدة ولايات مثل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها اتحاد اقتصادي. ولقد كونت كل من بلجيكا ولوكسمبورج اتحاداً اقتصادياً عام 1961.

ويتفق الاتحاد الاقتصادي مع السوق المشتركة في كونه يعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل ورأس المال. ولكنه يختلف عن السوق المشتركة في توحيد السياسات المالية والنقدية داخله، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد.

وبعد الاتحاد الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام.

وعندما يقوم الاتحاد الاقتصادي بإصدار عملة نقدية واحدة نكون بصدد الاتحاد النقدي Monetary Union. ومثل هذا الاتحاد نراه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. بل من أحدث الأمثلة العالمية للاتحاد النقدي هو الاتحاد النقدي الأوروبي European Monetary Union EMU. فمنذ توقيع معاهدة ماسترخت في فبراير 1992 والتي تهدف لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي، والدول الأوروبية تسعى لتحقيق الاتحاد النقدي والأوروبي وإصدار عملة أوروبية موحدة.²⁸

ومن جهة أخرى تتوقف حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة على مرونة تحويل العملات فيما بينها؛ لذا تعتمد هذه الدول إلى تنسيق سياساتها النقدية والمصرفية بشكل وثيق. فالإلى جانب التحرير الكامل للتجارة السلعية وضمان انتقال عناصر الإنتاج دون قيود، يبرز عائق اختلاف العملات الوطنية كتحديد قد يحول دون تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي.²⁹

ومن هنا، يتم إدراج كافة الصيغ والترتيبات النقدية التي تهدف إلى تذليل العقبات التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج. ويرتكز عمل هذا الاتحاد النقدي على:

- تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

28 - السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سبق ذكره، ص 194، 195.

29 - مفروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي : دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص: الاقتصاد الدولي)، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، نوقشت بتاريخ 31-12-2013، ص24.

- إطلاق حرية التحويل الخارجي لتحفيز التبادل التجاري والاستثماري.
- تعزيز التخصص الإقليمي وتعميق الترابط بين اقتصاديات دول الاتحاد.

بناءً على كل هذا ، يمكننا استخلاص أن الانتقال نحو الاتحاد الاقتصادي والنقدي لا يشكل مجرد خطوة إضافية في سلم التكامل، بل هو تحول جوهري في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول. فبينما تكتفي المراحل السابقة بتسهيل حركة التبادل، يفرض هذا الاتحاد نوعاً من "الانضباط المؤسساتي القسري"؛ حيث تتخلى فيه الدول طواعية عن أقوى أدوات سيادتها الوطنية — وهي السياسة النقدية وسعر الصرف — لصالح سلطة مركزية عليا.

ويمكن التحدي الفعلي في هذا المستوى من التكامل في القدرة على تحقيق "التناغم المالي"؛ فإطلاق عملة موحدة دون وجود تقارب فعلي في المؤشرات الاقتصادية (كالتضخم والعجز) قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن وجهة نظرنا، فإن نجاح هذه المرحلة يرتكز بالأساس على عنصر الثقة والمصير المشترك، إذ تتحول الأزمات الاقتصادية من شأن داخلي للدولة إلى تحدٍ جماعي يمس استقرار الكتلة النقدية برمتها. وهذا ما يجعل الاتحاد النقدي بمثابة صمام أمان للاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت ذاته، اختباراً حقيقياً لمدى جاهزية الدول للتكامل الاندماجي الكامل.

ومن أبرز الأمثلة النموذج الأوروبي الذي يعتبر انجح نموذج يمكن الاستعانة به في مختلف النماذج التي تزال في طور النمو بفضل الترابط والتقارب في جميع النواحي ساعد ذلك الدول الأوروبية على صنع نفسها بنفسها ووضعت قدما في الساحة العالمية ما جعلتها محل تأثير كبير بفضل المعايير التي تقوم على أساس اقتصادي متين يحمي الدول المتحدة ويعزز الروابط بشكل عام فوصلوها الى توحيد العملة وطرحها سنة 2002 لم يأتي بشكل عبثي بل تم التخطيط له ودراسته بشكل مطول فكل منطقة تريد الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي يجب ان يضع هذا النموذج كبداية ومرتكز رغم الاختلافات الا انه يمكن الاستنساخ والقيام بعملية التكيف ومن أبرز الأمثلة النموذج الأفريقي الذي يعمل على التطور مستقبلاً رغم الصعوبات التي تعترضه من جميع النواحي.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تُمثل الدراسات السابقة ركيزة أساسية في البحث العلمي؛ فهي تتيح للباحث فرصة الاطلاع على الجهود المعرفية التي تناولت موضوع دراسته أو تقاطعت مع بعض أبعاده. هذا الاطلاع لا يقتصر على الرصد فحسب، بل يساعد بشكل مباشر في تحديد موقع البحث الحالي على الخارطة العلمية، وإبراز ما يميزه عن الأعمال التي سبقته. وبناءً على ذلك، يستعرض هذا المبحث أهم الدراسات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث، تمهيداً لبيان القيمة المضافة والأثر المعرفي الذي يسعى هذا العمل إلى تقديمه.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

بايسة عبد العزيز: "التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا - المعوقات والآفاق"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2021. عالجت الدراسة إشكالية تقييم أداء التكامل الاقتصادي في أفريقيا في ظل التحديات الراهنة، وخلصت إلى أن ضعف النتائج المحققة يعود إلى معوقات هيكلية وتنظيمية، أهمها ازدواجية العضوية في التكتلات الإقليمية، مما يستوجب تجاوز الخلافات السياسية وتغليب المصالح الاقتصادية المشتركة.

2- بن الشيخ عبد الرحمان ومدياني محمد: "واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، 2018. هدفت الدراسة إلى تقييم واقع التكامل الاقتصادي الأفريقي بالاعتماد على "دليل التكامل الإقليمي الأفريقي" الصادر عن الاتحاد الأفريقي لعام 2016. خلصت الدراسة إلى أن وتيرة التكامل في القارة لا تزال بطيئة ولا ترقى لمستوى الطموحات والاتفاقيات المبرمة منذ "اتفاقية أبوجا" عام 1994، حيث بلغ متوسط مؤشر التكامل 0.45 من 1، مما يعكس وجود فجوة بين المبادرات النظرية والنتائج المحققة على أرض الواقع، وأكدت الدراسة على ضرورة تحديد المعوقات بدقة لتفعيل مسار الاندماج الإقليمي.

3- حفيضة معمر: "الخلفية التاريخية للنظم السياسية الأفريقية"، ضمن كتاب جماعي محكم بعنوان: *النظم السياسية وفرص التكامل الاقتصادي القاري في أفريقيا: أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي*، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر. تناولت الدراسة المسار التاريخي للنظم السياسية الأفريقية من مرحلة ما قبل الاستعمار وصولاً إلى فترة الاستعمار، مسلطة الضوء على الركائز الفلسفية التي حكمت تلك النظم وتأثير الاستعمار في تغيير صورتها وبنيتها الإدارية. خلصت الدراسة إلى أن فهم التطور التاريخي للنظم السياسية يعد ركيزة أساسية لاكتشاف العناصر المعطلة لعملية التكامل، وتجاوزها لتحقيق أهداف "أجندة 2063" للاتحاد الأفريقي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

على عكس الأدبيات السابقة التي ناقشت التكامل الاقتصادي الأفريقي، لا تتوقف مذكرتي عند حدود التحليل الاقتصادي التقليدي؛ بل تسعى إلى إحداث تكامل معرفي يربط البعد السياسي بالمسار الاقتصادي. فبينما ركزت دراسات سابقة، كأعمال بن الشيخ وعبايسة ومعمر، على تشخيص المعوقات الهيكلية والتاريخية بشكل منفصل، يقدم بحثنا الحالي نموذجاً تحليلياً يربط مباشرة بين مخرجات النظم السياسية الأفريقية ومعايير التقارب الاقتصادي، مستفيداً من التجربة الأوروبية كإطار للمقارنة. وتظهر القيمة المضافة للدراسة في اعتمادها على بيانات حديثة ومقاربة تقييمية للأداء في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة، مما يسهم في تقديم رؤية استشرافية لتفعيل آليات التكامل الأفريقي بما يتوافق مع أجندة 2063.

خلاصة الفصل الاول :

تناول هذا الفصل الإطار النظري للتكامل الاقتصادي كاستراتيجية تنموية تهدف إلى تعظيم المزايا النسبية للدول. من هذا المنطلق، استعرضت الدراسة تعريف التكامل بوصفه عملية لتذويب الحواجز الاقتصادية، وناقشت دوافعه التي تتراوح بين الرغبة في توسيع الأسواق، تحقيق وفورات الحجم، وتعزيز القدرة التفاوضية دولياً. كما أوضحت أن نجاح أي مسار تكاملي يظل مرهوناً بمقومات أساسية، على رأسها التنسيق المؤسسي والتقارب في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وصولاً إلى المراحل الهيكلية التي تبدأ بتحرير التجارة البينية وتنتهي بالاتحاد النقدي الشامل.

وبناءً على هذه الأرضية النظرية، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت واقع التكامل في أفريقيا وتحديات التجارة البينية، تبرز القيمة المضافة لهذه المذكرة. فهي تحاول تجاوز التشخيص التقليدي للمشكلات نحو تقديم "سبل تعزيز" عملية، تستند إلى الاستفادة من آليات الانضباط المالي (معايير التقارب) التي أثبتت فعاليتها في نماذج التكامل الناجحة. وهكذا، يضع هذا الفصل الأساس المفاهيمي اللازم لفهم طبيعة التكامل الاقتصادي، مما يمهد الطريق في الفصل الثاني لتحليل واقع التكامل الأفريقي في ضوء دروس التجربة الأوروبية، سعياً لاستنباط حلول واقعية تسهم في تفعيل هذا المسار القاري

الفصل الثاني: تفعيل التكامل
الاقتصادي الأفريقي في ضوء التجربة
الأوروبية

مقدمة الفصل الثاني:

تمثل التجربة الأوروبية في الاندماج الاقتصادي "حالة دراسية" مرجعية للمشاريع التكاملية الناشئة، ليس من باب الاستنساخ الكلي، ولكن من منظور الاستفادة من الآليات والضوابط التي أثبتت نجاعتها في تحويل التكتلات الإقليمية إلى قوة اقتصادية عالمية. وفي ظل السعي الأفريقي الحثيث نحو تجسيد "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" (AfCFTA)، تبرز الضرورة الملحة لتقييم مدى إمكانية استلزام "معايير التقارب" الأوروبية وتطويق التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأفريقي.

يأتي هذا الفصل ليرسم خارطة طريق لتفعيل التكامل الأفريقي، وذلك من خلال قراءة واضحة وتحلل تطور نشاط التكامل الأوروبي واعطاء نظرة عن مختلف المحطات والدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة . سنحاول من خلال المطالب الموائية تشريح واقع الاقتصاد الأوروبي كنموذج للمقارنة، ومن ثم تسليط الضوء على معايير التقارب الاقتصادي كأداة تنظيمية، وصولاً الى الواقع الأفريقي وتطوره وإلى مدى إمكانية استنساخ التجربة الأوروبية وتطبيقها على المستوى الأفريقي بشكل فعال او العكس .

بناء على ماسبق سيتم في هذا الفصل التطرق الى المباحث التالية :

-تطور نشاط التكامل الأوروبي .

-التكامل الافريقي.

المبحث الاول : تطور نشاط التكامل الأوروبي

يعطي المسار التاريخي للتكامل الأوروبي المرجعية الأساسية لتوضيح كيفية بناء التكتلات الاقتصادية العابرة للحدود؛ فهو لم يكن مجرد عملية سياسية مؤقتة ذات اطار زمني قصير المدى ، بل نشاطاً اقتصادياً متقلب بدأ بقطاعات استراتيجية محدودة لينتهي بوحدة نقدية ومؤسسية شاملة. إن دراسة هذا النشاط تمثل أهمية بالغة في هذا البحث، ليس فقط لتتبع الخط الزمني للأحداث، بل لاستيعاب الآليات التي سمحت بتحويل هذا التكتل إلى قطب اقتصادي عالمي يحتوي معايير تقارب صارمة تضمن استقراره في جميع النواحي .

وللإحاطة بجوانب هذا المبحث بشكل منهجي، سنقوم بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب أساسية: نخصص المطلب الأول لاستعراض المحطات التاريخية الكبرى لهذا التطور، بينما نسلط الضوء في المطلب الثاني على واقع الاقتصاد الأوروبي وما يواجهه من تحديات، لنختم في المطلب الثالث بتحليل معايير التقارب الاقتصادي التي تُعد الضمانة الهيكلية لاستمرارية هذا التكامل.

المطلب الاول: نشأة التكامل الأوروبي

لم يكن الطريق نحو الوحدة الأوروبية وليد صدفة او وحي من الخيال ، بل كان نتيجة مسار مخطط له بشكل طويل انطلق من الحاجة إلى إعادة إعمار القارة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحولت فكرة التكامل من مجرد تعاون في قطاعات ثقيلة (الفحم والصلب) إلى مشروع تكتل اقتصادي شامل وضع دعوته الأولى عبر معاهدة روما عام 1957.

الفرع الاول: المراحل التاريخية التي مهدت لفكرة الوحدة الأوروبية :30

نشأت التطلعات الأولى لتأسيس وحدة أوروبية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بفعل الدمار والخراب الذي لحق القارة الأوروبية من جرائها، إذ انطلقت النخب السياسية الأوروبية تفكر في سبل جديدة لجبر أضرار الدمار بالبحث عن فضاءات سياسية في النطاق الأوروبي لإقامة تعاون سياسي وإيجاد مجالات تجارية لإنعاش التبادل الاقتصادي بين الدول الأوروبية. وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد وسعت من نطاق فكرة الوحدة، فإن حدود هذه الوحدة وكيفية وآلية تحقيقها ورسم علاقتها بالسيادة الوطنية كانت محل جدل كبير أدى إلى بروز العديد من الاتجاهات. لذلك فمن الضروري دراسة المشاريع الوحدوية المقترحة، قبل الانتقال إلى التطرق لمرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية المشتركة.

1. المشاريع الوحدوية المقترحة

أعلن القادة الأوروبيون ورجال السياسة خلال هذه المرحلة عن مشاريع سياسية تتوخى خلق علاقات التعاون في الحقول الاجتماعية والسياسية للحيلولة دون عودة انفجار الخلافات الحدودية والنزاعات الترايبية بين الأقطاب الأوروبية واشتعال القضايا السياسية التي حولت هذه الأقطار إلى مسرح للنزاعات المسلحة.

أ - مشروع كلرجي Projet Kalergi:

هو المشروع الذي يحمل اسم صاحبه "نيكولاس كراف كلرجي" الذي طرح من خلاله خطة لتحقيق الوحدة الأوروبية على مراحل أربع، الأولى: تتمثل في الإعداد وعقد مؤتمر أوروبي لتأكيد الإيمان بالوحدة وبيان أهميتها، والثانية: لإبرام معاهدة تستهدف إقامة نظام أوروبي ملزم للتحكيم تلجأ إليه الدول الأوروبية لحل خلافاتها، والثالثة: لإقامة إتحاد جمركي بين الدول الأوروبية، والرابعة: لبلورة وصياغة وإعلان دستور أوروبي يتوج الوحدة الأوروبية ويجسدها.

ب - مشروع سترسمان Projet stresemann:

30- أنس المرزوقي، "مراحل بناء الإتحاد الأوروبي"، موقع الحوار المتمدن، منشور بتاريخ: 2014/01/13، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=395593&r=0> تاريخ الاطلاع: 2026/05/04.

تتلخص آراؤه في الدعوة إلى إعادة إدماج ألمانيا في حظيرة الدول الأوروبية. وتجدر الإشارة إلى أن "سترسمان" قد تقلد في ألمانيا ما بين 1923 – 1926 – 1929 عدة مناصب سياسية نجد على رأسها منصب المستشار الألماني ووزير خارجية ألمانيا.

ج - مشروع بريان أريستد :Projet Briand Aristide

جاء هذا المشروع كفكرة صادرة عن الوزير الأول الفرنسي سنة 1929 وذلك في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة لعصبة الأمم حيث أعلن في هذا الخطاب عن مشروع سياسي يرمي إلى وضع حد للنزاعات التقليدية المسلحة بين فرنسا وألمانيا، وذلك كمرحلة أولى بإقامة محور يضم الدولتين، على أن تنبثق عنه مستقبلاً فدرالية للدول الأوروبية قادرة على تنظيم أفاق للتعاون السياسي والاجتماعي فيما بينها والانشغال بالنمو الاقتصادي. وبذلك أصبح أول مسؤول رسمي أوروبي يدفع بالفكرة الأوروبية من ساحة الحوار والجدال الفكري في أوساط النخبة إلى طاولة المفاوضات الرسمية بين الدول.

د - اتفاقية لوكارنو :Traité de Lucarno

هو اتفاق لتحديد الحدود الغربية لألمانيا، انعقد بين بلجيكا – إنجلترا – إيطاليا وألمانيا، حيث نصت هذه الوثيقة إضافة إلى ذلك على توصيات تحت الدول الأوروبية الأربعة على حل النزاعات الدولية بالطرق الودية.

ومن الأكيد أن المشاريع السابقة الذكر ظلت مجرد طموحات تعبر عن رغبات نخبة من السياسيين الأوروبيين، تحمل في طياتها طموحات لنسج روابط الوحدة السياسية بين الأوروبيين على أسس التعاون والتكامل السياسي، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها التطبيق على أرض الواقع، وإنما اعترض سبيلها واصطدمت أفكارها النظرية بالجدار المنيع الذي شيدته النازية والفاشية كحاجز أحبط كل محاولات التعاون السلمية والبناءة بين الأقطار الأوروبية، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية.

لقد أدت نهاية الحرب a لعالمية الثانية نتيجة ما خلفته من دمار فوق أرض القارة الأوروبية، وما لحق بشعوبها من تدني في مستوى المعيشة وانحيار للقواعد الاقتصادية بالدول الأوروبية إلى فقدان زعامتها الدولية وضعف قوتها الاقتصادية والعسكرية كدول عظمى، حيث تأثرت اقتصادياتها من نتائج الحرب وأخذت هذه الدول تعيش أوضاعاً مزرية، وتعاني من أزمات خانقة إن على مستوى الإنتاج أو الاستثمار، جعلتها غير قادرة على مسايرة ركب التطور الدولي، ومنافسة القدرات الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، اللذان ألت إليهما الزعامة الدولية نتيجة نموها الصناعي والاقتصادي السريع وما راكمه هذا النمو من اتساع دائرة نفوذهما السياسي في العالم، وانفرادهما بالتفوق العسكري على غيرهم من الأمم، فنشأة بفعل هذه الوضعية تطلعات سياسية في القارة الأوروبية تبحث عن أساليب سياسية، وتسعى نحو استغلال موارد اقتصادية جديدة تمكنها من وضع لبنات للتعاون القاري وللبناء الوحدوي الأوروبي.

الفرع الثاني: مرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية

أولاً: تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب 1951³¹:

استندت اتفاقية روما على عمل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، فظهرت فكرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية في تصريح روبير شومان Robert Shuman وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950، والذي يعتبر حسب الكثير من المختصين بمثابة الدعامة الأساسية التي قام عليها بناء الاتحاد الأوروبي فيما بعد، الذي أكد فيه: «أن أوروبا لن تصنع بعصا سحرية ولا في إنشاءات أو خطب جماعية، بل لابد أن يمهد لذلك ترابط واقعي». واقترح تحقيقاً لذلك أن يوضع مجموع إنتاج فرنسا وألمانيا ودول أوروبا الغربية الأخرى من الفحم والصلب تحت تصرف هيئة مشتركة تكون نواة لاتحاد أوروبي يكون عصباً لتحقيق السلام في القارة الأوروبية، وقد كان أحد أهداف هذه الخطوة هو محاولة تحسين العلاقات بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لإزالة المخاوف الفرنسية من إمكانية قيام ألمانيا في المستقبل بأي تهديد عسكري ضد فرنسا.

حيث دعا "روبير شومان" إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والواقع أن فكرة هذا المشروع كان وراءها "جان مونييه Jean Monnet"، رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية وأحد مستشاري شومان. ويعد "جان مونييه" بحق الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي، فلقد أدرك بعد عمله لمدة خمس سنوات في مجال التخطيط للاقتصاد الفرنسي أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى المعيشة من دون تجاوز إطار الدولة القومية وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر. وتخيل مونييه إطاراً أوسع يقوم على أساس إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوروبية كخطوة نحو قيام جماعة اقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية مشتركة، ولكن مونييه كان من أنصار التدرج وعدم تبني أحلام عريضة لا يمكن تحقيقها في الواقع. ومن ثم كانت الفكرة هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعد ذلك. وقد أختير الفحم والصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب، ومن ثم فإن وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامهما من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى.

لقد كان المشروع جذاباً ويحل كثيراً من المشكلات، فهو يحل إلى جانب مشكلة الخوف الفرنسي من صعود ألمانيا السريع، ويعطي ألمانيا من جانب آخر، اعترافاً دولياً ويدخلها في الساحة الدولية من جديد وينزع عنها صفة المهدد الرئيسي للسلام العالمي. ومن جانب ثالث، أَرْضَى المشروع الفدراليين الأوروبيين الذين خابت آمالهم في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب الدول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البينلوكس

31- بن عزوز محمد، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، السنة الجامعية: 2014 - 2015. ص 22.21.20.

الثلاث هولندا، بلجيكا، ولكسمبورغ) التي وقعت اتفاقية باريس الخاصة به في 18 أبريل 1951. فأنشئت له سلطة عليا، ومجلس وزراء وجمعية برلمانية ومحكمة للعدل لحل المنازعات داخل المجموعة .

حيث تستهدف الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إنشاء سوق أوروبية مشتركة لمنتجات الفحم والصلب (الفولاذ) تضم كل المستهلكين في الدول الأعضاء لتحقيق بذلك توسعاً اقتصادياً في العمالة وارتفاعاً بمستوى المعيشة وتطويراً للسياسات المشتركة للدول الأعضاء في صناعات الفحم والصلب ويتم تكوين هذه السوق بإلغاء رسوم الصادرات والواردات أو الرسوم التي لها نفس الأثر بالنسبة لسلعتي الحديد والفحم بين الدول الأعضاء في الجماعة، كذلك عدم التمييز بين المنتجين أو المشترين أو المنتفعين، سواء بالنسبة للأسعار أو شروط التسليم أو أجرة النقل، وكذا تحريم المعونات والدعم الذي تمنحه الدول حتى لا يخل بمبدأ تكافؤ الفرص، مع التزام الدول الأعضاء بأن تكون تعريفاتها الجمركية في حدود الحد الأدنى والأعلى اللذين تحددهما الجماعة. هكذا فإن السوق تقوم على مبدأ المنافسة الحرة مع الإقرار لسلطة اقتصادية بالإشراف على تزويد السوق بانتظام باحتياجاته من هاتين السلعتين، وتحديد الحد الأدنى للأسعار.

ثانياً: تأسيس جماعة السوق الأوروبية المشتركة:32

على إثر فشل محاولة إحداث الجماعة الأوروبية للدفاع المشترك بين الدول الأوروبية في عام 1954، تسرب نوع من اليأس إلى نفوس قادة الدول المؤسسة لجماعة الصلب والفحم ، وقلق البعض الآخر منهم على مستقبل تلك الوحدة ، إلا أن انطلاق سلسلة من المباحثات سنة 1955 في مدينة ميسان ، MISSINE سوف تعيد الأمل لهذه الدول. إذ أصبح جلياً أن هدف ووظيفة تلك المفاوضات هو التخطيط لميلاد جماعتي السوق الأوروبية المشتركة والمنظمة الأوروبية للطاقة الذرية.

جاء تأسيس الجماعتين المذكورتين إثر سلسلة من المباحثات في العاصمة البلجيكية بروكسل BRUXELLES حيث انطلقت المبادرات الأولى في شهر يونيو 1955 ضمن لجنة من الخبراء ينتمون إلى الدول الستة الأعضاء الذين اعدوا تقريراً لوزراء الخارجية المجتمعين في مدينة البندقية الإيطالية في مايو 1956. كما استمرت المفاوضات بهذا الخصوص بانعقاد المؤتمر المصغر للدول الستة الأعضاء في منظمة الصلب والفحم في مدينة بروكسل من جديد في شهر أكتوبر 1956. وقد أطلق على هذا المؤتمر اسم مؤتمر تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، وإحداث الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وتبع ذلك، عقد عدة لقاءات على مستوى وزراء الخارجية، إلى أن انتهت الاجتماعات وأفضت المحادثات إلى اجتماع القمة لرؤساء حكومات الدول الأوروبية في العاصمة الفرنسية باريس في فبراير 1957 ، بالتوقيع على بروتوكول للاتفاق بين الدول الستة. وفي 25 من شهر مارس من نفس السنة، تم التوقيع النهائي على معاهدة "روما ROME" لتأسيس جماعة السوق الأوروبية المشتركة، وإحداث الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

وقد نصت معاهدة روما على إحداث ثلاث مجالات للتعاون الأوروبي نظمتهما المادتين 2 و 3 من مقتضيات الاتفاقية وهي:

-إحداث سوق أوروبية مشتركة : أقامت المادة 2 من "اتفاقية روما" معالم الوحدة الأوروبية على قواعد إيجاد سوق أوروبية مشتركة يتم في نطاقها التوفيق بين سياسات الدول الأعضاء. وفي هذا الخصوص يتعين على منظومة السوق الأوروبية المشتركة :

أ- القيام بتطوير النشاط الاقتصادي في النطاق الجغرافي للسوق بفضل اعتماد تنمية متوازنة ومستدامة.

ب- الرفع من المستوى المعيشي لسكان الدول الأعضاء.

ج- توثيق وتنمية علاقات التعاون بين دول الاتحاد.

هذا وترمي السياسة المتبعة في نطاق السوق الأوروبية إلى خلق فضاء تجاري تسوده الحريات الأربعة المعمول بها في الحقل التجاري، وهي حرية انتقال الأشخاص والمنتجات، وحرية انتقال الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء ، كما سعت الاتفاقية في ذات الوقت نحو إحداث فضاء اقتصادي موحد يكفل للمقاولات حرية الاختصاص التجاري في دائرة السوق الأوروبية يسمح ، بوضع قواعد توفر نوعاً من التقارب وتكافؤ الفرص بينها فيما يرجع إلى ظروف تسويق المنتجات التجارية وتقديم الخدمات اللازمة. وقد حصرت المادة 8 من اتفاقية روما المدة الزمنية لبناء دعائم السوق الأوروبية في فترة انتقالية مدتها 12 سنة، تنقسم إلى ثلاثة أطوار، تبلغ المدة الزمنية لكل منها 4 سنوات، على أن تنطلق الأشغال دفعة واحدة أثناء الأطوار الأربعة لإقامة اللبنة الضرورية التي تتطلبها هيكلة الوحدة الأوروبية.

- **إقامة وحدة جمركية** : تعتمد السياسة التجارية للسوق الأوروبية على إلغاء الحقوق الجمركية بين الدول الأعضاء، والتخلي عن حصص التصدير والاستيراد التي كانت تخضع لها المبادلات التجارية القائمة بينها من قبل، في حين أخضعت علاقاتها التجارية مع الدول الأجنبية الغير الأعضاء في السوق الأوروبية لتعريف جمركية موحدة تسري في حق المنتجات والمبادلات التجارية المصدرة إلى بلدان السوق. ومن الملاحظ أن العامل الذي زاد من تعزيز هذا النظام وتمييزه عن أية شراكة تجارية للتبادل الحر بين هذه الدول، هو اعتمادها كدعامة لنظام الوحدة الجمركية لسياسة تجارية مشتركة تحظى بالتطبيق والاحترام من طرف كافة الدول الأعضاء.

ومن الواضح أن إزاحة الحواجز الجمركية وإلغاء العمل بنظام الحصص بين الأقطار المتضامنة سمح بحرية انتقال المنتجات والسلع بمختلف أصنافها ومكن علاوة على ذلك من ازدهار المعاملات التجارية بين هذه الدول.

- **إتباع سياسات مشتركة** : إن بعض السياسات المشتركة التي اتبعتها دول السوق بمقتضى معاهدة روما، قد تم النص عليها صراحة، ويتعلق الأمر على سبيل الحصر بالسياسة الزراعية الموحدة (المواد 38 – 47) والسياسة التجارية المشتركة (112-116) ثم سياسة النقل (المواد 74-84). كما تجدر الإشارة في هذا المقام أن نص معاهدة روما ترك المجال مفتوحاً بمقتضى المادة 235 للهيئات التقريرية للسوق الأوروبية لاعتماد سياسات أخرى من فرض بعض الظروف الخاصة بالسوق

المشتركة، أو يستدعي اتخاذها متطلبات سير السوق الأوروبية. وفي هذه الحالة يختص المجلس الأوروبي باقتراح من اللجنة الأوروبية، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي باتخاذ التدابير اللازمة في مجال معين قد تتطلبها المرحلة أو ظروف السوق. وجدير بالملاحظة أن هذه الصلاحية قامت بتمكين المجلس الأوروبي منذ قمة باريس لأكتوبر 1972 من اعتماد هذه السياسات وإعمال هذا الإجراء، سيما في مجالات البيئة والحقل الاجتماعي وإنعاش الجهات الأقل نمواً في حظيرة السوق الأوروبية المشتركة. ومن أجل ذلك أحدثت في حظيرة السوق الأوروبية عدة صناديق مالية قامت بتمويل مجالات الشغل الخاصة بالعمالة الأوروبية وتحسين الظروف المعيشية للعمال، والإسهام في توسيع النشاط الاقتصادي لمنظومة السوق الأوروبية من خلال تمويل استغلال موارد اقتصادية جديدة.

وقد احتفل القادة الأوروبيون يوم 25 مارس/آذار 2017 في العاصمة الإيطالية وفي نفس القاعة التي وقعت فيها معاهدة روما؛ بالذكرى الستين لتوقيع المعاهدة التاريخية التي أسست للاتحاد الأوروبي، ولكن في غياب رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي التي قررت الشروع في آلية الطلاق المعقدة مع الكتلة الأوروبية.

ويواجه تكتل الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ 27 (دون بريطانيا) جملة من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية، من بينها الأزمات المالية التي تقوض اقتصادات بعض الدول مثل اليونان، وتبعات خروج بريطانيا من الاتحاد (بريكست).

وبالتزامن مع اجتماع القادة في روما، خرجت مظاهرات مؤيدة للاتحاد الأوروبي وأخرى معارضة له.³³

الفرع الثالث : مرحلة معاهدة ماستريخت وما بعدها:

حيث نصت معاهدة الاتحاد الأوروبي التي وقعت في مدينة ماستريخت الهولندية في عام 1991 على أن الاتحاد هو وريث المجموعة الأوروبية، وفي ذات الوقت وسعت معاهدة ماستريخت مفهوم الاتحاد الأوروبي، وذلك بإدخال مبدأي السياستين الخارجية والأمنية المشتركتين والتحريك نحو تنسيق السياسات الأوروبية بخصوص اللجوء والهجرة والمخدرات والارهاب.

كما انبثق عن معاهدة ماستريخت - وللمرة الأولى - مفهوم المواطنة الأوروبية، أي السماح لمواطني الدول الاعضاء في الاتحاد بالتنقل بحرية بين كل دول الاتحاد، كما وضع البند الاجتماعي الذي احتوته المعاهدة الأساس للسياسات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في مجالات حقوق العمال وغيرها من المسائل الاجتماعية.

ووضعت المعاهدة أيضاً جدولاً زمنياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية والمالية بين الدول الاعضاء، كما وضع الشروط التي يتعين على الدول الراغبة في الانضمام الى الاتحاد الوفاء بها، وكذلك توحيد السياسات الأمنية والخارجية، وتحقيق حقوق المواطنة،

33- موسوعة الجزيرة، "تعرف على معاهدة روما نواة الاتحاد الأوروبي"، قسم أوروبا، متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> تاريخ الدخول: 4 مايو 2026.

والتعاون في قضايا الهجرة، واللجوء، والشؤون القضائية، وقد حصل الاتحاد الأوروبي في عام 2012 على جائزة نوبل للسلام، وذلك تقديراً لجهود تلك المنظمة الدولية في نشر السلام، والديمقراطية، وتحقيق العدل في أوروبا.

دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الأول من شهر نوفمبر عام 1993م، وحل الاتحاد الأوروبي مكان المجموعة، ويجدر بالذكر أنّ تلك المعاهدة أنشأت عملة اليورو لتكون عملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تمّ تقديمها في عام 1999م، إلا أن دولتي الدنمارك والمملكة المتحدة طالبتا بالتفاوض حينها على شروط إلغاء انضمامهما للاتحاد؛ من أجل السماح لهما بالاحتفاظ بعملتيهما.

يعيش أكثر من 500 مليون شخص في دول الاتحاد الأوروبي، ويوجد 24 لغة رسمية به، وكما ذكرنا يضم 27 دولة أوروبية، أعضاء الاتحاد الأوروبي هم النمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، وقبرص، وكرواتيا، والدنمارك، وجمهورية التشيك، وفرنسا، وإستونيا، وفنلندا، وألمانيا، والمجر، واليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، ولاتفيا، وليتوانيا، ولوكسمبورج، ومالطا، وهولندا، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفانيا، والسويد، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، وهي كانت عضواً مؤسساً للاتحاد الأوروبي، ولكنها غادرت منظمة الاتحاد الأوروبي في عام 2020.

-وكالات الاتحاد الأوروبي:

- الوكالة الأوروبية للصحة والسلامة في العمل.
- وكالة البيئة الأوروبية.
- وكالة الأدوية الأوروبية.
- الرابطة الأوروبية لأمن الشركات.
- محكمة العدل للاتحاد الأوروبي.
- ديوان المحاسبة الأوروبي.
- البرلمان والمجلس الأوروبي.
- المفوضية الأوروبية.
- بنك الاستثمار الأوروبي.
- مشرف حماية البيانات الأوروبي.
- المجلس الأوروبي لحماية البيانات.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية.
- خدمة العمل الخارجي الأوروبي.
- البنك المركزي الأوروبي.

يوجد 3 مؤسسات رئيسية مسؤولة عن تشريعات الاتحاد الأوروبي وهي:

- 1- البرلمان الأوروبي: والذي ينتخب مواطني الاتحاد الأوروبي بطريقة مباشرة، ويعتبر هو الممثل الرئيسي لهم.
- 2- مجلس الاتحاد الأوروبي: الذي يمثل جميع حكومات الدول الأعضاء، وهذه الدول تقوم بتقاسم رئاسة المجلس بالتناوب.
- 3- المفوضية الأوروبية: وهي المسؤولة عن كافة مصالح الاتحاد الأوروبي.

وتعمل هذه المؤسسات الثلاثة بشكل مشترك ومتكامل معاً، وذلك يتم من خلال القرار المشترك والذي يتمثل في الإجراءات التشريعية العادية التي تضم جميع السياسات والقوانين التي تنفذ في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي؛ فتقوم المفوضية الأوروبية باقتراح وضع قوانين جديدة، ويتبنى المجلس والبرلمان الأوروبي هذه القوانين الجديدة الموضوعة قيد التنفيذ، وتتولى مسؤولية تنفيذها المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء؛ فالهيئة تضمن تطبيق وتنفيذ القوانين بشكل سليم.³⁴

ومن هنا نستنتج بأن معاهدة ماستريخت هي نقطة التحول الحقيقية، لأنها لم تكتفِ بالجانب الاقتصادي فقط، بل نقلت الدول الأوروبية من مجرد "سوق مشتركة" إلى "اتحاد سياسي وقانوني" متكامل.

فمن خلالها طرأت عدة تغيرات متمثلة فيما يلي:

- تغيير الاسم : تحول الاسم من "المجموعة الأوروبية" إلى "الاتحاد الأوروبي" ليعبر عن وحدة أقوى.
- العملة الموحدة : مهدت الطريق لظهور "اليورو" ليكون عملة واحدة تربط اقتصاد الدول ببعضها.
- حقوق المواطن : أصبح للشخص "مواطنة أوروبية" تضمن له السفر والعمل في أي دولة عضو وكأنه في بلده.
- التعاون الشامل : بدأت الدول تنسق مع بعضها في أمور حساسة مثل الأمن، القضاء، والسياسة الخارجية، وليس التجارة فقط.

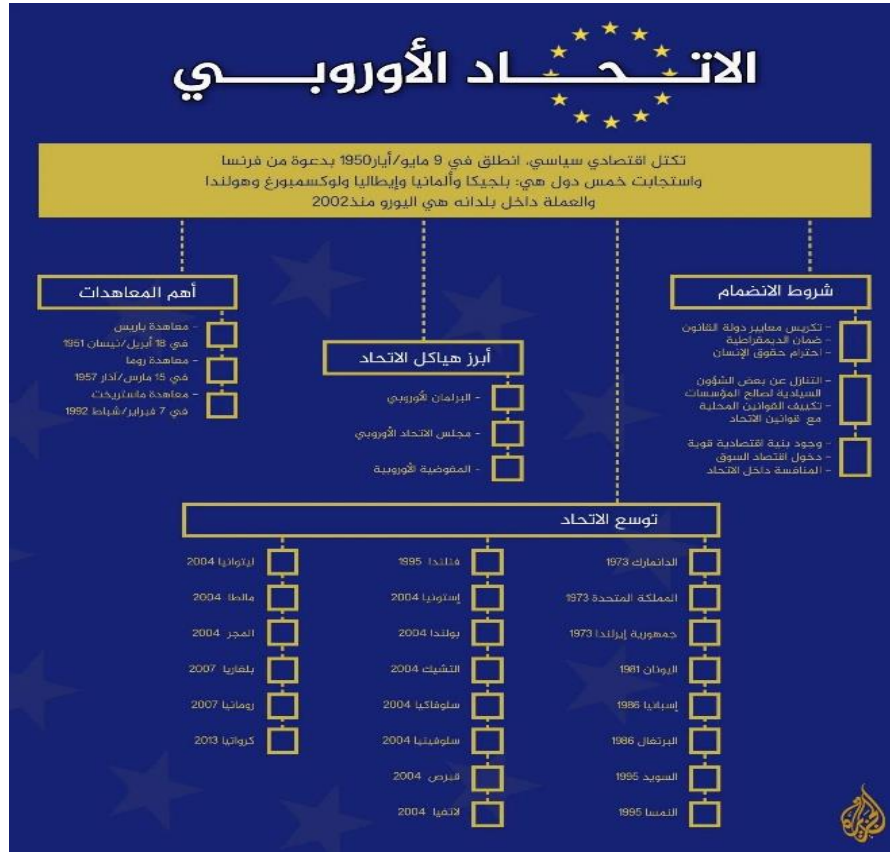
ببساطة، ماستريخت هي "الدستور" الذي جعل من أوروبا كياناً واحداً ذو سلطة امام العالم.

وهذا مخطط يوضح شكل الاتحاد الأوروبي:³⁵

34- الهيئة العامة للاستعلامات، "الاتحاد الأوروبي"، العلاقات الدولية، المنظمات الدولية والإقليمية، تاريخ النشر: 16 أكتوبر 2020 (تحديث 2 ديسمبر 2025)، متاح على الرابط: <https://sis.gov.eg>

35 - موسوعة الجزيرة ،مصدر سبق ذكره.

الشكل رقم (1): مخطط يوضح هيكلية الاتحاد الأوروبي



المصدر: الجزيرة + وكالات

المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الأوروبي

لا يمكن الحديث عن موازين القوى في العالم دون وضع الاقتصاد الأوروبي في الصدارة؛ فهو كيان ضخم يستمد ثقله من تنوع مذهل في قطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجيا العابرة للحدود. ومع ذلك، لم يكن الطريق مفروشا بالورود منذ عام 2023، إذ وجدت القارة نفسها في مواجهة اختبارات قاسية فرضتها الأزمات العالمية، من موجات التضخم الحادة وأزمة الطاقة المعقدة، وصولاً إلى التبعات المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية والتباطؤ الاقتصادي الذي خيم على الأسواق الدولية. ورغم هذا الضغط، نجحت دول عديدة في الحفاظ على استقرار نسبي، مستندة إلى سياسات مرنة تبناها البنك المركزي الأوروبي والحكومات المحلية لاحتواء الأزمات ودعم فرص النمو.

وفي قلب هذه التحديات، تراهن أوروبا اليوم على "المستقبل الأخضر" والتحول الرقمي كركيزتين أساسيتين للتنمية. ويتجلى ذلك بوضوح في حجم الاستثمارات الموجهة نحو الطاقة المتجددة والتقنيات الحديثة لضمان استدامة اقتصادها. لكن المشهد لا يبدو متجانساً في كل مكان؛ إذ تظهر الإحصائيات الأخيرة تبايناً لافتاً في الأداء الاقتصادي بين الدول، فبينما استطاعت بعضها تحقيق قفزات ملموسة، لا تزال أخرى تصارع أزمات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة. إن فهم واقع الاقتصاد الأوروبي وتناقضاته يظل مفتاحاً أساسياً لاستيعاب التحولات الكبرى التي تشكل مستقبل القارة والعالم أجمع.

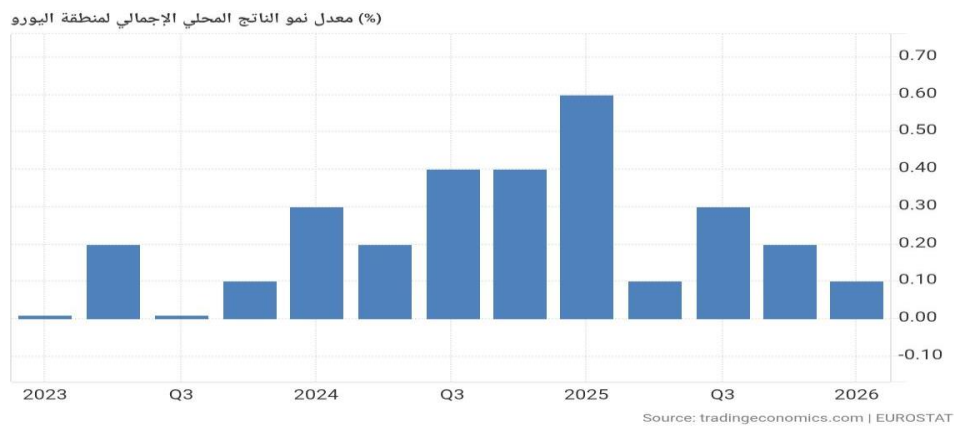
الفرع الاول: الناتج المحلي GdP

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو نموًا بنسبة 0.1% خلال الربع الأول من سنة 2026 مقارنة بالربع السابق ل 2025، وهو معدل أقل من توقعات الأسواق التي كانت تشير إلى نمو قدره 0.2%. كما يُظهر هذا تأخرًا مقارنة بالنمو المسجل في الفترة السابقة والمقدر بـ 0.2%، وذلك وفقًا للتقديرات الأولية.

وترجع هذه التطورات إلى الضغوط الاقتصادية الناتجة عن نقص إمدادات الطاقة التي تعتمد عليها اقتصادات منطقة اليورو، خاصة بعد اندلاع الحرب في الشرق الأوسط وما نتج عنها من اضطراب في تدفقات النفط والغاز الطبيعي المسال. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الضغوط التضخمية، مما دفع البنك المركزي الأوروبي إلى دراسة إمكانية رفع أسعار الفائدة خلال السنة الحالية، إلى جانب مراجعة توقعات النمو الاقتصادي نحو الانخفاض.

وعلى مستوى الدول الأوروبية، شهد الاقتصاد الفرنسي حالة من التوقف خلال الربع الأول بعد أن كان قد سجل نموًا بنسبة 0.2% في الربع السابق، بينما قامت إيطاليا بخفض توقعاتها الاقتصادية بعدما تباطأ النمو من 0.3% إلى 0.2%. في المقابل، عرف الاقتصاد الألماني تحسنًا نسبيًا حيث ارتفع معدل النمو إلى 0.3% بفضل زيادة الإنفاق على البنية التحتية وقطاع الدفاع. كما سجل الاقتصاد الهولندي تباطؤًا في الإنتاج، حيث انخفض النمو من 0.4% إلى 0.1%³⁶.

الشكل رقم (2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بين 2023 و 2026



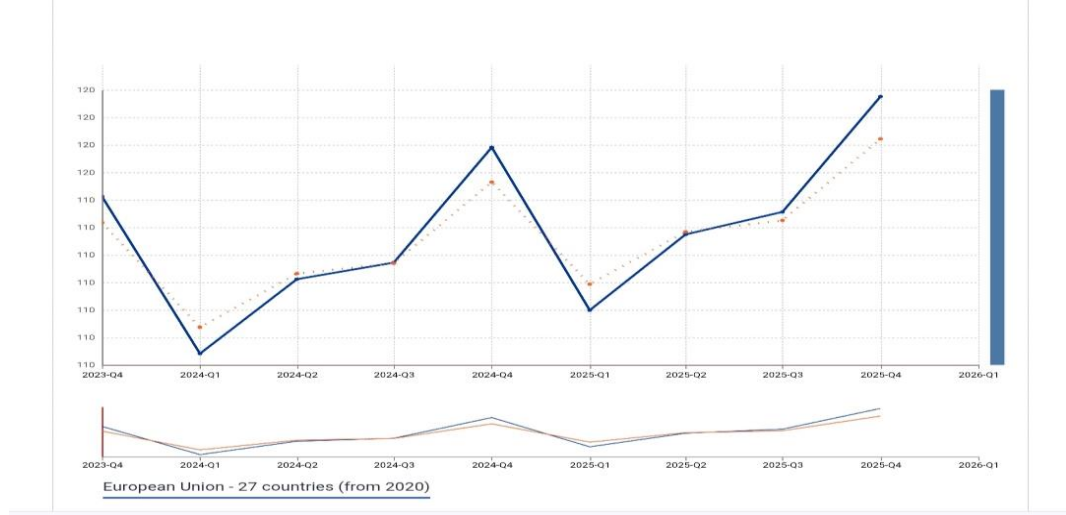
المصدر: Trading Economics، 2026.

حيث يوضح الشكل رقم (2) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو خلال الفترة الممتدة بين 2023 و 2026. ويلاحظ وجود تذبذب في معدلات النمو خلال هذه الفترات المتقاربة والمتتابعة، حيث سجل الاقتصاد الأوروبي

الفصل الثاني : تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي من التجربة الأوروبية

تحسناً نسبياً خلال سنة 2025 قد يكون سببها اقتصادي او سياسي او عامل آخر ،قبل أن يتباطأ مجدداً سنة 2026 نتيجة الضغوط الاقتصادية والتضخمية في تلك الفترة.

الشكل رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي بين 2023 و2026



المصدر: Eurostat، 2026.

تعكس البيانات بوضوح مسار الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2023 إلى 2026، حيث خضع الاقتصاد لسلسلة من الارتفاعات والانخفاضات المتأثرة بالتقلبات العالمية. وبالنظر إلى المنحنى، نلاحظ تحسناً تدريجياً في الأداء الاقتصادي، برز بشكل خاص مع نهاية عام 2025، إلا أن هذا الزخم لم يستمر طويلاً؛ إذ بدأ الاقتصاد يسجل تباطؤاً نسبياً مع دخول عام 2026.

الفرع الثاني : التضخم في أوروبا

يُعدّ التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد سنة 2023، حيث شهدت دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار نتيجة عدة عوامل، من بينها أزمة الطاقة، وارتفاع تكاليف الاستيراد، والتوترات الجيوسياسية العالمية. وقد أثر هذا الارتفاع في معدلات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية، مما دفع البنك المركزي الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات نقدية، أهمها رفع أسعار الفائدة بهدف الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو نسبة 3.0% خلال شهر أبريل 2026، مرتفعاً مقارنة بنسبة 2.6% المسجلة في شهر مارس 2026.

وبالنظر إلى المكونات الرئيسية للتضخم في منطقة اليورو، سجل قطاع الطاقة أعلى معدل سنوي خلال شهر أبريل 2026 بنسبة 10.9% مقارنة بـ 5.1% في مارس، يليه قطاع الخدمات بنسبة 3.0% مقارنة بـ 3.2%، ثم قطاع الغذاء والكحول

والتبغ بنسبة 2.5% مقارنة بـ2.4%، وأخيرًا السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة بنسبة 0.8% مقارنة بـ0.5% في مارس³⁷.

الجدول رقم (1): تطور معدلات التضخم ومكوناته الرئيسية في منطقة اليورو سنة 2026.

Euro area annual inflation and its main components: weights for 2026 and rates for April 2025 and November 2025-April 2026 (estimated)

(%)

	Weight 2026 (%)	Apr 2025	Nov 2025	Dec 2025	Jan 2026	Feb 2026	Mar 2026	Apr 2026
All-items HICP	1000.0	2.2	2.1	2.0	1.7	1.9	2.6	3.0e
<i>All-items excluding:</i>								
energy	909.5	2.8	2.4	2.4	2.3	2.4	2.3	2.2e
energy, unprocessed food	858.0	2.7	2.4	2.3	2.2	2.3	2.2	2.1e
energy, food, alcohol & tobacco	719.8	2.7	2.4	2.3	2.2	2.4	2.3	2.2e
Food, alcohol & tobacco	189.8	3.0	2.4	2.5	2.6	2.5	2.4	2.5e
processed food, alcohol & tobacco	138.3	2.5	2.3	2.1	2.0	1.8	1.7	1.7e
unprocessed food	51.5	4.2	2.7	3.5	4.2	4.6	4.2	4.7e
Energy	90.5	-3.6	-0.5	-1.9	-4.0	-3.1	5.1	10.9e
Non-energy industrial goods	252.8	0.5	0.5	0.3	0.4	0.7	0.5	0.8e
Services	466.8	4.0	3.5	3.4	3.2	3.4	3.2	3.0e

e estimated

Source: Eurostat (online data code: prc_hicp_cw; prc_hicp_minr)

eurostat

المصدر: Eurostat، بيانات التضخم في منطقة اليورو، 2026.

يبين الجدول تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة الممتدة من أبريل 2025 إلى أبريل 2026، حيث ارتفع معدل التضخم العام من 2.2% إلى 3.0%. كما يتضح أن قطاع الطاقة سجل أعلى نسبة تضخم خلال أبريل 2026 بلغت 10.9%، وهو ما يعكس التأثير الكبير لارتفاع أسعار الطاقة على الاقتصاد الأوروبي. في المقابل، سجلت الخدمات والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة معدلات أقل نسبيًا، مما يدل على تفاوت مساهمة القطاعات في ارتفاع التضخم داخل منطقة اليورو.

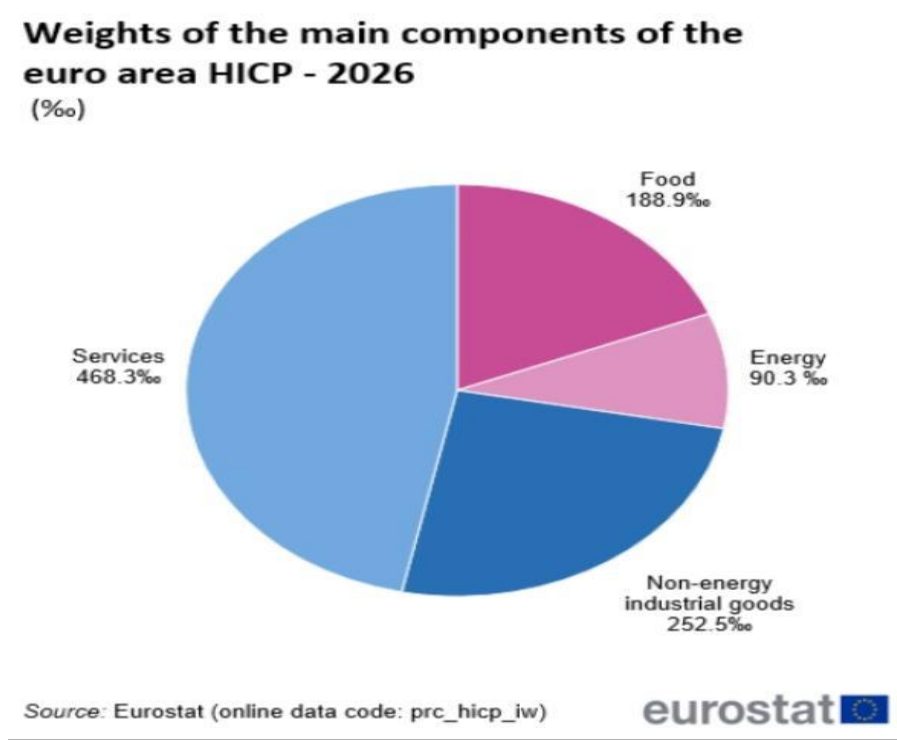
ومن جهة أخرى تساهم المكونات الرئيسية للتضخم بدرجات متفاوتة في معدل التضخم العام بمنطقة اليورو. ووفقًا لأوزان سنة 2026، والتي تمثل 100% من المؤشر المنسق لأسعار المستهلك (HICP)، يُعد قطاع الخدمات أكبر مكون، حيث

يمثل حوالي 46.7% من إجمالي إنفاق الأسر الاستهلاكي النقدي النهائي في منطقة اليورو. يليه قطاع السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة بنسبة تقارب 25.3%.

أما قطاع الغذاء والكحول والتبغ وقطاع الطاقة فيمثلان حوالي 18.9% و 9.0% على التوالي. ورغم أن هذين القطاعين يشكلان أقل من ثلث الإنفاق في منطقة اليورو، إلا أنهما قد يؤثران بشكل كبير على معدل التضخم العام، نظرًا لتقلب أسعارهما بشكل أكبر مقارنة ببقية المكونات.³⁸

كما تُعرض أوزان المكونات الرئيسية لمنطقة اليورو لسنة 2026 في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (4): توزيع مكونات مؤشر أسعار المستهلك في منطقة اليورو ،



المصدر: Eurostat، 2026.

حيث يوضح الشكل توزيع الأوزان الرئيسية لمكونات مؤشر أسعار المستهلك في منطقة اليورو سنة 2026، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 46.8%، مما يعكس أهمية هذا القطاع في الإنفاق الاستهلاكي للأسر الأوروبية. كما تمثل السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة نسبة 25.2%، يليها قطاع الغذاء بنسبة 18.8%، في حين يسجل قطاع الطاقة أقل نسبة بحوالي 9.0%. ويبين ذلك اختلاف مساهمة القطاعات في التأثير على معدلات التضخم داخل منطقة اليورو."

الجدول رقم (2): معدلات التضخم السنوي في دول الاتحاد الأوروبي خلال مارس 2025.

الفصل الثاني : تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي من التجربة الأوروبية

	Annual rate						Monthly rate	
	Mar 24	Oct 24	Nov 24	Dec 24	Jan 25	Feb 25	Mar 25	Mar 25
Euro area	2.4	2.0	2.2	2.4	2.5	2.3	2.2	0.6
EU	2.6	2.3	2.5	2.7	2.8	2.7	2.5	0.5
Belgium	3.8	4.5	4.8	4.4	4.4	4.4	3.6	-0.4
Bulgaria	3.1	2.0	2.0	2.1	3.8	3.9	4.0	0.3
Czechia	2.2	3.0	3.1	3.3	2.9	2.8	2.7	0.1
Denmark	0.8	1.6	1.6	1.8	1.4	2.0	1.4	-0.6
Germany	2.3	2.4	2.4	2.8	2.8	2.6	2.3	0.4
Estonia	4.1	4.5	3.8	4.1	3.8	5.1	4.3	-0.3
Ireland	1.7	0.1	0.5	1.0	1.7	1.4	1.8	0.7
Greece	3.4	3.1	3.0	2.9	3.1	3.0	3.1	1.9
Spain	3.3	1.8	2.4	2.8	2.9	2.9	2.2	0.7
France	2.4	1.6	1.7	1.8	1.8	0.9	0.9	0.2
Croatia	4.9	3.6	4.0	4.5	5.0	4.8	4.3	0.4
Italy	1.2	1.0	1.5	1.4	1.7	1.7	2.1	1.6
Cyprus	1.6	1.6	2.2	3.1	2.9	2.3	2.1	0.5
Latvia	1.0	2.1	2.3	3.4	3.1	3.7	3.5	0.9
Lithuania	0.4	0.1	1.1	1.9	3.4	3.2	3.7	0.4
Luxembourg	3.2	0.9	1.1	1.6	2.4	1.9	1.5	-0.1
Hungary	3.6	3.4	3.9	4.8	5.7	5.7	4.8	0.0
Malta	2.7	2.4	2.1	1.8	1.8	2.0	2.1	1.1
Netherlands	3.1	3.3	3.8	3.9	3.0	3.5	3.4	0.5
Austria	4.1	1.8	1.9	2.1	3.4	3.4	3.1	0.3
Poland	2.7	4.2	3.9	3.9	4.3	4.3	4.4	0.3
Portugal	2.6	2.6	2.7	3.1	2.7	2.5	1.9	1.7
Romania	6.7	5.0	5.4	5.5	5.3	5.2	5.1	0.3
Slovenia	3.4	0.0	1.6	2.0	2.3	1.9	2.2	0.8
Slovakia	2.7	3.5	3.6	3.2	4.2	4.1	4.2	0.3
Finland	0.6	1.5	1.7	1.6	1.7	1.5	1.8	0.1
Sweden	2.3	1.6	2.0	1.6	2.0	2.8	2.1	-0.6
Iceland	5.1	3.7	3.5	3.6	3.7	3.4	3.4	0.5
Norway	3.6	2.2	1.9	1.7	1.9	3.3	2.3	-0.8
Switzerland	1.1	0.7	0.7	0.4	0.2	0.1	0.1	-0.1

المصدر: Eurostat بيانات التضخم الأوروبية، 2025.

حيث يبين الجدول معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2025، حيث سُجل أدنى معدل تضخم في فرنسا بنسبة 0.9% خلال شهر مارس 2025، في حين سجلت رومانيا أعلى معدل تضخم بنسبة 5.1% خلال نفس الفترة. ويعكس هذا التفاوت اختلاف الأوضاع الاقتصادية ومستويات الأسعار بين دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تأثير عوامل الطاقة والخدمات على معدلات التضخم.

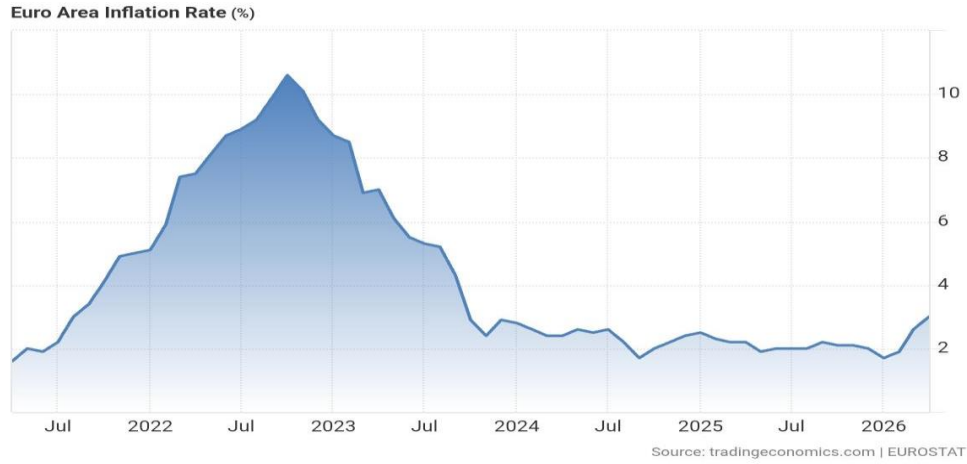
من جهة أخرى ارتفاع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 3% خلال شهر أبريل 2026، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2023، بعدما كان عند 2.6% في مارس، كما جاء أعلى بقليل من توقعات السوق التي بلغت 2.9%، وذلك وفقاً للتقديرات الأولية.

وشهدت تكاليف الطاقة ارتفاعاً كبيراً بنسبة 10.9%، وهو أعلى ارتفاع منذ فبراير 2023، متأثرة بتداعيات الصراع في الشرق الأوسط. كما ارتفعت أسعار السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة بوتيرة أسرع (0.8% مقابل 0.5%)، إضافة إلى أسعار الغذاء والكحول والتبغ (2.5% مقابل 2.4%).

في المقابل، تباطأ تضخم قطاع الخدمات إلى 3.0% بعدما كان 3.2%. كما تراجع معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الطاقة المتقلبة، إلى 2.2% مقارنة بـ 2.3%.

وعلى مستوى أكبر اقتصادات منطقة اليورو، تسارع التضخم في ألمانيا (2.9% مقابل 2.8%)، وفرنسا (2.5% مقابل 2%)، وإيطاليا (2.9% مقابل 1.6%)، وإسبانيا (3.5% مقابل 2.4%).³⁹

الشكل رقم 5: تطور معدل التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة 2021-2026.



المصدر: Trading Economics، بيانات 2026، Eurostat.

يوضح الرسم البياني مسار معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو خلال الفترة من 2021 إلى 2026، وهو مسار اتسم بتقلبات حادة. فمع حلول عام 2022، قفزت معدلات التضخم بشكل متسارع حتى بلغت ذروتها في عام 2023 متجاوزة حاجز 10%، وذلك تحت وطأة الأزمات العالمية والارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة.

لكن هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً؛ إذ بدأ المنحنى بالتراجع التدريجي خلال عامي 2024 و2025، نتيجة السياسات النقدية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي بهدف احتواء الضغوط التضخمية وإعادة الاستقرار للأسعار. ومع ذلك، تشير التوقعات أو البيانات إلى عودة المؤشر للارتفاع بنسبة طفيفة مجدداً في عام 2026، مما يعلق الدورة الزمنية على مشهد اقتصادي متداخل.

الفرع الثالث: التحديات والافاق المستقبلية للاقتصاد الأوروبي

يواجه الاقتصاد الأوروبي في السنوات الأخيرة مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على استقراره ونموه، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وأزمة الطاقة، والتوترات الجيوسياسية العالمية. ورغم هذه الصعوبات،

³⁹ معدل التضخم في منطقة اليورو، "ترجمة بتصرف، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/05/09"، Trading Economics.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز اقتصاده من خلال تبني سياسات وإصلاحات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ودعم التحول الرقمي والطاقي. لذلك أصبحت دراسة التحديات والآفاق المستقبلية للاقتصاد الأوروبي ضرورية لفهم مستقبل النمو الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي وقدرته على مواجهة الأزمات العالمية.

أولا : التحديات

1-التحديات الاقتصادية:

واجه الاقتصاد الأوروبي في الآونة الأخيرة سلسلة من الهزات التي نالت من استقراره، مدفوعةً بشكل أساسي بالقفزة الكبيرة في أسعار الطاقة وتباطؤ معدلات النمو. لم تكن هذه التحديات عابرة؛ فقد تسبب أثرها بوضوح إلى مختلف القطاعات، لتعيد تشكيل واقع الإنتاج والاستهلاك داخل دول الاتحاد الأوروبي. فبينما كانت الأسواق تحاول التكيف مع التكاليف الجديدة، كان التباطؤ يفرض إيقاعه الثقيل، مما جعل المشهد الاقتصادي الحالي في دول التكتل يتسم بوضوح بهذه الضغوط المتراكمة.

أ- أزمة الطاقة:

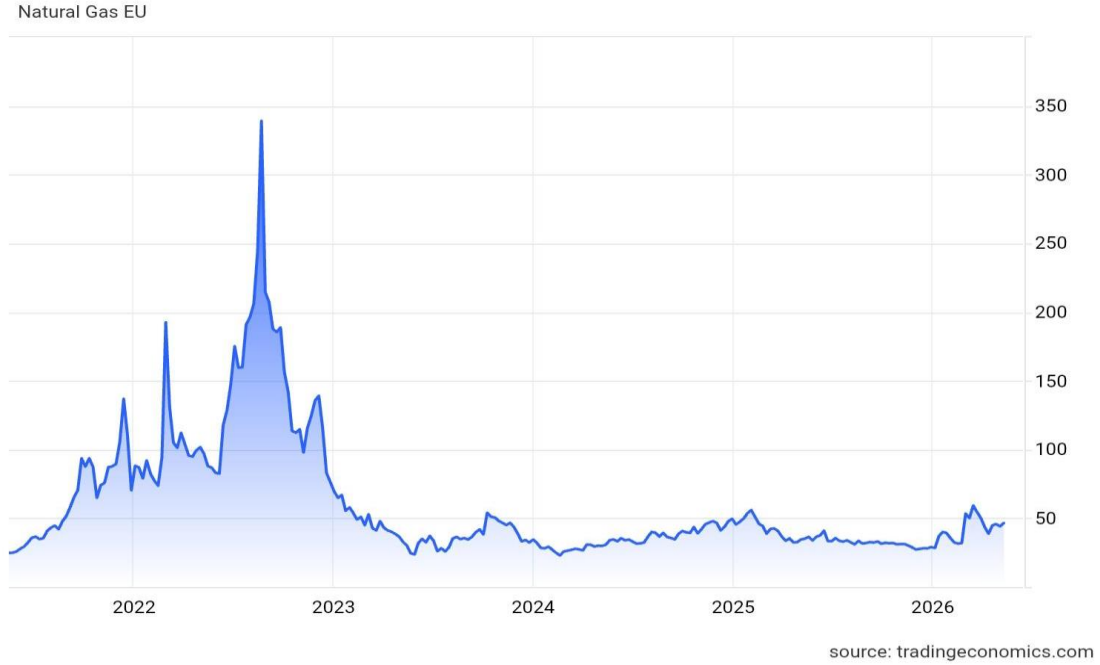
حيث تُعد أزمة الطاقة من أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد تراجع واردات الغاز الروسي وارتفاع أسعار الطاقة العالمية. وقد انعكس ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي داخل دول الاتحاد الأوروبي، من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي. وفي مواجهة هذه الأزمة، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة بهدف تحقيق الأمن الطاقي وتقليل التبعية الخارجية.

-الغاز الطبيعي:استقرت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي في أوروبا عند مستوى 46.6 يورو لكل ميغاواط/ساعة، منهية بذلك موجة صعود استمرت لثلاث جلسات متتالية مدفوعة بمخاوف جدية من تعطل الإمدادات لفترة قد تطول. ويبدو أن حالة التفاؤل بقرب انتهاء الصراع قد تبددت؛ فبعد رفض الرئيس دونالد ترامب للرد الإيراني على المقترح الأمريكي الرامي لوقف إطلاق النار، تصاعدت التوقعات باستمرار الحرب التي دخلت أسبوعها العاشر، وما يرافق ذلك من تهديدات مباشرة لحركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

لقد تسبب الإغلاق شبه الكامل للمضيق في شلل طال طرفي هذا الممر المائي الحيوي، مما أدى عملياً إلى احتجاز نحو خمس إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية. ورغم أن أغلب شحنات الغاز القادمة من الخليج العربي تتوجه تقليدياً نحو الأسواق الآسيوية، إلا أن هذا الانقطاع المفاجئ تسبب في تضيق الخناق على المعروض العالمي، وهو ما أشعل فتيل المنافسة بين

القارات على الشحنات المتاحة. بالنسبة لأوروبا، يمثل هذا الوضع ضغطاً إضافياً مقلقاً، خاصة وأن القارة تسابق الزمن حالياً لتأمين احتياجاتها وإعادة ملء مخزونات الاستراتيجية قبل حلول الشتاء.⁴⁰

الشكل (6): منحنى تطور أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2021-2026.



المصدر: بيانات مستخرجة من Trading Economics 2026،

يكشف الرسم البياني عن رحلة مضطربة لأسعار الغاز الطبيعي داخل الاتحاد الأوروبي ما بين عامي 2021 و2026. ففي البداية، وتحديدًا خلال سنتي 2021 و2022، قفزت الأسعار بشكل جنوني مدفوعة بأزمة طاقة عالمية وتوترات جيوسياسية حادة أشعلتها الحرب الروسية الأوكرانية، لتصل إلى ذروة تاريخية غير مسبوقة تجاوزت 300 يورو لكل ميغواط/ساعة في عام 2022.

لكن هذا المشهد القاسي بدأ يتغير مع مطلع عام 2023؛ حيث سلكت الأسعار مساراً هبوطياً تدريجياً نتيجة تحسن الإمدادات وتدخلات الاتحاد الأوروبي الحاسمة لتنويع مصادره والتحرر من الاعتماد على الغاز الروسي. هذا التوجه أدى إلى نوع من الهدوء، ليستقر السعر في نطاق يتراوح بين 30 و50 يورو خلال عامي 2024 و2025. ورغم هذا التوازن، يظهر الشكل صعوداً طفيفاً مجدداً في عام 2026، وهو مؤشر واضح على أن السوق الأوروبية لا تزال تعيش تحت رحمة التقلبات الدولية وحساسية ميزان العرض والطلب في قطاع الطاقة.

⁴⁰ Trading Economics، "الغاز الطبيعي الأوروبي"، ترجمة الباحث، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/05/14، متاح على: <https://tradingeconomics.com/commodity/eu-natural-gas>.

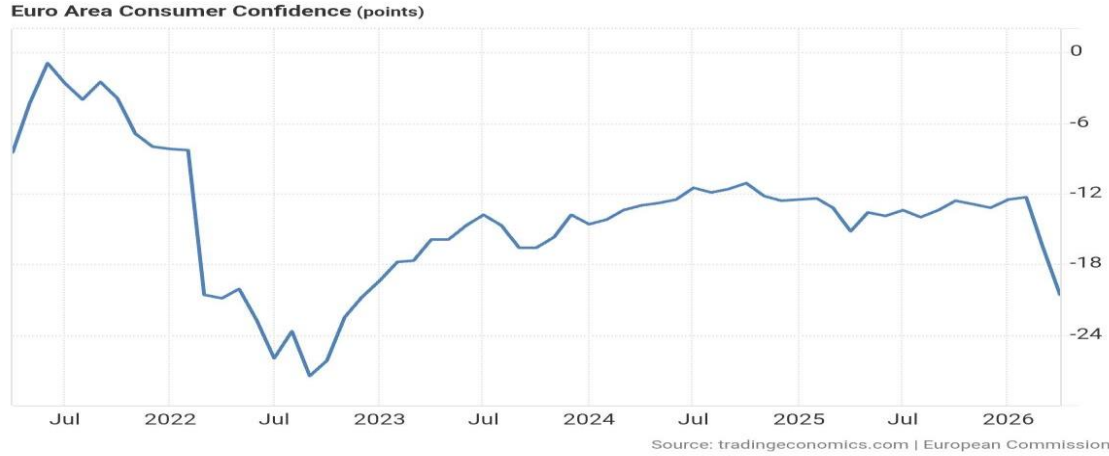
فقد الاقتصاد الأوروبي الكثير من زخمه في الآونة الأخيرة، حيث تراجعت معدلات النمو بوضوح تحت وطأة ضغوط مركبة. لم يكن هذا التباطؤ وليد الصدفة، بل جاء نتيجة قفزات التضخم الحادة وارتفاع تكاليف الطاقة التي أرهقت الميزانيات، يضاف إليها التوجه نحو تشديد السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة. هذه التعقيدات مجتمعة شكلت حجر عثرة أمام حركة الاستهلاك، وقيدت رغبة الشركات في الاستثمار، مما أدى في نهاية المطاف إلى انكماش ملحوظ في النشاط الإنتاجي داخل دول الاتحاد الأوروبي.

حيث سنتحدث عن 3 مؤشرات مختلفة وهم :

-مؤشر ثقة المستهلك: تأكدت الأرقام التي كانت تخشاها الأسواق؛ فقد استقر مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو عند - 20.6 خلال أبريل 2026، مسجلاً بذلك أدنى مستوياته منذ نهاية عام 2022. هذا الهبوط من مستوى -16.4 المسجل في الشهر السابق يعكس بوضوح حالة القلق السائدة. ولم يكن الوضع في الاتحاد الأوروبي ككل أفضل حالاً، إذ تراجع المؤشر إلى -19.4 بعد أن كان -15.4 في مارس، نتيجة ضعف جماعي في كافة العوامل المكونة للثقة، مدفوعاً بضبابية اقتصادية عالمية فاقمتها التوترات الجيوسياسية المستمرة.

لعبت اضطرابات إمدادات الطاقة الناتجة عن الصراع في الشرق الأوسط دوراً محورياً في هذا المشهد، حيث زادت من حدة الضغوط التضخمية، وهو ما قد يمهد الطريق لرفع أسعار الفائدة وزيادة الأعباء المالية على كاهل الأسر. وبينت نتائج الاستطلاع تدهوراً ملموساً في الأوضاع المالية للمشاركين، الذين كشفوا عن تقليص خططهم للإنفاق وسط تشاؤم واضح حيال التوقعات الاقتصادية المستقبلية. وفي نهاية المطاف، تظل مستويات الثقة في القارة، سواء داخل منطقة اليورو أو في الاتحاد الأوروبي، بعيدة تماماً عن معدلاتها التاريخية المعتادة على المدى الطويل.⁴¹

الشكل رقم (7): منحى تطور مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو خلال الفترة 2021-2026



المصدر: بيانات مستخرجة من، Trading Economics 2026

حيث يرصد الشكل البياني مسار مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو بين عامي 2021 و2026، حيث يبرز بوضوح ذلك الهبوط الحاد الذي بدأ مع مطلع 2022؛ وهي السنة التي هوى فيها المؤشر إلى مستويات متدنية للغاية تحت وطأة ضغوط اقتصادية خانقة، وتضخم مرتفع، وأزمة طاقة أثرت على الجميع.

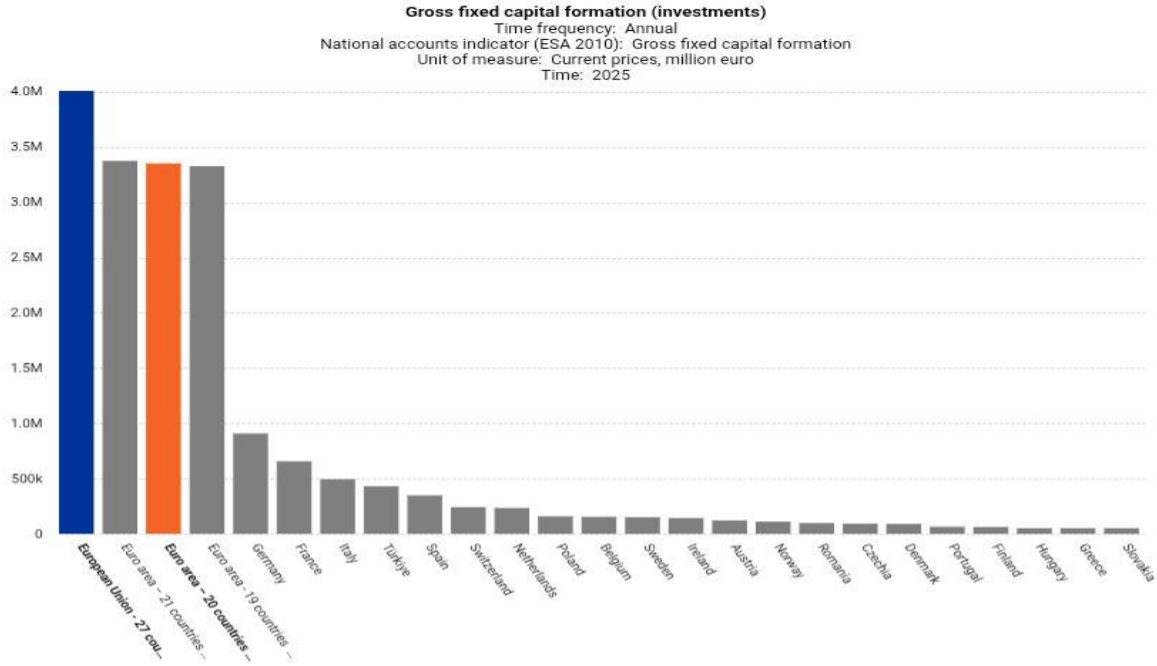
ومع أن عامي 2023 و2024 شهدا بوادر تحسن نسبي، إلا أن الأرقام ظلت حبيسة المنطقة السالبة. هذا البقاء في النطاق السالب يعكس حالة من التوجس وعدم اليقين لا تزال تسيطر على المستهلك الأوروبي. واللافت هنا هو عودة المنحنى للانخفاض مجدداً في عام 2026، مدفوعاً بتوترات جيوسياسية متصاعدة واستمرار الضغوط التضخمية، وهو ما يلقي بظلاله السلبية على الاستهلاك والنشاط الاقتصادي العام في المنطقة.

-مؤشر الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي):

لا يمكن النظر إلى الاستثمار كمجرد رقم عابر، بل هو المحرك الفعلي الذي يعكس حيوية النشاط الاقتصادي ومدى قدرة الدول على التوسع في إنتاجها. وفي لغة الأرقام، يُقاس هذا الأداء عادةً عبر مؤشر "تكوين رأس المال الثابت الإجمالي"؛ وهو المصطلح الذي يلخص حجم الإنفاق الموجه لبناء البنية التحتية، وتوفير المعدات، وإطلاق المشاريع الإنتاجية الكبرى.

لكن المشهد في الاتحاد الأوروبي اتسم مؤخراً بالتذبذب والارتباك. فقد واجهت المنطقة ضغوطاً ناتجة عن قفزات التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة، وزاد من تعقيد الموقف لجوء المصارف إلى تشديد السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة. كل هذه العوامل مجتمعة شكلت حبر عثره أمام قرارات الاستثمار، مما ألقى بظلاله على الأسواق داخل دول الاتحاد.

الشكل رقم (8): تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية سنة 2025



المصدر: Eurostat، بيانات الحسابات القومية (Gross fixed capital formation)، سنة 2025.

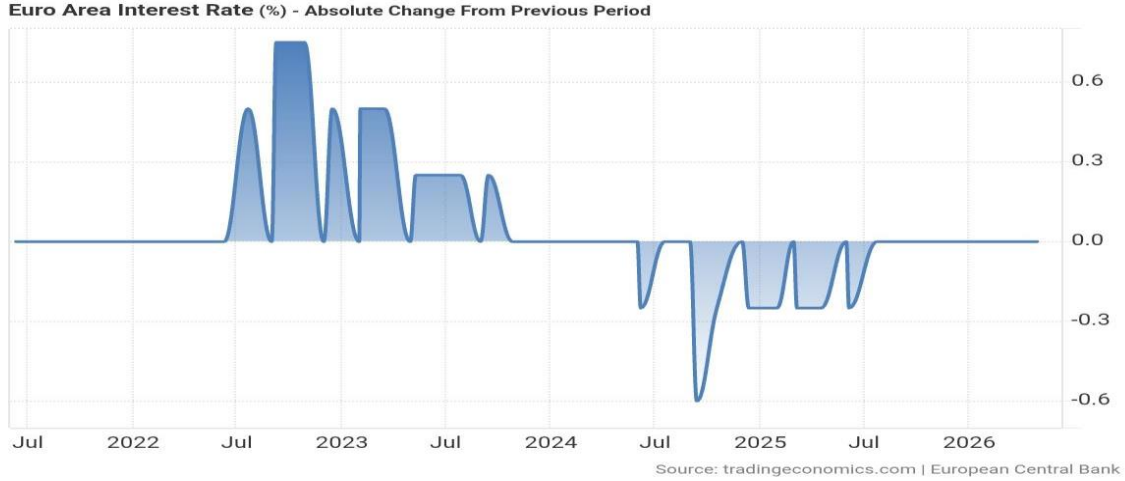
حيث تظهر البيانات بوضوح حجم "تكوين رأس المال الثابت الإجمالي" - أو ببساطة الاستثمار - عبر الاتحاد الأوروبي وعدد من دول القارة خلال عام 2025. وكما هو متوقع، يتربع الاتحاد الأوروبي على القمة بأعلى قيمة استثمارية مسجلة، مما يؤكد أن تدفق رؤوس الأموال يظل المحرك الجوهري لدفع عجلة النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، تبرز ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كأبرز المساهمين في المشهد الاستثماري، وهو حضور يعكس بشكل مباشر صلابته القاعدة الصناعية والاقتصادية التي تركز عليها هذه الدول داخل المنظومة الأوروبية.

في المقابل، تبدو الصورة مغايرة عند النظر إلى دول مثل اليونان وسلوفاكيا والمجر، حيث استقرت مستويات الاستثمار عند هوامش أقل نسبياً. هذا التفاوت لا يعبر فقط عن أرقام مجردة، بل يجسد الفجوة في القدرات الاقتصادية بين أعضاء الاتحاد. وبشكل عام، يظل هذا المؤشر برهاناً على أن الاستثمار هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو، خاصة في وقت يواجه فيه الاقتصاد ضغوطاً حقيقية ناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة وحالة التباطؤ التي خيمت على النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

-مؤشر أسعار الفائدة: تُعد أسعار الفائدة بمثابة المحرك الحيوي الذي يوجه مسارات الاستثمار والاستهلاك، والأداة الجوهرية التي تعتمد عليها البنوك المركزية لإدارة السياسة النقدية، وضمان كبح التضخم واستقرار الأسواق. إلا أن هذا المشهد في منطقة اليورو واجه مؤخراً تحولات حادة؛ إذ قفزت الفائدة لمستويات مرتفعة تحت وطأة ضغوط تضخمية متزايدة واضطرابات حادة في أسعار الطاقة. وبالرغم من أن هذه السياسات استهدفت حماية الاقتصاد، إلا أن أثرها كان

ملموساً في تراجع الرغبة الاستثمارية وانكماش الإنفاق الاستهلاكي، مما ألقى بظلاله على سرعة النمو الاقتصادي داخل دول الاتحاد الأوروبي وأدى إلى تباطؤ واضح في وتيرته.

الشكل رقم (9): تطور أسعار الفائدة في منطقة اليورو خلال الفترة 2021-2026



المصدر: Trading Economics استناداً إلى بيانات البنك المركزي الأوروبي (ECB).

حيث يبين الرسم البياني بوضوح مسار أسعار الفائدة في منطقة اليورو خلال الفترة ما بين 2021 و2026، حيث برز تحول حاسم مع بداية عام 2022. ففي تلك المرحلة، اندفع البنك المركزي الأوروبي نحو تشديد سياساته النقدية، وهي خطوة استهدفت بشكل مباشر كبح جماح التضخم المتصاعد. ولم تكن هذه الزيادات مجرد إجراء عابر، بل تواصلت بانتظام طوال عامي 2022 و2023، مما عكس إصرار السلطات النقدية على احتواء الضغوط الناتجة عن أزمة الطاقة وقفزات الأسعار المتتالية.

ومع الدخول في عامي 2024 و2025، بدأ المشهد يأخذ منحى مختلفاً؛ إذ سلكت أسعار الفائدة مساراً نزولياً تدريجياً بالتزامن مع انحسار موجة التضخم، في محاولة واضحة لإنعاش النشاط الاقتصادي ودعم الاستثمار. وتجسد هذه التقلبات طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو؛ فرفع الفائدة يؤدي بالضرورة إلى تقليص القروض والاستهلاك، وهو ما ساهم في نهاية المطاف في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي داخل منطقة اليورو.

ثانياً: التحديات الجيو سياسية⁴²: ومن أهم المشاكل التي واجهت الاقتصاد الأوروبي المشكل السياسية التي أثرت عليه بطريقة مباشرة والمتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية التي خلفت تداعيات مست الاقتصاد بشكل كبير ومن أهم هذه التداعيات ما يلي:

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى كبح جماح النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، لتأتي هذه الضربة في وقت كان فيه الاقتصاد يحاول التعافي من تبعات الجائحة. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2022، انخفضت سقف التوقعات لنمو اقتصاد الاتحاد إلى 2.7% فقط، بعد أن كانت الآمال معقودة على تحقيق 3.9%. هذا التراجع لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتيجة مباشرة للتقلص المتوقع في حركة التجارة مع روسيا، وتباطؤ معدلات الاستهلاك التي نهشها التضخم المتصاعد. وتتجلى خطورة الموقف عند النظر إلى حجم التبادل التجاري، فروسيا ليست مجرد عابر سبيل، بل هي الخامس في قائمة أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي. الأرقام هنا تتحدث بوضوح؛ إذ تستمد أوروبا 7% من وارداتها من روسيا، وتوجه نحو 4.5% من صادراتها إلى الأسواق الروسية، ما يجعل روسيا تستحوذ على 6% من إجمالي تجارة الاتحاد مع العالم. وفي المقابل، يبدو الاعتماد الروسي على الشريك الأوروبي أكثر عمقاً، حيث تظهر بيانات عام 2020 أن 36.5% من واردات روسيا تأتي من دول الاتحاد، بينما تذهب 37.9% من صادراتها إليه. ومع بلوغ القيمة الإجمالية للتجارة بين الطرفين نحو 257.5 مليار يورو، فإن الصراع الدائر الآن يضع هذه الروابط المتينة على المحك، ويهدد بخلخلة موازين التبادل التجاري بينهما بشكل غير مسبوق. شهدت الاستثمارات والروابط الغربية جموداً لافتاً في ظل الأزمة الراهنة؛ حيث استقرت أرصدة استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في السوق الروسية عند نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2019، في حين بلغت الاستثمارات الروسية في المقابل داخل دول الاتحاد ما قيمته 136 مليار يورو خلال العام نفسه (فليشون، 2022). وتحمل هذه الأزمة تداعيات طاقوية ملموسة، إذ تمد روسيا القارة الأوروبية بشريان رئيسي من موارد الطاقة الضرورية لتشغيل المنشآت التجارية وتدفئة المنازل، إلى جانب تصدير المعادن وبيع أخرى حيوية لصناعة الأسمدة الزراعية. وفي المقابل، تصدّر أوروبا إلى روسيا البضائع المصنعة، لا سيما الآلات ومعدات النقل. وتبرز ألمانيا هنا باعتمادية واضحة، إذ تؤمن حوالي نصف احتياجاتها من الغاز الروسي، بينما تحصل فرنسا على ربع إمداداتها فقط من روسيا. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فإن النمسا تعد من أبرز المستهلكين حيث استوردت 35% من احتياجاتها منها، كما تُعد إيطاليا أيضاً من بين أكثر الدول تضرراً في حال توقف الإمدادات بسبب اعتمادها العالي على الغاز الروسي بنسبة تصل إلى 46% (يورونيوز، 2022). ولم تتوقف التأثيرات عند حدود الطاقة، بل امتدت لتشكل تداعيات مباشرة على الأمن الغذائي. تُصنف روسيا كأكبر مصدر للقمح في العالم، وتوفر مع أوكرانيا معاً أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. ومع تصاعد حدة الأزمة، قفزت أسعار المواد الأساسية، وشمل ذلك السلع الزراعية وخاصة القمح والذرة بنسب متفاوتت بين 40% و60%. هذا الارتفاع الحاد سيدفع التضخم نحو مزيد من الصعود، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب بصفة عامة (عاصم، 2022). ونتيجة لذلك، انخفضت الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية كالقمح

42- محمد الصالح أوصيف، فطيمة مشتر، “تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على اقتصاد الاتحاد الأوروبي بين حتمية الانتقال الطاقوي وضرورة الطاقة الناضبة”، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص ص 175-176.

والشعير والذرة وزيت عباد الشمس بنسب تراوحت بين 10% و 50%. ورغم ذلك، وبخلاف الدول النامية، لا تواجه الدول الأوروبية مصاعب حادة في تأمين السلع الغذائية، نظراً لأن القارة تشكل مركزاً رئيسياً تحتاج إليه المحاصيل الزراعية والصناعات الغذائية على مستوى العالم . وفي سياق متصل، يعكس ارتفاع معدل التضخم عمق المشهد؛ فقد سجل التضخم في منطقة اليورو نحو 5.8% خلال فبراير 2022، وهو المستوى الأعلى له منذ 20 عاماً. وجاء هذا الصعود المستمر في أسعار السلع والخدمات بالمنطقة نتيجة لتبعات جائحة كورونا، وتفاقم مع الارتفاع المتسارع في أسعار الطاقة.

وشهدت الاستثمارات والروابط الغربية جموداً لافتاً في ظل الأزمة الراهنة؛ حيث استقرت أرصدة استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في السوق الروسية عند نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2019، في حين بلغت الاستثمارات الروسية في المقابل داخل دول الاتحاد ما قيمته 136 مليار يورو خلال العام نفسه .

وتحمل هذه الأزمة تداعيات طاقوية ملموسة، إذ تمد روسيا القارة الأوروبية بشريان رئيسي من موارد الطاقة الضرورية لتشغيل المنشآت التجارية وتدفئة المنازل، إلى جانب تصدير المعادن و سلع أخرى حيوية لصناعة الأسمدة الزراعية. وفي المقابل، تصدر أوروبا إلى روسيا البضائع المصنعة، لا سيما الآلات ومعدات النقل. وتبرز ألمانيا هنا باعتمادية واضحة، إذ تؤمن حوالي نصف احتياجاتها من الغاز الروسي، بينما تحصل فرنسا على ربع إمداداتها فقط من روسيا. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فإن النمسا تعد من أبرز المستهلكين حيث استوردت 35% من احتياجاتها منها، كما تُعد إيطاليا أيضاً من بين أكثر الدول تضرراً في حال توقف الإمدادات بسبب اعتمادها العالي على الغاز الروسي بنسبة تصل إلى 46% .

ولم تتوقف التأثيرات عند حدود الطاقة، بل امتدت لتشكل تداعيات مباشرة على الأمن الغذائي. تُصنف روسيا كأكبر مصدر للقمح في العالم، وتوفر مع أوكرانيا معاً أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. ومع تصاعد حدة الأزمة، قفزت أسعار المواد الأساسية، وشمل ذلك السلع الزراعية وخاصة القمح والذرة بنسب تفاوتت بين 40% و 60%. هذا الارتفاع الحاد سيدفع التضخم نحو مزيد من الصعود، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب بصفة عامة (عاصم، 2022). ونتيجة لذلك، انخفضت الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية كالقمح والشعير والذرة وزيت عباد الشمس بنسب تراوحت بين 10% و 50%. ورغم ذلك، وبخلاف الدول النامية، لا تواجه الدول الأوروبية مصاعب حادة في تأمين السلع الغذائية، نظراً لأن القارة تشكل مركزاً رئيسياً تحتاج إليه المحاصيل الزراعية والصناعات الغذائية على مستوى العالم .

وفي سياق متصل، يعكس ارتفاع معدل التضخم عمق المشهد؛ فقد سجل التضخم في منطقة اليورو نحو 5.8% خلال فبراير 2022، وهو المستوى الأعلى له منذ 20 عاماً. وجاء هذا الصعود المستمر في أسعار السلع والخدمات بالمنطقة نتيجة لتبعات جائحة كورونا، وتفاقم مع الارتفاع المتسارع في أسعار الطاقة.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

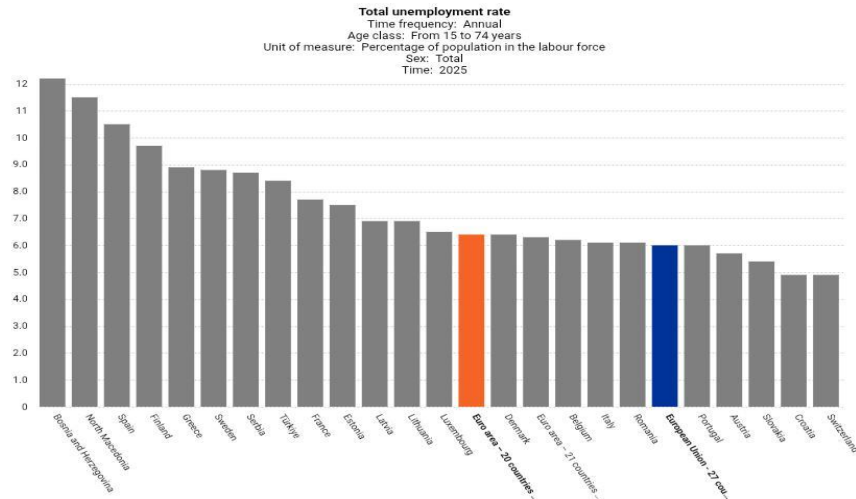
يواجه الاتحاد الأوروبي مجموعة من التحديات الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لدوله، ومن أبرزها ارتفاع معدلات البطالة وتزايد تدفقات الهجرة، إضافة إلى التغيرات الديمغرافية والتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية. وقد ساهمت الأزمات الاقتصادية والجيوستراتيجية خلال السنوات الأخيرة في زيادة الضغوط الاجتماعية داخل دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي انعكس على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي.

ويوجد مؤشران يبرزان حجم التحديات الاجتماعية التي يمر بها الاقتصاد الأوروبي وهما: البطالة و النمو الديمغرافي وأزمة الشيخوخة .

1-البطالة: يُعد معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ويواجه الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة تحديات مرتبطة بارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول الأوروبية، خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والأزمات الاقتصادية المتتالية. كما تؤثر البطالة بشكل مباشر على مستوى المعيشة والاستهلاك والاستقرار الاجتماعي داخل دول الاتحاد الأوروبي.

ولإبراز واقع البطالة داخل الاتحاد الأوروبي، يبين الشكل التالي تطور معدل البطالة في منطقة اليورو خلال الفترة 2025

الشكل رقم (10): معدل البطالة الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المقارنة لعام 2025.



المصدر: Eurostat، بيانات معدل البطالة الإجمالية، تحديث

يوضح هذا الشكل البياني، المستمد من قاعدة بيانات الهيئة الإحصائية للاتحاد الأوروبي (Eurostat) لعام 2025، دراسة اقتصادية دقيقة لمعدلات البطالة الإجمالية كنسبة مئوية من القوة العاملة النشطة (الفئة العمرية 15-74 عاماً). ويكشف الترتيب التنازلي لهذه الأرقام عن اختلاف هيكلي حاد يجسد واقع فكرة "أوروبا ذات السرعات المتعددة"، حيث ينقسم المشهد

هنا إلى ثلاث كتل أساسية. تنصدرها كتلة الهشاشة التي تقودها دول غرب البلقان من خارج الاتحاد، كالبوسنة والهرسك بنحو 12.5% ومقدونيا الشمالية، وتلحق بها إسبانيا وفنلندا والسويد بمعدلات مرتفعة تتجاوز المتوسط العام. تليها كتلة الاستقرار المرجعي التي تشكل نقطة الارتكاز الإقليمية؛ إذ يستقر متوسط منطقة اليورو (EA-20) عند 6.4%، بينما يسجل متوسط الاتحاد الأوروبي (EU-27) نحو 6.0%. وفي نهاية المنحنى، تأتي كتلة الكفاءة التشغيلية لتقترب من عتبة التشغيل الكامل بقيادة كرواتيا وسويسرا بمعدلات منخفضة تدور حول 4.5%.

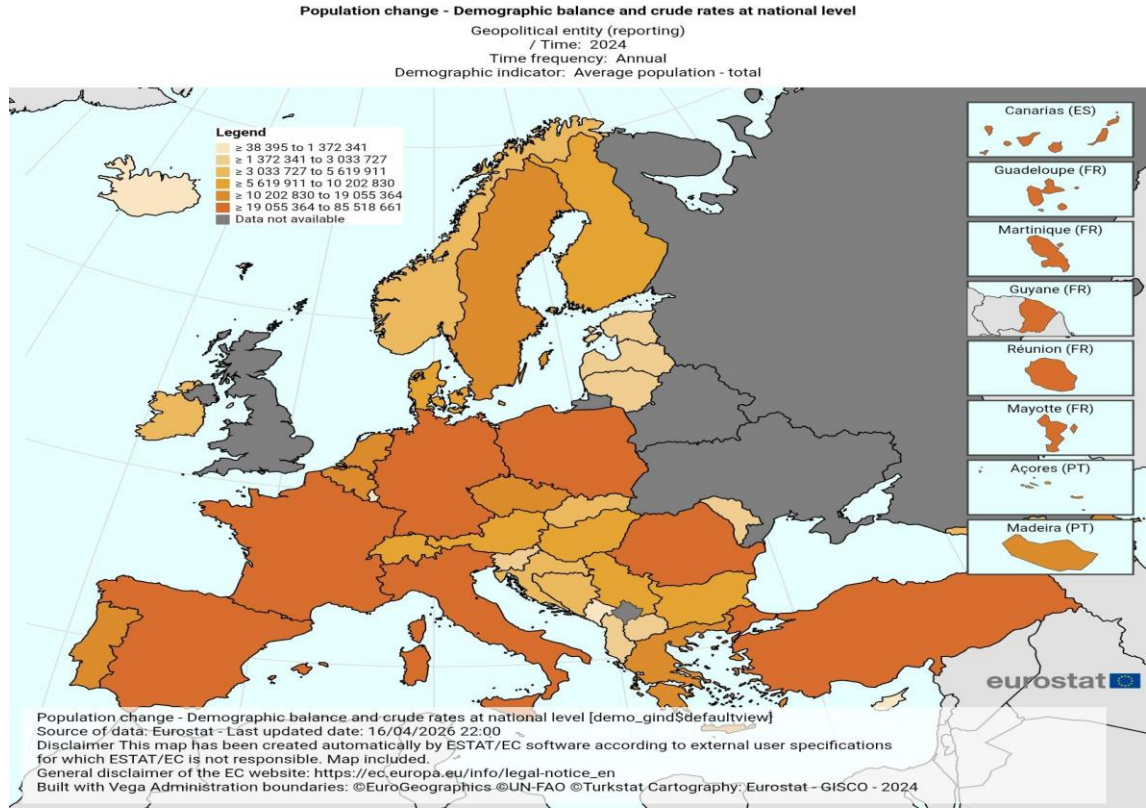
وتفتح هذه البيانات الباب أمام نقاش أكاديمي واسع؛ فهذه الفجوة الصارخة بين أعلى وأدنى معدل، والتي تصل إلى نحو 8 نقاط مئوية، تؤكد صعوبة تحقيق تقارب اقتصادي فعلي عبر سياسات موحدة. كما يسلط هذا التباين الضوء على استمرار الأزمات الهيكلية في أسواق جنوب أوروبا، بالتوازي مع بروز ظاهرة طارئة تمثلت في صعود البطالة بدول الشمال كالسويد وفنلندا نتيجة الركود الصناعي وتكاليف الطاقة، فضلاً عن بقاء دول الجوار والبلقان تحت وطأة بطالة مرتفعة تعكس بطء تحولها المؤسسي نحو اقتصاد السوق. وفي الختام، ورغم أن المتوسطات العامة الموحدة (6.0% و 6.4%) تعكس تماسكاً ومرونة نسبية للكتلة الأوروبية في عام 2025، إلا أن هذه الأرقام تظل مرآة لعدم تجانس البنى الإنتاجية المحلية، مما يضع كفاءة السياسات العمالية والاجتماعية المشتركة أمام محك حقيقي لاستيعاب الاختلالات البينية وتأهيل اقتصادات الجوار.

2- النمو الديمغرافي وأزمة الشيخوخة: تُجمع الدراسات السوسولوجية والاقتصادية الحديثة على أن "النمو الديمغرافي" في القارة الأوروبية لم يعد مجرد أرقام وإحصاءات جافة؛ لقد تحول إلى أزمة هيكلية معقدة تقوض استقرار المجتمعات الغربية من جذورها. فبينما تسجل بلدان القارة تراجعاً حاداً وغير مسبوق في معدلات الخصوبة ونسب المواليد، يرتفع في المقابل منحنى "شيخوخة المجتمع" (Demographic Ageing) بسرعة ملحوظة، مدفوعاً بزيادة متوسط العمر المتوقع. هذه المعادلة المقلوبة أفرزت ما يُعرف أكاديمياً بـ "انكماش الوعاء البشري".

ولا تتوقف خطورة هذا المشهد عند حدود التحول الديمغرافي البحث، بل تمتد لتضرب عمق التوازنات الاجتماعية والاقتصادية من خلال التقلص المستمر لفئة الشباب والسكان النشطين. هذا التناقص يضع أنظمة الحماية الاجتماعية، وصناديق التقاعد، وشبكات الرعاية الصحية، فضلاً عن القدرة التنافسية لأسواق العمل الأوروبية، في مواجهة تحدٍ تاريخي حرج يمس جوهر استدامة دولة الرفاهية.

وسنوضح ذلك من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم(11): خريطة توزيع حجم السكان الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي.

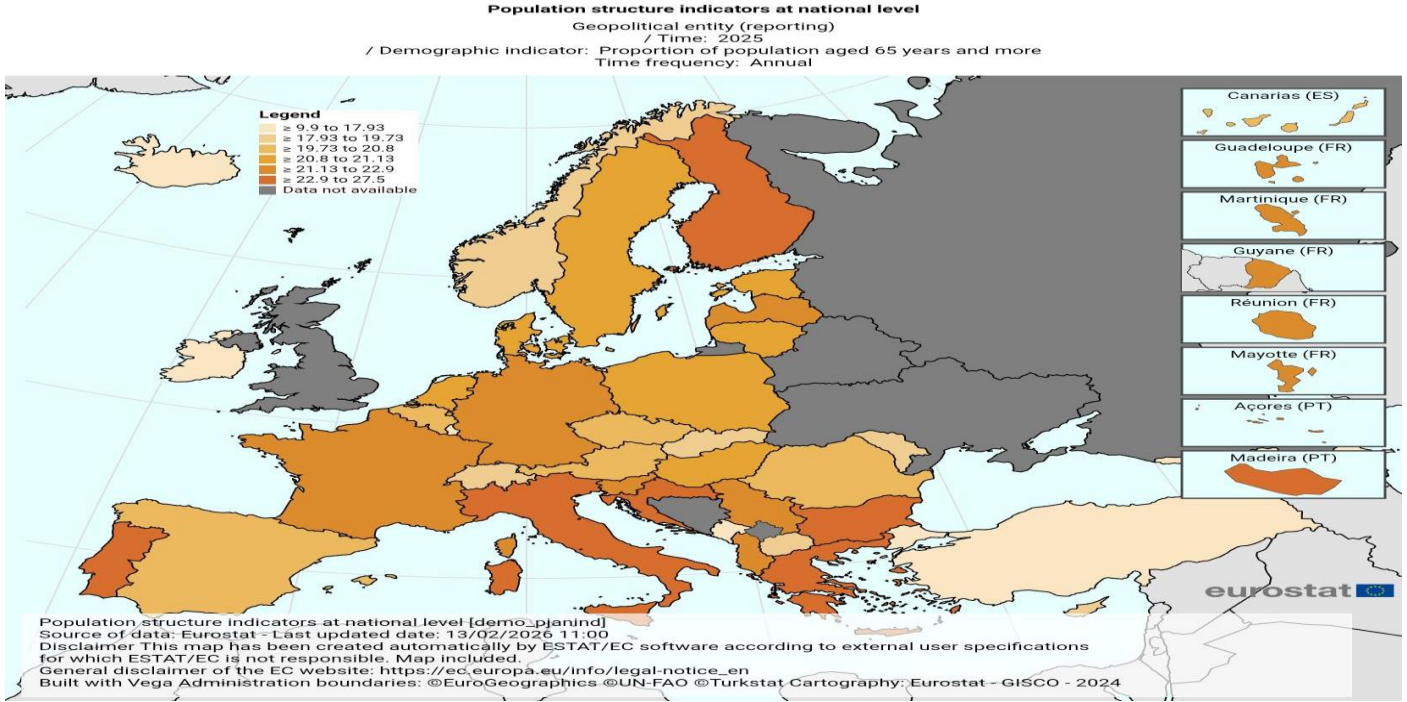


المصدر: هيئة الإحصاء الأوروبية (Eurostat)، قاعدة البيانات الإحصائية للتغير السكاني والمؤشرات الديمغرافية العامة، تاريخ آخر تحديث للبيانات: 16 أبريل 2026.

حيث توضح هذه الخريطة الصادرة عن هيئة الإحصاء الأوروبية (Eurostat) كوثيقة ديمغرافية أساسية تفكك البنية العددية للقارة من خلال قياس مؤشر "متوسط إجمالي حجم السكان". وبمنظرة سريعة على التدرج اللوني، يتضح فوراً ذلك التباين الحاد في توزيع الثقل البشري بين الدول الأعضاء؛ إذ تتصدر دول المركز والكتل الاقتصادية الكبرى المشهد باللون البني الداكن، وتحديداً ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، لتشكل الخزانات البشرية الأكبر في القارة بكثافات سكانية ضخمة تتراوح بين 19.05 مليون وأكثر من 85.5 مليون نسمة. في المقابل، تدرج دول التخوم الوسطى والشرقية مثل بولندا ورومانيا ضمن الفئات المتوسطة، بينما تتحدر الكتلة البشرية بشدة كلما اتجهنا نحو أطراف الشمال والإقليم الإسكندنافي والدول الجزرية الصغيرة. تكمن القيمة الأكاديمية لهذه الخريطة في وضعها "الوعاء البشري الساكن" للاتحاد الأوروبي تحت المجهر، لتثبت أن هذا التمرکز العددي الهائل في دول المركز ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج نمو ديمغرافي تاريخي متراكم. لكن المفارقة هنا أن هذا الثقل بات يشكل اليوم معضلة هيكلية؛ فخلف هذه الأرقام الضخمة، يواجه هذا الوعاء خطر الانكماش والجمود الحاد بسبب تراجع المواليد وعجز الزيادة الطبيعية، مما يفرغ هذه الكتل البشرية من حيويتها الشابة تدريجياً ويقودها نحو الشيخوخة.

اما في الخريطة التالية سنوضح ازمة الشيخوخة التي تضرب قارة اوروبا بشكل ملحوظ تماما حيث يطلق عليها بالقارة العجوز.

الشكل رقم (12): خريطة توزيع نسب كبار السن (65 سنة فما فوق) من إجمالي السكان في دول الاتحاد الأوروبي (سنة 2025).



المصدر : هيئة الإحصاء الأوروبية (Eurostat)، مؤشرات البنية الديموغرافية على المستوى الوطني، تاريخ آخر تحديث للبيانات: 13 فيفري 2026.

تقدم هذه الخريطة الإحصائية الصادرة عن هيئة "يوروستات" لعام 2025 قراءة ديموغرافية في غاية الأهمية؛ إذ تسلط الضوء على مؤشر بنيوي حاسم يعكس نسبة السكان الذين تجاوزوا الخامسة والستين من عمرهم. وبمنظرة سريعة على التدرج اللوني، يتضح لنا عمق أزمة الشيخوخة الهيكلية ومدى تفاوتها الجغرافي الصارخ بين الأقاليم الأوروبية.

تبرز دول مثل إيطاليا، البرتغال، اليونان، وفنلندا باللون الداكن المائل للاحمرار، مما يضعها في صدارة المجتمعات الأكثر شيخوخة بنسب حرجة تخطت حاجز 22.9%. تليها مباشرة كتلة وسط وغرب أوروبا — وتحديداً ألمانيا وفرنسا وإسبانيا — بمعدلات مرتفعة تتراوح بين 21.1% و 22.9%، بينما تنخفض هذه النسب نسبياً كلما اتجهنا نحو بعض دول الشرق والإقليم الإسكندنافي.

وتكمن القيمة التحليلية والمناقشة الاقتصادية لهذه الخريطة في تجسيدها البياني لمعضلة "انكماش الوعاء البشري النشط". فأن يتجاوز خمس المجتمع الأوروبي سن الـ 65، فهذا يعني ضغطاً حيويًا واقتصادياً مباشراً يترجم إلى ارتفاع قياسي في معدلات إعالة كبار السن. هذا الواقع يضع السياسات الاجتماعية المشتركة أمام تحديات حقيقية تمس استدامة سوق العمل،

وتفرض أعباء تمويلية خانقة على صناديق التقاعد وشبكات الرعاية الصحية، ليرسخ المشهد في النهاية مأزق "القارة العجوز" التي باتت تكافح لتجديد أجيالها الشابة.

رابعاً : الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأوروبي

تتأرجح الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأوروبي اليوم بين حتمية الصمود في وجه الهزات الهيكلية المتلاحقة، وضغوط التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة تفرضه التكتلات الدولية الراهنة. فبعد عقود من الاستقرار المرتكز على معايير التقارب الاقتصادي والمالي المشترك، لم يعد أمام صانع القرار في الاتحاد الأوروبي رفاهية الحلول المؤقتة؛ إذ بات مجبراً على هندسة استراتيجيات استثمارية تتجاوز المسكنات الظرفية.

هذه الرؤية ليست معزولة عن الواقع الديمغرافي للقارة، بل تشتبك معه عضوياً. فالقارة تواجه انكماشاً بشرياً يفرض فيه واقع "شيخوخة المجتمع" وتراجع القوى العاملة النشطة إعادة صياغة شاملة لسياسات التنافسية. ومن هنا، يظهر التوجه المتسارع نحو رقمنة القطاعات، وتبني الذكاء الاصطناعي، ودعم الاقتصاد الأخضر كأدوات حتمية لتعويض هذا العجز الحيوي.

بناءً على ذلك، لم تعد التطلعات المستقبلية للمنظومة الأوروبية مجرد توقعات نمو مالي جافة، بل تحولت إلى رهان تاريخي ومصيري. إنها مسألة تتمحور حول مدى قدرة آليات التكامل المشترك على ابتكار بدائل هيكلية تضمن استدامة دولة الرفاهية، وتحافظ في الوقت نفسه على التوازنات المايكرو-اقتصادية كقوة فاعلة في خريطة الاقتصاد العالمي الجديد.

تواجه أوروبا اليوم معضلة معقدة: كيف تستعيد استقرار الأسعار دون أن تضحي بالنمو القوي والأخضر على المدى الطويل؟ يأتي هذا التحدي بعد نجاح القارة في عبور الجائحة وتجاوز صدمة الطاقة العنيفة التي خلفتها الحرب الروسية في أوكرانيا. لكن المشهد لم يهدأ بعد؛ فالتحولات العالمية الناجمة عن التشرذم الجيوسياسي والاقتصادي، جنباً إلى جنب مع التداعيات المباشرة لتغير المناخ، فرضت تحديات جديدة أعمقت أزمت النمو المزمنة، وربما تعطل مسار التقارب الاقتصادي بين دول القارة.

ومع تراجع التضخم الكلي، بدأت الأسر والشركات تتنفس الصعداء نسبياً، وهو تحسن يعود أساساً إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وانفراج خناق سلاسل الإمداد. ومع ذلك، تبدو معركة كبح التضخم الأساسي المستمر أكثر صعوبة. هذا الواقع دفع البنوك المركزية في أنحاء أوروبا إلى تشديد سياساتها النقدية بحزم، في وقت تعمل فيه الحكومات على تقليص الدعم المالي.

هذا المزيج من ترسبات صدمة الطاقة والتشديد النقدي خلال العام الماضي يلقي بظلاله على حركة الاقتصاد، مسبباً تباطؤاً ملحوظاً هذا العام. وتظهر هذه المعاناة بوضوح أكبر في الدول التي تعتمد على التصنيع الكثيف للاستهلاك أو الكثيف في استخدام الطاقة، مقارنة بتلك القائمة على الخدمات والسياحة. وبشكل عام، تتحرك توقعات النمو وسط تجاذب بين قوتين

متعاكستين: ضغوط السياسات الاقتصادية الكلية الانكماشية من جهة، وتعافي الدخول الحقيقية مع هبوط التضخم وارتفاع الأجور من جهة أخرى.

تشير الآفاق المتوقعة لأوروبا إلى سيناريو "الهبوط الهادئ" مع تراجع تدريجي في معدلات التضخم. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو المنطقة ليصل إلى 1,3% في عام 2023 بعد أن سجل 2,7% العام الماضي، على أن يرتفع قبالة عام 2024 ليسجل 1,5%. وداخل الاقتصادات المتقدمة، ستتعاوى الدول ذات التوجه الخدمي بسرعة أكبر مقارنة بالدول الصناعية التي تكافح تراجع الطلب الخارجي وحساسيتها المرتفعة لمخاطر أسعار الطاقة. المشهد ذاته يتكرر في اقتصادات الأسواق الصاعدة بأوروبا، حيث يُتوقع تعافٍ طفيف في 2024، لكن مدى التعافي سيتباين بين بلد وآخر بناءً على كثافة استهلاك الطاقة في الإنتاج، وحجم قطاع الخدمات، ومدى الاضطراب في العلاقات التجارية مع روسيا، لاسيما في دول أقصى الشرق.

تقترب دورة التشديد النقدي من خط النهاية، بينما يتوقع أن يسير ضبط المالية العامة بوتيرة معتدلة في 2023 قبل أن تتسارع خطاه في 2024. ورغم أن قوة الاقتصاد الأمريكي تشكل دعماً مهماً للطلب العالمي، فإن تباطؤ النشاط في الصين، واحتمالية حدوث صدمات إضافية في أسعار السلع الأساسية، والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، كلها عوامل تفرض مخاطر سلبية مهمة على النمو. لقد رفع التشديد النقدي تكاليف الائتمان وأضعف ميزانيات الأسر وشركات العقارات؛ ورغم أن البنوك تمتلك مصداقاً رأسمالية وقائية قوية، إلا أن استمرار السيناريوهات المعاكسة قد يستنزفها.

ولن يترجع التضخم سوى تدريجياً خلال فترة التوقعات. ورغم أن ضعف الطلب المحلي في عام 2023 وانخفاض أسعار السلع الأساسية سينتقل تأثيرهما إلى التضخم الأساسي، فإن التعافي المتوقع في الدخول الحقيقية وقوة أسواق العمل سيبطئان من سرعة خفض التضخم. بناءً على ذلك، لن تصل معظم الدول إلى مستوياتها المستهدفة للتضخم قبل عام 2025. ويظل النمو المستمر للأجور الاسمية بمعدل يفوق التضخم ونمو الإنتاجية خطراً رئيسياً يهدد هذه الجهود، خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأوروبية، مما قد يؤدي إلى تجذر التضخم واضطرار صانعي السياسات إلى مزيد من تشديد السياسات، وهو ما يفتح الباب أمام خطر الركود التضخمي.

تداهم هذه المخاطر أوروبا في وقت تتشابك فيه التحولات الهيكلية الناجمة عن التشرذم الجيوسياسي وتغير المناخ مع معوقات النمو طويلة الأجل القائمة بالفعل. لقد تراجعت آفاق النمو متوسطة الأجل في أوروبا منذ فترة، وكان ضعف نمو الإنتاجية عاملاً رئيسياً وراء ذلك. وتشهد هياكل الإنتاج اليوم اضطرابات بسبب التحديات الجديدة المتمثلة في ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة تقلبها وتبدل مسارات العرض والتجارة، لتتضمن هذه العقبات إلى عوامل معروفة كشيخوخة السكان ونقص المعروض في سوق العمل التي أعاققت النمو الممكن.

وفي معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة الأوروبية، قد يؤدي اجتماع ضعف الإنتاجية مع فقدان التنافسية المقيسة بتكلفة الأجور إلى عرقلة وتيرة التقارب الاقتصادي. وفي هذه الظروف، يصبح الحفاظ على استقرار مسار الدين العام مهمة شاقة، لاسيما في البلدان عالية المديونية حيث يتعين تحقيق خفض ملموس في مستويات الدين.

حيال هذا الوضع، ينبغي أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدفين: استعادة استقرار الأسعار وتعزيز أساسيات الاقتصاد. تشير التجارب السابقة إلى أن عودة التضخم إلى مستوياته الطبيعية في أعقاب النوبات التضخمية تستغرق عدة سنوات، وبالتالي فإن استمرار تقييد السياسة النقدية أمر ضروري لضمان عودة التضخم إلى مستواه المستهدف في إطار زمني معقول. ومع حالة عدم اليقين الشديد حول مدى استمرارية التضخم، فإن التيسير في مرحلة مبكرة للغاية سيكون ثمنه باهظاً. وتختلف درجة التشديد النقدي المطلوبة باختلاف ظروف كل بلد، ولكن سيتعين على العديد من البنوك المركزية الاستمرار في تطبيق أسعار فائدة أساسية مرتفعة لفترة من الوقت.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان تكثيف جهودها لإعادة بناء هوامش الأمان المالي أو الحفاظ عليها، مع حماية احتياجات الإنفاق الحيوية. ومن خلال تخفيض العجز، ستكون سياسة المالية العامة بمثابة أداة مكمل للسياسة النقدية في مكافحة التضخم. ويتطلب ذلك الإلغاء التدريجي لما تبقى من تدابير الدعم غير الموجه على الطاقة، مع معالجة أوجه عدم الكفاءة على جانبي النفقات والإيرادات. لكن هذه الوفورات قد لا تكون كافية لتلبية احتياجات الإنفاق على التعليم، والتأثيرات الديمغرافية المعاكسة، والبنية التحتية، وتغير المناخ، بالتزامن مع كبح العجز الكبير. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع ارتفاع نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة الأوروبية نتيجة تباطؤ النمو وارتفاع تكلفة خدمة الدين، مما يفرض على هذه البلدان تعزيز تدابير ترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات لوضع نسب الدين العام على مسار تنازلي. أما بالنسبة لاقتصادات الاتحاد الأوروبي، فتظل الأولوية هي تعزيز القدرة على استيعاب المنح التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لتمويل البنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ، والحماية الاجتماعية، وتملية تسريع التحول الأخضر.

وعلى صعيد الاستقرار المالي، يجب أن تضمن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية مراقبة المخاطر الناشئة المهددة للاستقرار واحتوائها. لقد زادت أرباح البنوك نتيجة ارتفاع هوامش الفائدة الصافية، وينبغي استخدام هذه الموارد في زيادة رؤوس الأموال الوقائية، بما في ذلك من خلال المتطلبات التنظيمية. ونظراً للانكشاف الائتماني للبنوك تجاه قطاع العقارات، تزداد أهمية هوامش الأمان القوية في وقت تواجه فيه أسواق العقارات تأثيرات هيكلية ودورية معاكسة على غرار ما تشهده حالياً.

تظل السياسات الهيكلية بالغة الأهمية لتحقيق نمو قوي، أخضر، ويتساوى الجميع في نصيبهم منه. ويجب أن تركز الإصلاحات على إزالة الحواجز التي تعوق الابتكار والديناميكية الاقتصادية. إن تقوية بيئة الأعمال من خلال السياسات المشجعة للاستثمار والإنفاق على البحث والتطوير من شأنه تعزيز المنافسة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة الأوروبية، يتطلب جذب الاستثمار أيضاً تعزيز إدارة القطاع العام وحوكمتة، ودعم التوفيق الوظيفي

للمعمالة، وإيجاد بنية تحتية موثوقة للخدمات الرقمية والنقل والطاقة. ويتعين على أوروبا أن تحافظ على أهم مقومات نموها، وهو السوق الأوروبية الموحدة. ويمكن للسياسات القطاعية أن تساهم بدور في هذا الصدد (في حال تواجد عوامل الانتشار الشبكي الخارجية) بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير وإتاحة الحصول على التكنولوجيات الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة أوجه الكفاءة وتيسير التحول الأخضر. غير أنه يتعين تطبيق هذه السياسات بدقة وعناية، وتجنب التسابق على تقديم الدعم المكلف أو استخدام التعريفات الجمركية التشويهية. ويعد التعاون الدولي في مجال تغير المناخ، بما في ذلك وضع حد أدنى عالمي لسعر الكربون، أمراً ضرورياً لخفض الانبعاثات مع الحفاظ على القدرة التنافسية؛ وتشكل الاتفاقات الأخيرة بشأن تعزيز نظام تداول الانبعاثات المعمول به في أوروبا خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف المناخية للاتحاد الأوروبي.⁴³

من جهة أخرى أظهرت التقديرات الثانية الصادرة عن وكالة "يوروستات" يوم الأربعاء نمواً شبه راكد في منطقة اليورو؛ إذ لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسبة 0,1 في المئة خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنة بالربع السابق، بينما استقر النمو السنوي عند 0,8 في المئة فقط.

ويعكس هذا الرقم تباطؤاً حاداً مقارنة بنسبة النمو التي بلغت 1,3 في المئة في الربع الرابع من عام 2025. وبذلك تكون الكتلة قد فقدت ما يقرب من نقطة مئوية كاملة مقارنة بمستوى انطلاقها في مطلع العام.

في المقابل، سجلت بقية دول الاتحاد الأوروبي أداءً أفضل بفارق ضئيل، محققة نمواً فصلياً بنسبة 0,2 في المئة ونمواً سنوياً قدره 1,0 في المئة. ومع ذلك، تظل هذه الأرقام متأخرة بكثير عن الولايات المتحدة، التي نما ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 2,7 في المئة على أساس سنوي خلال الفترة نفسها.⁴⁴

ومع مطلع العام الحالي، بدأت المؤشرات الرئيسية ترسم مساراً مبشراً لنمو اقتصاد منطقة اليورو، لكن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً؛ إذ تلقى مسار النمو ضربة مفاجئة في أعقاب الحملة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران والتي انطلقت في 28 فبراير. وجاء الرد الإيراني سريعاً بإغلاق مضيق هرمز، الشريان المائي الحيوي الذي يتدفق عبره عادة نحو 20% من إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً. هذا التطور قفز بأسعار خام برنت بنسبة تجاوزت 25% خلال الأسابيع التالية، لتخترق الذروة حاجز 120 دولاراً أمريكياً للبرميل.

في ظل هذه الأجواء، تقدم استطلاعات مؤشر مديري المشتريات لأكثر أربعة اقتصادات في منطقة اليورو (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) معلومات استشرافية دقيقة لآفاق النمو المعقدة.

43 - صندوق النقد الدولي، ملخص واف: الآفاق الاقتصادية الإقليمية: أوروبا، تقارير الاستشراف المالي والاقتصادي الدولي، تاريخ الاطلاع: 19 ماي 2026، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.imf.org/-/media/files/publications/reo/eur/2023/november/arabic/execsum-ara.pdf>

44 - بييرو شينغاري، "ما أسرع الاقتصاديات الأوروبية نمواً في 2026؟"، يورونيوز (Euronews)، 13 ماي 2026، شوهد يوم 19 ماي 2026، على الرابط الإلكتروني: <https://arabic.euronews.com>

عند النظر إلى قطاع التصنيع، تبدو القراءات الرئيسية مرنة بشكل لافت، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي للمنطقة إلى 52.2 نقطة في أبريل 2026، متجاوزاً عتبة الـ 50 نقطة الفاصلة بين النمو والانكماش. لكن خلف هذا الرقم قصة أخرى؛ فالأمر لا يعود إلى انتعاش الطلب الأساسي، بل إلى تهافت الشركات على التخزين الاحترازي وتأمين المدخلات تحسباً لنقص مرتقب في الإمدادات، وفق ما أفاد به قسم الاقتصاد في QNB.

وعلى مستوى الدول، تبدو تفاصيل هذا القطاع أكثر تعقيداً؛ فقد تراجع المؤشر في ألمانيا إلى 51.2 نقطة في أبريل مع تباطؤ الطلبات الجديدة وتزايد عزوف المستهلكين بسبب الضبابية الجيوسياسية المتزايدة. وسجلت فرنسا أعلى قراءة في التكتل عند 52.8 نقطة في أبريل بفضل طلبات قطاع الدفاع وانتعاش إنتاج السيارات، بينما حافظت إيطاليا على استقرارها عند 51.3 نقطة في مارس مدعومة ببناء المخزونات الاحترازية. وحده الاقتصاد الإسباني تميز بكونه الوحيد الذي واجه انكماشاً صريحاً في قطاع التصنيع، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات لديها إلى 48.7 في مارس؛ لكون إسبانيا أقل تعرضاً للصناعات التحويلية المرتبطة بالدفاع، ولم تستفد من دافع التخزين نفسه الذي تضخم بسببه الإنتاج مؤقتاً في أماكن أخرى من منطقة اليورو. ورغم هذه التباينات، تشترك الدول الأربعة في تراجع التوظيف وهبوط ثقة قطاع الأعمال إلى أدنى مستوياتها منذ أواخر عام 2022.

أما قطاع الخدمات، الذي يمثل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، فيعكس صورة مقلقة أكثر. لقد انهار النشاط الخدمي في المنطقة بشكل حاد خلال أبريل، لينخفض مؤشر مديري المشتريات للقطاع على مستوى المنطقة إلى 47.4 نقطة، وهو الهبوط الأعظم منذ بداية جائحة كوفيد-19. تضغط تكاليف الطاقة المرتفعة بقسوة على الشركات التي تتعامل مباشرة مع المستهلكين، في وقت وجهت فيه الأسر إنفاقها نحو الضروريات فقط.

وقاد هذا التراجع أكبر اقتصاديين في منطقة اليورو بعدما أثرت حالة عدم اليقين بشدة على الإنفاق؛ ففي ألمانيا انخفض مؤشر الخدمات إلى 46.9 نقطة في أبريل، مسجلاً أكبر انخفاض له منذ أواخر عام 2022، وفي فرنسا تراجع إلى 5.46 نقطة ليصل لأدنى مستوى له في 14 شهراً. وكان المؤشر المركب في إيطاليا قد دخل بالفعل في منطقة الانكماش في مارس عند 49.2 نقطة بفعل ضعف الطلب المحلي على الرغم من صمود قطاع التصنيع. أما إسبانيا، فرغم أنها بدأت عام 2026 بنمو أقوى نسبياً، فقد تعرض قطاع الخدمات فيها لضغوط نتيجة تراجع الشركات التي تعتمد على السياحة وضعف ثقة المستهلكين. وعبر جميع هذه الاقتصادات الأربعة، يؤدي الصراع الأمريكي الإيراني حالياً إلى تآكل قطاع الخدمات في منطقة اليورو.

بشكل عام، يشير اضطراب قطاع التصنيع إلى جانب انكماش قطاع الخدمات إلى تدهور توقعات النمو في أكبر أربعة اقتصادات في منطقة اليورو. ومع انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب في أبريل إلى 48.6 نقطة، باتت البيانات تشير بالفعل إلى انكماش طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الفصلي. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي بأقل من 1% لألمانيا وفرنسا وإيطاليا في عام 2026، في حين لا يبدو أن صدمة أسعار الطاقة في طريقها إلى التراجع مع استمرار إغلاق مضيق هرمز.⁴⁵

المطلب الثالث: معايير التقارب الأوروبية (معايير ماستريخت)

تمثل معايير "ماستريخت" للتقارب الأوروبي الركيزة الأساسية التي استند إليها الاتحاد الأوروبي لترسيخ دعائم التكامل الاقتصادي والنقدي، ولا سيما عقب تأسيس الاتحاد النقدي وإطلاق "اليورو" كعملة موحدة. تهدف هذه الشروط الصارمة في جوهرها إلى ضبط الإيفاق المالي للدول الأعضاء؛ حيث تفرض محددات دقيقة تخص معدلات التضخم، وعجز الموازنة، وحجم الدين العام، بالإضافة إلى استقرار أسعار الفائدة وصرف العملات. إنها ببساطة آلية لضمان عدم حدوث هزات اقتصادية عنيفة، مما يعزز التجانس بين القوى الاقتصادية المختلفة ويخلق بيئة مستقرة ومستدامة داخل منطقة اليورو.

وهي 5 معايير تتميز بأهميتها في الناحية الاقتصادية و النقدية سنبرزها فيما يلي:⁴⁶

أ/ **معيار التضخم:** يشترط هذا المعيار على الدول الراغبة في الانضمام للوحدة النقدية تحقيق استقرار في الأسعار، بحيث لا يتجاوز معدل التضخم لديها 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاثة اقتصاديات أداء داخل الاتحاد، وذلك خلال السنة السابقة لفترة الاختبار. ورغم هذا، واجه المعيار انتقاداً مهماً؛ فقيمه تعتبر متغيرة وغير ثابتة لكونها تعتمد كلياً على أداء الدول الثلاث الأفضل. فمثلاً، إذا بلغ متوسط التضخم في هذه الدول 3%، يضاف إليها هامش الـ 1.5% لتصبح درجة الاستقرار المطلوبة أكثر تجريداً، كأن يُقاس استقرار الأسعار بمعدل تضخم يساوي 2% أو أعلى مثلاً. وعند تطبيق هذا المعيار على دول الاتحاد الأوروبي، تبين أن معظمها لا يواجه مشكلات تذكر؛ إذ نجحت 11 دولة من أصل 15 في استيفائه عام 1995 بمعدلات دون 3%. وحينها تصدرت فنلندا وألمانيا وبلجيكا قائمة الأداء الاقتصادي بمتوسط تضخم بلغ نحو 1.4% في عام 1995 ونحو 1.7% في عام 1996، في حين استقر القرار على ألا يتجاوز معدل التضخم نسبة 2.7%.

ب/ **معيار عجز الموازنة:** حددت الاتفاقية ألا تزيد نسبة العجز السنوي في الموازنة العامة للدول المؤهلة للانضمام على 3% من إجمالي ناتجها المحلي. ووفقاً لهذا الضابط، لا يمكن للدول الأعضاء التوسع في الإنفاق غير المبرر الذي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي؛ ومن ثم، فإن السبيل الوحيد أمام أي دولة لزيادة إنفاقها هو رفع ناتجها المحلي الإجمالي، وما يعنيه ذلك من تحسين كفاءة جهاز الإنتاج الوطني بما يتناسب مع الزيادة المرغوب الوصول إليها في الإنفاق. ويهدف هذا المعيار أساساً إلى تقوية النظام المالي للدولة عبر رفع قدرته على تحصيل الموارد، ومنع التهرب الضريبي ومحاربتة.

45 - مؤشرات على تدهور آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو"، جريدة الصباح نيوز (Assabah News)، تونس، قسم أخبار المؤسسات، منشور بتاريخ 18 ماي 2026، شوه يوم 19 ماي 2026، على الرابط الإلكتروني: <https://www.assabahnews.tn>

46- خنونة قصيري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة اليونان خلال الفترة 2008-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016. ص ص 39 40.

ج/ معيار الدين الحكومي المستحق: نصت الاتفاقية على ألا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة على الدول المنضمة للاتحاد النقدي 60% من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من القيمة المعيارية بسرعة مرضية.

د/ معيار سعر الصرف: بناءً على معايير التقارب، يتعين على كل دولة مؤهلة لدخول الوحدة النقدية المشاركة في آلية ضبط سعر الصرف، بما يضمن تحرك قيمة عملتها في الحدود المسموح بها. ويتطلب هذا استقرار سعر العملة في نطاق معين يسمح بتقلباتها ضمن هامش محدودة دون انحرافات إضافية لمدة سنتين قبل الاختبار، ودون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل أي عملة أخرى من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وجدير بالذكر أنه مع بداية اتفاقية "ماستريخت"، كان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف في حدود 2.25%، أما الآن، وبعد تبني نطاق التقلبات الواسع منذ عام 1995، فقد أصبح في حدود 1.5%. وتهدف الاتفاقية من هذا المعيار إلى إظهار القدرة الفعلية لدول الاتحاد النقدي على الإحجام عن استخدام أسعار الصرف كأداة للتأثير في الظروف الاقتصادية الخارجية.

هـ/ معيار أسعار الفائدة: إن تقارب معدلات الفائدة خلال مدة سنة قبل الاختبار يعني أن البلد العضو قد حصل على معدل فائدة اسمي طويل الأجل لا يزيد بأكثر من 2% على متوسط هذا المعدل في ثلاث دول من الاتحاد تتمتع بأكثر الأسعار استقراراً. وتُحسب هذه المعدلات على أساس سندات الدولة أو ما يشابهها، وقد اعتُمدت نسبة "7.8%" كحد أقصى لسعر الفائدة.

حيث تُمثل معايير ماستريخت أهم الركائز الأساسية التي اعتمد عليها الاتحاد الأوروبي لضمان استقراره الاقتصادي والنقدي، حيث ساهمت بفعالية في الحد من الاختلالات المالية والزام الانضباط داخل منطقة اليورو. غير أن تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع واجه صعوبات بالغة، تجلت بوضوح خلال الأزمات الاقتصادية والمالية؛ إذ وجدت بعض الدول الأعضاء نفسها عاجزة عن الالتزام بالحدود المفروضة على عجز الموازنة والدين العام، وهو ما ظهر جلياً إبان أزمة الديون الأوروبية. ورغم هذه التحديات، تظل هذه المعايير أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التقارب الاقتصادي وتعزيز استقرار العملة الأوروبية الموحدة.

المبحث الثاني : التكامل الأفريقي

يمثل التكامل الأفريقي أحد أبرز الطموحات السياسية والاقتصادية التي تلاحقها دول القارة منذ فجر الاستقلال، مدفوعة برغبة حقيقية في صياغة تنمية شاملة وبناء جسور تعاون متينة. لقد بات واضحاً لصناع القرار في أفريقيا أن الأزمات المعقدة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، لا يمكن تجاوزها بشكل منفرد، بل تفرض بالضرورة عملاً جماعياً وتوحيداً فعلياً للرؤى والإمكانات.

في جوهره، يسعى هذا التكامل إلى تأسيس فضاء مشترك تتلاشى فيه الحدود أمام حركة الأفراد، والسلع، ورؤوس الأموال. لا يتوقف الأمر عند حدود حرية التنقل، بل يمتد إلى صياغة سياسات اقتصادية متناغمة تضمن استدامة النمو وتمنح القارة صوتاً أقوى في الساحة الدولية، وهو ما يقلل من تبعيتها للخارج في زمن تسيطر فيه التكتلات العالمية الكبرى.

ولم تقف هذه المساعي عند حدود الشعارات؛ إذ تُرجمت فعلياً على أرض الواقع عبر تأسيس منظمات وتجمعات إقليمية رائدة. يأتي الاتحاد الأفريقي في طليعة هذه الجهود، حاملاً على عاتقه مهمة تعزيز الوحدة والاندماج بين دول القارة، وتتضافر معه في ذلك مناطق التجارة الحرة والتحالفات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل اللبنة الأساسية لهذا المشروع الطموح.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى كيفية تطور ونشأة التكامل الأفريقي وواقعه

المطلب الاول : نشأة وتطور التكامل الأفريقي

لقد مرّ التكامل الأفريقي بمسار طويل من التحولات التدريجية، حيث ارتبطت خطواته بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي عاشتها القارة منذ فجر الاستقلال. في البداية، ولدت فكرة الوحدة كحائط صد لمواجهة تركة الاستعمار الثقيلة وبناء ركائز الاستقرار والتنمية، لكنها لم تقف عند هذا الحد؛ بل تمددت لاحقاً لتكتسب أبعاداً اقتصادية وسياسية أكثر عمقاً وشمولية.

هذا المسار تشكّل عبر محطات فارقة غيرت وجه العمل المشترك. كانت أولها تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، والتي ركزت ثقلها حينها على دعم حركات التحرر الوطني وتعزيز التضامن بين الدول الناشئة. ومع تغير معطيات العصر، جاء تأسيس الاتحاد الأفريقي عام 2002 ليدشن مرحلة نوعية جديدة، تهدف إلى تحقيق اندماج اقتصادي وسياسي أوسع نطاقاً داخل القارة.

وفي موازاة ذلك، دفعت التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومناطق التجارة الحرة بمسيرة التكامل خطوات واضحة إلى الأمام، مستندة إلى تحفيز التبادل التجاري وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. وتأسيساً على هذا السياق، يأتي هذا المطلب ليسلط الضوء على أبرز المراحل التي صاغت مسيرة التكامل الأفريقي، متتبعاً تطور أهدافه وآلياته عبر الزمن.

الفرع الاول : نشأة التكامل الأفريقي

تكتسب نشأة التكامل الأفريقي أهمية بالغة عند تفكيك مشهد العلاقات الاقتصادية والسياسية في القارة؛ فهي لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت تنوياً لمسار تاريخي طويل من المحاولات لتوحيد الرؤى وبناء جسور التعاون بين الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار. في الواقع، ولدت فكرة التكتل كاستجابة مباشرة فرضتها التحديات المشتركة التي واجهت الدول الأفريقية حديثة الاستقلال آنذاك. حيث تضافرت هشاشة البنى الاقتصادية، وتشتت الأسواق، والهشاشة السياسية لتدفع بالجميع نحو خيار استراتيجي لا بديل عنه: التعاون الإقليمي.

ولم يقف هذا الطموح عند حدود الفكرة، بل تبلور تدريجياً عبر مبادرات ومنظمات متعددة. بدأت الرحلة مع منظمة الوحدة الأفريقية، التي شكلت النواة الأولى لمحاولة توحيد المواقف السياسية، قبل أن تتطور لاحقاً إلى الاتحاد الأفريقي. هذا التحول وسّع مظلة الأهداف لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. ومع مرور الوقت، استقر التكامل الأفريقي كإطار عملي يستهدف تحقيق الاندماج الاقتصادي، وتعزيز التجارة البينية، وصولاً إلى بناء سوق أفريقية مشتركة قادرة على مواجهة التحديات العالمية.

1. ظهور الافريقانية

في عام 1881، ألقى الدكتور إدوارد بلايدن -وهو مفكر من أصول توغولية كان مقيماً في جزر الأنتيل- كلمة في حفل تدشين جامعة ليبيريا. لم تكن مجرد خطاب تقليدي، بل كانت دعوة صريحة لمركزية العمل الأفريقي؛ إذ دعا بلايدن الأفارقة إلى الاعتماد على وسائلهم الخاصة وتوليد طاقة متميزة تتجاوز النموذج الأوروبي، مؤكداً أن إثبات القدرة على التقدم والنمو هو طريقهم الوحيد نحو شق مسارهم الخاص.

كانت رؤية بلايدن هذه، في أواخر القرن التاسع عشر، من أولى الإشارات التي ربطت بين العمل الأفريقي والوحدة القارية. ومع ذلك، لم تكن التيارات الفكرية التي تشكلت لاحقاً على قلب رجل واحد؛ فقد تنوعت وتداخلت مساراتها تاريخياً بشكل لافت.

تعددت هذه المسارات بوضوح: بدءاً من تيار الكنيسة الدينية (بقيادة بركر واشنطن)، مروراً بالتيار الفاشي (بقيادة جارف)، وتيار البورجوازية القومية (دي بوا)، وصولاً إلى تيار الزنوجة (سنگور وسيزير). لكل تيار منها بوصلته الخاصة؛ فالتيار المسيحي، مثلاً، نشط داخل القارة وخارجها، لكن بأهداف لم تكن دائماً نبيلة. ففي عام 1897، أعلن في جنوب أفريقيا عن "اتحاد المسيحيين الأفارقة" تحت شعار "أفريقيا للأفريقيين"، متأثراً بأفكار القس البريطاني بوث الذي كان يعمل في نياسلاند وألف كتاباً يحمل العنوان ذاته عام 1895. في جوهره، كان هذا التيار يحاول أحياناً احتواء الحركة الأفريقية وتجميل صورة المستعمر.

أما فيما يخص مصطلح "الأفريقانية"، فيشير بعض الباحثين إلى ظهوره الأول في رسالة مؤرخة بـ 11 نوفمبر 1899. بعث بها وليامز، مؤسس وأمين الجمعية الأفريقية في لندن، إلى ج. م. بورن، الذي كان قد احتج على فكرة عقد مؤتمر "الأفريقانية" لعدم توافقه مع النظام الأساسي للجمعية. ومن تلك المراسلة، شق المصطلح طريقه إلى صفحات الصحافة قبل أشهر من انعقاد المؤتمر.⁴⁷

2. مؤتمرات الجامعة الأفريقية

لم تكن فكرة "الجامعة الأفريقية" مجرد شعار عابر؛ بل جاءت حصداً لنضج فكري وسياسي طويل، بدأ يتشكل مع تبلور الوعي بضرورة العمل المشترك في نهايات القرن التاسع عشر. ومنذ تلك الدعوات الأولى التي أطلقها رواد الفكر التحرري لتوحيد الصفوف والتخلص من التبعية، أخذت مؤتمرات الجامعة الأفريقية على عاتقها تحويل هذه الرؤى إلى إطار تنظيمي ملموس. لقد تحولت هذه اللقاءات إلى منصات تاريخية حاسمة، نقلت الطموحات من فضاء النقاشات النظرية والمبادرات الفردية لتصهرها في حركة قارية منظمة؛ حركة لم تستهدف فقط صياغة هوية أفريقية قوية قادرة على مجابهة التحديات الاستعمارية، بل أرادت وبوضوح رسم معالم المستقبل بأيدي وقرارات أفريقية خالصة.

-المؤتمر الاول (لندن 1900)

شهدت العاصمة البريطانية مؤتمراً ترأسه المحامي هينري سلفستر وليامز، وجمع تحت سقفه ممثلين عن ذوي البشرة السمراء من أوروبا والعالم الجديد، وكان من بين أبرز الحضور ويليام دييوا وماركوس جارفى. الغريب في الأمر أن القارة الأفريقية غابت تماماً عن المشهد ولم يمثلها أحد؛ ربما بسبب جدار الصمت وانعدام التواصل بين أصحاب الفكرة والمناضلين داخل أفريقيا، أو نتيجة للسياسات الصارمة التي فرضتها القوى الاستعمارية الغربية لعزل الشعوب الأفريقية، ولا نغفل هنا تقصير المنظمين أنفسهم الذين لم يزوروا القارة لنشر أفكارهم. هذه العوامل المجتمعة جعلت القرارات الصادرة عن المؤتمر باهتة وغير ذات جدوى حقيقية بالنسبة للداخل الأفريقي.

اختتمت اللقاءات بتوصيتين محوريّتين تلخصان المشهد؛ تمثلت الأولى في المطالبة بالحد من التمييز العنصري الذي تمارسه الدول الغربية ضد الأفارقة في أوروبا وفي العالم الجديد، بينما ركزت الثانية على دعوة ذوي البشرة السمراء حول العالم للانخراط في حركة عالمية موحدة مع إخوانهم في أفريقيا، بهدف تحسين أوضاعهم وبناء جسور تربط بينهم.

وعند التدقيق في هذه المخرجات بناءً على الدراسات المتاحة، يتضح جلياً أن هموم القارة السمراء ومشاكلها العميقة ظلت مغيبة وكأنها لم تكن على جدول الأعمال أصلاً. فمعظم النقاشات ركزت على التمييز العنصري الذي يعاني منه أفارقة الشتات في مجتمعاتهم الغربية، دون أن تتضمن التوصيات أي دعوة صريحة للشعوب الأفريقية للثورة ضد الاستعمار أو السعي نحو الاستقلال، وهو ما يرجعه أحد الباحثين إلى طبيعة المؤتمر.⁴⁸

-المؤتمر الثاني (باريس 1919)

48- أ.د. المختار الطاهر كرفاع، "فكرة الوحدة الأفريقية وتطورها التاريخي"، *المجلة الجامعة*، العدد الخامس عشر، المجلد الثالث (2013م)، ص ص 138:139.

جاء انعقاد هذا المؤتمر عقب الحرب العالمية الأولى. واستغل المنظمون زخم مؤتمر باريس للسلام والمناخ العام آنذاك لإيصال صوتهم كنزج إلى صناع القرار، فاجتمعت 75 شخصية من أفريقيا وأمريكا وأوروبا بدعوة من "دي بوا". رفع المجتمعون شعاراً حاسماً: "أفريقيا للأفريقيين". هذا الشعار بالذات كاد أن يعصف بالمؤتمر قبل أن يبدأ؛ فالسياسة الفرنسية في القارة كانت تستهدف السيطرة الدائمة، ولم تكن لتقبل بطرح كهذا، لولا التدخل الحاسم للنائب السنغالي في البرلمان الفرنسي "بيلين" لدى رئيس الوزراء كليمنصو، وهو ما أمّن في النهاية عقده في باريس. ويلاحظ التاريخ تلك الفجوة الزمنية الطويلة بين المؤتمرين الأول والثاني، والتي نبعت أساساً من خلافات بين المنظمين، لينصب تركيز مؤتمر باريس على الخروج بوثيقة لحقوق الإنسان الأفريقي.

وقد تمخضت عن المؤتمر قرارات عدة؛ منها وضع المستعمرات الألمانية تحت رقابة دولية، ومنح الأراضي للأفارقة لزراعتها، ومنع استغلال الأهالي. كما نادى بإلغاء الرق والتفرقة العنصرية وعقوبة الإعدام، وإشراك الأفارقة في حكم بلدانهم، وضمان حقهم في التعليم وفي المشاركة في الحكومة بمجرد أن تسمح ظروفهم بذلك لاحقاً. أما النقطة الجديدة في هذا المؤتمر فكانت نوعية الحضور، إذ أسهم الطلبة الأفارقة في باريس ولندن بشكل واضح في أعمال المؤتمر ونتائجه.⁴⁹

-المؤتمر الثالث (لندن-باريس-بروكسل 1921)

فرضت الظروف الأمنية المعقدة في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى على منظمي مؤتمرات حركة الجامعة الإفريقية تنقلاً مستمراً بين العواصم؛ فبدأت رحلتهم من لندن، ثم انتقلوا إلى بروكسل، قبل أن تحط الرحال أخيراً في باريس. هناك، اجتمع أكثر من 100 عضو يمثلون السود في العالم الجديد وأوروبا وإفريقيا. وكعادته، تولى "دي بوا" رئاسة الجلسة، مصرحاً أمام الحاضرين بكلمات حاسمة: "إن أول مبادئ الحكمة في العلاقات بين الأجناس هو إيجاد هيئات سياسية بين الشعوب المغلوبة على أمرها، ومن الواجب أن نعمل شريعة الديمقراطية العالمية كله". وفي ختام المداولات، توافق المجتمعون على التوصيات التالية:

- المساواة المطلقة بين الأجناس.
- إنشاء منظمة دولية تحت رعاية عصبة الأمم تكون مهمتها دراسة مشاكل السود.
- دعوة منظمة العدل الدولية إلى إيجاد مكتب يتولى حماية الأيدي العاملة السوداء.
- إدخال أعضاء من السود في لجان عصبة الأمم.
- الدعوة إلى ضرورة منح الأفارقة الحكم الذاتي ضمن سلطة الدولة المستعمرة.

بالنظر إلى هذه المخرجات، يتضح لنا حجم التطور الذي بدأ يبرز في مطالب المؤتمرين. فالمطالبة بالمساواة المطلقة جاءت كدعوة مباشرة ضد التمييز العنصري الذي تمارسه الدول الغربية في المستعمرات. كما أن السعي لإشراك أعضاء من السود

في لجان عصابة الأمم يعد دليلاً ملموساً على تشكل شريحة من المثقفين والسياسيين الأفارقة، أو ذوي الأصول الإفريقية، القادرين على إثبات حضورهم والمشاركة بفعالية داخل المنظمات الدولية.⁵⁰

-المؤتمر الرابع (لندن – لشبونة 1923)

عُقد هذا المؤتمر عبر اجتماعين منفصلين في لندن ولشبونة عام 1923م، حيث أعاد المشاركون تأكيد قراراتهم السابقة. وكان المطلب الأساسي والجوهري هو منح الأفارقة صوتاً حقيقياً في حكومات بلادهم.

وقد طالب المؤتمر بأن يُعامل الإنسان الأسود في العالم كله كبشر، مؤكداً أننا لا يمكن أن نرى طريقاً آخر للسلام والتقدم بدون ذلك. كما استنكر البيان السياسة التي تتبعها بريطانيا في جنوب إفريقيا، والتي تبني رفاهية الأوروبين على حساب شقاء ملايين الأفارقة.

أما في مؤتمر لشبونة، فقد ناقش الحاضرون قضية السخرة التي تفرضها الحكومة البرتغالية في مستعمراتها الأفريقية. وشكلت مشاركة وزيرين برتغاليين سابقين في هذا المؤتمر مؤشراً إيجابياً، حيث وعدا ببذل الجهود لإلغاء السخرة، وإدخال إصلاحات في المستعمرات البرتغالية في أقرب فرصة.

ويبدو أن إنشاء مكتب الاتحاد الأفريقي ليشرف على كفاح الشعوب المضطهدة المتناثرة في المستعمرات البرتغالية بأفريقيا كان عنواناً مهماً لبداية التلاحم الفكري بين حركة عموم أفريقيا خارج القارة وداخلها.⁵¹

-المؤتمر الخامس (نيويورك 1927)

يُعد مؤتمر نيويورك عام 1927 آخر محطات الجامعة الإفريقية خارج القارة، وقد انتهى دون تحقيق تقدم ملموس؛ إذ واجه محاولات تشكيل من جانب التيار الشيوعي الذي سعى لتقويض حركتي غارفي وديبوا، كون مؤتمرات الجامعة تقف سداً أمام تغلغل النفوذ الشيوعي بين الزوج (كولين ليجوم، 1966، ص 34). ورغم أن لغة التنديد لم تكن كافية لحماية الشعوب المستعمرة، فإن انعقاد هذه المؤتمرات كمُنبر يجمع المتحدثين باسم الأفارقة وممثلي الطوائف المهضومة حقوقها في العالم، كان يمثل في حد ذاته عملاً إيجابياً. ومع انشغال تلك اللقاءات بالقضايا الإفريقية، إلا أنها لم تكتس صبغة سياسية حقيقية وظلت توصياتها مجرد نداءات أخلاقية؛ ولعل هذا ما يجعل الجامعة الإفريقية في فترة ما بين الحربين حركة إصلاحية اجتماعية، لم ترق بعد إلى مرتبة الحركات السياسية في الشمال الإفريقي التي كانت تهدف علانية إلى استقلال الشعوب.

50 - جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، "المحاضرة الثانية: مؤتمرات الجامعة الإفريقية خارج أفريقيا"، (المنصة التعليمية للجامعة: moodle.univ-dbk.mz).

51 - أ. حمداني محمد علي الأمين، "التطور التاريخي للجامعة الإفريقية (1900-1945م)"، *مجلة تاريخ العلوم*، العدد السابع (مارس 2017)، ص 15.

أما مؤتمر مانشستر عام 1945، فقد جاء مواكباً لتطور ملحوظ في الحركات الوطنية الإفريقية وانتشار مبادئ الحرية في إفريقيا وآسيا خلال الحرب العالمية الثانية. في هذه الأجواء، دعا الاتحاد الفيدرالي للجامعة الإفريقية لعقد المؤتمر، ليتحول ولأول مرة إلى ملتقى لزعماء إفريقيا الشبان . شهد الحدث حضور نحو 200 مندوب يمثلون الأحزاب السياسية واتحادات العمال والمزارعين، وبرزت فيه شخصيات إفريقية غابت عن المنصات السابقة، كان من بينها نكروما وجومو كينيياتا.

وقد تمخض المؤتمر عن قرارات جوهرية تمثلت في: معارضة السيطرة الأجنبية على القارة، والمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري في المناطق الإفريقية، وتعزيز التعاون والتضامن بين أفرقة الشتات والقارة، بالإضافة إلى التأكيد على القومية الإفريقية ووحدة إفريقيا الغربية واستقلالها . كما امتدت المطالب لتشمل استقلال تونس والجزائر والمغرب وليبيا، وفسخ العقد الثنائي بين مصر وبريطانيا حول السودان، مع التأكيد على احترام حق السودانيين في الاستقلال الكامل.

من هنا، يمكن القول إن الجامعة الإفريقية دخلت بالفعل دائرة الواقع السياسي؛ ورغم أن مؤتمر مانشستر كان يشبه في بعض وجوه المؤتمر المناهض للاستعمار المنعقد في بروكسل عام 1927، إلا أن مؤتمر بروكسل ظل آسيوياً في جوهره لأن الوعي السياسي للشعوب الإفريقية لم يكن قد نضج بعد في ذلك الوقت . وبذلك، نجح مؤتمر مانشستر في تسليط الضوء على واقع القارة الإفريقية وحققها المشروق في انتزاع حريتها.⁵²

في النهاية، لم تكن مسيرة مؤتمرات الجامعة الإفريقية، الممتدة من لندن عام 1900 وحتى محطة عام 1923، مجرد لقاءات فكرية عابرة؛ بل مثلت مخاضاً تاريخياً عسيراً وطويلاً. وصحيح أن هذه المؤتمرات ركزت في بداياتها على قضايا الهوية، والحقوق الإنسانية، ومواجهة الاستعمار، إلا أن تراكمها عبر الزمن أنتج وعياً جديداً بضرورة العمل المشترك. هذا التحول النوعي هو ما مهد الطريق تدريجياً لتبني مفاهيم أكثر شمولية، لينقلنا المشهد الآن مباشرة إلى دراسة "تطور التكامل الأفريقي" باعتباره الثمرة المؤسسية لتلك اليقظة الفكرية.

الفرع الثاني : تطور التكامل الأفريقي

لم يعد التكامل الأفريقي مجرد فكرة حاملة في عقول المثقفين، أو صرخة غضب ضد وطأة الاستعمار؛ بل تحول بمرور العقود إلى ضرورة استراتيجية ملحة تفرضها معارك السيادة والتنمية. فبعد أن نجحت مؤتمرات الجامعة الإفريقية في صياغة وعي قاري حقيقي، متجاوزة مرحلة النقاشات النظرية في العواصم الغربية، انتقلت القارة إلى عهد جديد من العمل المؤسسي المنظم.

يسعى هذا المبحث إلى تتبع هذا المسار الحيوي ورصد تحولاته التاريخية، بدءاً من اللحظة الفارقة لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، ومروراً بالخطط الاقتصادية الطموحة التي صيغت لاحقاً، وصولاً إلى محطة معاهدة أبوجا عام 1991. هذه المعاهدة تحديداً وضعت حجر الأساس لبناء جماعة اقتصادية أفريقية متكاملة، وجسدت إرادة القارة في صياغة مستقبلها بأيدي أفريقية وقرار جماعي مستقل.

1. مرحلة التأسيس (منظمة الوحدة الأفريقية 1963)

شهد يوم 25 مايو 1963 ولادة منظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حين وقع قادة وممثلو 32 دولة أفريقية مستقلة ميثاقها التأسيسي. لم يتوقف النمو هنا؛ بل انضم إلى المنظمة 21 عضواً بشكل تدريجي ليرتفع العدد إلى 53 دولة بحلول عام 2002، قبل أن تصبح دولة جنوب السودان العضو الرابع والخمسين في 9 يوليو 2011.

تأسست المنظمة لخدمة أهداف واضحة ومحددة: تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، وتنسيق الجهود لتوفير حياة أفضل لشعوب القارة، مع حماية سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها. وفي الوقت نفسه، التزمت المنظمة بتخليص القارة من الاستعمار والتمييز العنصري، ودعم التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، وصولاً إلى مواءمة سياسات الدول الأعضاء في مجالات حيوية متعددة تشمل السياسة، الدبلوماسية، الاقتصاد، التعليم، الثقافة، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البحث العلمي والتقني، والدفاع.

أما الهيكل التنظيمي للمنظمة فقد قام على عدة أجهزة رئيسية، شملت مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، والأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الصحة للتربية والعلم والثقافة، ولجنة الدفاع، إضافة إلى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي استبدلت عام 1993 بألية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.⁵³

حيث وضعت منظمة الوحدة الأفريقية حجر أساس متين وعلامة فارقة في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك بين دول القارة، وذلك عندما تبنت "خطة عمل لاغوس". هذه الوثيقة، التي تقع في نحو 140 صفحة، ركزت على شتى مجالات النشاط الاقتصادي الأفريقي، حاملة معها طموحاً كبيراً تمثل في تأسيس سوق أفريقية مشتركة بحلول عام 2000. وجاءت الخطة كبرنامج تنموي ذاتي يتألف من ديباجة و13 فصلاً، تغطي قطاعات حيوية شملت الطاقة، والبيئة، والزراعة، والصناعة، والعلوم والتكنولوجيا، فضلاً عن قضايا المرأة والتنمية. ولم تكتفِ الخطة بذلك، بل تضمنت إجراءات عملية تهدف إلى بناء وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني، بما في ذلك تأسيس مؤسسات جديدة ودعم الكيانات القائمة بالفعل، مدعومة بثلاثة ملاحق أقرها مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة خلال دورته الاستثنائية المخصصة للأزمات الاقتصادية في لاغوس بنيجيريا، يومي 28 و29 أبريل 1980.

53- تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية 1963، موقع "العربي الجديد"، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2026، متاح على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk>

وفي المرفق الأول، الذي حمل عنوان "وثيقة لاغوس الختامية"، أكد القادة الأفارقة التزامهم التام بـ "خطة عمل لاغوس" باعتبارها المحور الأساسي لتنفيذ إستراتيجية منروfia للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعهدت الدول بتبني هذه التدابير، إلى جانب خطوات أخرى لتطوير الهياكل الإقليمية، كخطوة أولى وممهدة لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية متكاملة في المستقبل.

مثلت خطة عمل لاغوس لعام 1980 رد فعل جماعي قوي من الدول الأفريقية ضد "تقرير بيرغ" الصادر عن البنك الدولي، والذي ركز على المشكلات الهيكلية الداخلية للاقتصادات الأفريقية. في المقابل، رأت الخطة الأفريقية أن جذور الأزمة الاقتصادية في القارة تعود بالأساس إلى برامج التكيف الهيكلي المفروضة عليها.

رسمت الخطة أجندة تنموية طموحة للقارة امتدت لعشرين عاماً، وارتكزت على سبع أولويات واضحة، تصدرها الاقتصاد الريفي والزراعة، والشؤون النقدية والتمويلية، ثم قضايا التجارة والجمارك والهجرة. كما شملت الأولويات قطاعات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة، والمواصلات والاتصالات والسياحة، وصولاً إلى الرعاية الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية، وأخيراً التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.

أما المحور الثاني للوثيقة الختامية فقد ركز على آليات التنفيذ، حيث نص على تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية بناء على معاهدة جماعية تضمن التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للقارة. وكان الهدف المحرك لهذه الجماعة هو دفع عجلة التنمية المستقلة وسريعة الخطى بين الدول الأعضاء، مرتكزة على مبادئ الاعتماد على النفس، والدعم الذاتي، والتعاون المشترك.⁵⁴

2. معاهدة أبوجا 1991

تمثل المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (AEC) الركيزة القانونية الأساسية للتكامل الاقتصادي والسياسي في القارة؛ وهي المعاهدة التي اعتمدت في 3 يونيو 1991 في أبوجا (نيجيريا)، ثم دخلت حيز التنفيذ في 12 مايو 1994. وتهدف هذه الخطوة التاريخية في المقام الأول إلى تأسيس اتحاد اقتصادي ومالي شامل يربط دول القارة الأفريقية.

تستند هذه المعاهدة، بحسب وثيقتها الرسمية، إلى ركائز أساسية تدفع نحو المساواة والتعاون بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياساتها وتكامل برامجها. فالهدف المحوري هنا هو تشجيع التنمية الاقتصادية، وتعزيز الشراكة النشطة بين بلدان الجوار لتهيئة بيئة سلمية تشكل شرطاً مسبقاً لازدهار. وفي هذا السياق، تسعى الجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى دفع عجلة التكامل

54 - أمينة حمداني، "التنمية في إفريقيا: من خطة عمل لاغوس 1980 إلى الأجندة الإفريقية 2063"، *مجلة الدراسات الحقوقية*، المجلد 09، العدد 02 (ديسمبر 2022)، ص ص 658:659.

والنمو الاقتصادي في القارة، وصولاً إلى الاعتماد على الذات وتشجيع التنمية المستدامة ذاتياً، فضلاً عن وضع إطار عملي يستثمر الموارد البشرية والمادية لأفريقيا في تحقيق هذا التوجه المستقل.

ولترجمة هذه الرؤية، تقرر تأسيس الاتفاقية عبر ست مراحل تدريجية تمتد على مدار 34 عاماً كحد أقصى. تنطلق المرحلة الأولى، ومدتها خمس سنوات، لتقوية المجتمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء أخرى جديدة في مناطق أفريقية مختلفة. تليها المرحلة الثانية التي تستغرق ثماني سنوات كحد أقصى على مستوى كل مجتمع إقليمي، وينصب التركيز فيها على تحقيق الاستقرار في التعريفات الجمركية والضرائب الداخلية. أما المرحلة الثالثة، وتستمر لعشر سنوات، فتشهد إنشاء منطقة تجارة حرة مع الالتزام بجدول زمني للإزالة التدريجية للتعريفات، وبناء اتحاد جمركي عبر تبني تعريفات خارجية مشتركة.

وتتسارع الخطوات في المرحلة الرابعة التي لا تتجاوز العامين، حيث يجري تنسيق النظم التعريفية الجمركية وتأسيس اتحاد جمركي على مستوى القارة بأكملها. بعد ذلك، تأتي المرحلة الخامسة في خمس سنوات لإنشاء سوق أفريقية مشتركة، واعتماد سياسات موحدة في مجالات الزراعة، والنقل، والاتصالات، والصناعة، والطاقة. وأخيراً، تستغرق المرحلة السادسة خمس سنوات أخرى، يتركز العمل خلالها على تعزيز بنية هذه السوق المشتركة، وتكامل جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى إنشاء سوق محلية.⁵⁵

3. تأسيس الاتحاد الأفريقي

خلال تسعينات القرن الماضي، ناقش القادة ضرورة تعديل هياكل منظمة الوحدة الأفريقية لتعكس تحديات عالم متغير. وفي عام 1999، أصدر رؤساء الدول والحكومات بالمنظمة إعلان سرت الذي دعا إلى إنشاء اتحاد أفريقي جديد. واستهدفت رؤية الاتحاد البناء على عمل المنظمة السابقة من خلال تأسيس هيئة تسرع عملية التكامل في أفريقيا، وتدعم الدول الأفريقية وتمكنها في الاقتصاد العالمي، إلى جانب معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية متعددة الجوانب التي تواجه القارة. وفي المجمل، عُقدت أربعة اجتماعات قمة في الفترة التي سبقت الإطلاق الرسمي للاتحاد الأفريقي:

- قمة سرت (1999): اعتمدت إعلان سرت والدعوة إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي.
- قمة لومي (2000): اعتمدت القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
- قمة لوساكا (2001): صاغت خريطة الطريق لتنفيذ الاتحاد الأفريقي.
- قمة ديربان (2002): أطلقت الاتحاد الأفريقي وشهدت عقد أول قمة لرؤساء الدول والحكومات.

55 - عبدالله مجدي، "بعد حديث السيسي عنها.. ما هي معاهدة أبوجا الاقتصادية الأفريقية؟"، جريدة **الوطن**، 08 يوليو 2019، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2026، متاح على الرابط: <https://www.elwatannews.com>.

وقد دُمج عدد كبير من هياكل منظمة الوحدة الأفريقية في الاتحاد الأفريقي. وبالمثل، استمر العديد من الالتزامات الأساسية للمنظمة وقراراتها وأطرها الاستراتيجية في صياغة سياسات الاتحاد. ورغم أن بصمة منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال قوية، فإن القانون التأسيسي للاتحاد والبروتوكولات الملحقة به أنشأت عدداً كبيراً من الهياكل الجديدة، سواء على مستوى الأجهزة الرئيسية أو من خلال مجموعة من اللجان الفنية والفرعية الجديدة؛ وقد تطور العديد منها منذ عام 2002، بينما لا يزال بعضها الآخر قيد التطوير. وبموجب المادة 11 من بروتوكول القانون التأسيسي، فإن اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي وجميع مؤسساته هي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والسواحيلية وأي لغة أفريقية أخرى، في حين تقتصر لغات العمل في الاتحاد على العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

- رموز الاتحاد الأفريقي:

يتألف شعار الاتحاد الأفريقي من أربعة عناصر؛ حيث يرمز سعف النخيل على جانبي الدائرة إلى السلام، وتجسد الدائرة الذهبية الثروة والمستقبل المشرق لأفريقيا. أما خريطة أفريقيا بلا حدود داخل الدائرة الداخلية فتعني الوحدة الأفريقية، في حين ترمز الحلقات المتشابكة الحمراء الصغيرة عند قاعدة الشعار إلى التضامن الأفريقي والدماء التي سُفكت من أجل تحرير القارة.

واعتمد علم الاتحاد الأفريقي الحالي في يونيو 2010 خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات. ويظهر التصميم خريطة القارة الأفريقية باللون الأخضر الداكن فوق شمس باللون الأبيض، تحيط بها دائرة من 54 نجمة خماسية ذهبية على خلفية من حقل أخضر داكن. وترمز هذه الخلفية الخضراء إلى الأمل في أفريقيا، بينما تمثل النجوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.⁵⁶

- أهداف الاتحاد الأفريقي:

تضمنت المادة الثالثة من ميثاق الاتحاد الأفريقي تحديد أهدافه الأساسية التي بلغ عددها 14 هدفاً، وهي صياغة تعكس التطورات الحاصلة في تاريخ القارة الأفريقية، مقارنة بالهدفين الأساسيين اللذين صيغا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أ- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين البلدان والشعوب الأفريقية.

ب- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

⁵⁶ - "لمحة تاريخية عن الاتحاد الأفريقي"، الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2026، متاح على الرابط: <https://au.int/ar/history>

ج- التعجيل بتكامل القارة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

د- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.

هـ- تشجيع التعاون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ز- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح- حماية وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة.

ط- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

ي- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تكامل الاقتصادات الأفريقية.

ك- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.

ل- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات، وخاصة في مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها، وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

ومن خلال إلقاء نظرة عامة على هذه الأهداف، نجد أن كلها تقريباً تتضمن تحولاً كبيراً بمقارنتها بأهداف منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن أنها استجابت لتطلعات الشعوب الأفريقية. وأظهرت هذه الأهداف كلها بالفعل أن الاتحاد الأفريقي قد ظهر كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية، ليس كأجهزة وهيكل فحسب، وإنما بالنظر إلى الأهداف والغايات التي يسعى لبلوغها، والتي اتضح من خلالها أن هناك نية لدى رؤساء الدول الأفريقية بجعل أهداف الاتحاد تنسجم فعلياً مع آمال شعوب القارة في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم، بغية الحصول على رؤية مشتركة لأفريقيا.⁵⁷

المطلب الثاني: واقع التكامل الأفريقي

يمثل مشروع التكامل الاقتصادي حجر الزاوية في الرؤية التنموية الإفريقية، فهو استجابة استراتيجية حتمية لعالم باتت تحكمه التكتلات الإقليمية الكبرى. ورغم أن طموح الوحدة ليس وليد اليوم، بل يمتد بجذوره التاريخية إلى بدايات التفكير في حكومة قارية موحدة، إلا أن الواقع الفعلي للتكامل ما يزال يتأرجح حتى الآن؛ خطوة للأمام في مسار الضرورة الاقتصادية، وخطة للخلف بفعل عقبات البيئة المؤسسية والسياسية. ولتجاوز القراءة السطحية لهذه المشاريع، يتعين علينا الغوص عميقاً في تحليل تلك الفجوة الراهنة بين الطموحات المكتوبة والقدرة الحقيقية على إنفاذها. إذ تصطدم هذه المساعي بتباين الهياكل الإنتاجية وتفاوت مستويات النمو بين الدول الأعضاء، مما يبرز حاجة ملحة وصارمة لحكومة مؤسسية مستقلة، قادرة فعلياً على ضمان توزيع عادل للمكاسب التنموية.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA)

تتجاوز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حدود الاتفاقيات التجارية التقليدية؛ إنها مشروع تنموي متكامل الأركان يستهدف إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للقارة عبر تكامل استراتيجي شامل. يضع هذا المشروع الأسس اللازمة لإحداث ثورة صناعية وتجارية قادرة على توليد فرص العمل وجذب الاستثمارات، ليؤسس بذلك لأكبر منطقة تجارة حرة في العالم. نحن نتحدث هنا عن سوق ضخمة تربط نحو 1.3 مليار نسمة موزعين على 55 دولة من أعضاء الاتحاد الإفريقي، حيث يكمن الهدف الأساسي في صياغة تكامل اقتصادي يحسن بيئة الاستثمار ويضمن الاستغلال الأمثل لموارد القارة المتاحة.

جاءت هذه الخطوة مدفوعة برغبة جماعية لصياغة واقع أفضل للشعوب الإفريقية، وتقديم حلول مستدامة للآزمات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة التي توردق القارة، وعلى رأسها معضلة الهجرة غير الشرعية التي تستنزف طاقات الشباب وتودي بحياة الكثيرين. حتى الآن، وقعت 54 دولة على الاتفاقية، وصادقت عليها 43 دولة رسمياً عبر إيداع وثائق التصديق، مما يعكس إرادة سياسية حقيقية لتوحيد الأسواق. وتجسيدا للمادة 13 من الاتفاقية، أنشأ المؤتمر أمانة عامة للمنطقة تتخذ من العاصمة الغانية أكرا مقراً لها. وتضم قائمة الدول المصادقة كلاً من: غانا، كينيا، رواندا، النيجر، تشاد، إيسواتيني، غينيا، كوت ديفوار، مالي، ناميبيا، جنوب إفريقيا، جمهورية الكونغو، جيبوتي، موريتانيا، أوغندا، السنغال، توغو، مصر، إثيوبيا، غامبيا، جمهورية الصحراء العربية، سيراليون، زيمبابوي، بوركينا فاسو، ساو تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، الغابون، موريشيوس، جمهورية إفريقيا الوسطى، أنغولا، ليسوتو، تونس، الكاميرون، نيجيريا، مالاوي، زامبيا، الجزائر، بروندي، سيشيل، تنزانيا، كابو فيردي، المغرب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في المقابل، لم تصادق 6 دول أعضاء ترتبط بتكتلات اقتصادية إقليمية؛ ففي مجموعة شرق إفريقيا (EAC) لم توقع جنوب السودان بعد، وفي الاتحاد الجمركي لجنوب القارة (SACU) تأخرت بوتسوانا في تقديم وثيقة تصديقها. كما كشف الاجتماع التنسيق الثاني لرؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية بأروشا في 7 يونيو 2022، أن دول بنين وغينيا بيساو وليبيريا، المنتمة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، لم تنضم رسمياً بعد إلى القائمة.

مرت الاتفاقية بمحطات رئيسية بدأت بالتوقيع في مارس 2018، ثم نيل النصاب القانوني للتصديق في مايو 2019، لتتحول إلى واقع عملي بدخولها حيز التنفيذ في مطلع يناير 2021؛ وشهدت تلك الفترة انطلاق أول شحنة تجارية من غانا باتجاه جنوب إفريقيا. والتزمت الدول ككتلة موحدة بتحرير التجارة عبر إلغاء الرسوم الجمركية عن 97% من السلع، وقدمت 44 دولة بالفعل عروضها التعريفية، مما يعزز فرص الاستفادة الحقيقية من هذا التقارب الفعلي.

تفتح هذه الخطوة آفاقًا تنموية واعدة في القارة السمراء عبر تأسيس سوق مشتركة تعمق الترابط الاقتصادي، وسط توقعات بأن يصل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إلى 3.4 تريليونات دولار. غير أن بلوغ هذه الإمكانيات يتطلب إصلاحات سياسية وإجراءات حكومية جادة لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود بين الدول الموقعة. وتوقع البنك الدولي أن يسهم هذا الحراك في انتشال 30 مليون شخص من الفقر المدقع و68 مليونًا من الفقر المعتدل، مع زيادة الصادرات البينية بأكثر من 81% والصادرات الخارجية بنسبة 19% بحلول عام 2035، ما يفتح أسواقًا جديدة للمصنعين والعمال الأفارقة.

تضع الاتفاقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموائمة القانونية في مقدمة أولوياتها، تماشيًا مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 التي تعطي الأولوية للتنمية الشاملة وترتبط نمو إفريقيا بأهداف التنمية المستدامة. ويرتبط نجاح هذه الرؤية بقطاعات حيوية كالصنيع والزراعة والخدمات المالية، فضلًا عن بناء قدرات المرأة الإفريقية وحمايتها من الجهل والعنف.

ويبرز قطاع التصنيع الزراعي كأولوية قصوى كان من المفترض أن يوليها القادة أهمية كبرى لضمان الأمن الغذائي، وتجنب أزمات الأسعار الجنونية التي تعصف بسكان القارة حاليًا جراء الحرب الروسية الأوكرانية. فمن غير المنطقي أن تعتمد قارة تملك كل هذه الأراضي الخصبة على الخارج لتأمين غذائها! ويمكن تحقيق ذلك بدعم القطاع الزراعي عبر صناديق مالية حكومية تمنحه الأولوية. وهنا يمكن للمنطقة الحرة أن تلعب دورًا محوريًا في تسهيل حركة المنتجات الغذائية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، واستقرار الأسعار، وإنقاذ القارة من التبعية والمجاعات وطلب المعونات. من المؤسف أن القطاع الزراعي عانى من التهميش؛ ربما بفعل أطراف خارجية تسعى لإبقاء إفريقيا في حالة عوز مستمر، ليشغل الإنسان الإفريقي بالبحث عن قوته اليومي بدلًا من التفكير في الريادة والازدهار وحماية موارده الطبيعية الهائلة من الاستنزاف.

1. عوائق تواجه منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

تواجه التجارة البينية الإفريقية معضلة حقيقية في غياب البنية التحتية المؤهلة لتسهيل حركة النقل بين دول القارة. ورغم هذا التحدي، بدأت بعض الدول بالفعل خطوات جادة لتغيير الواقع؛ فتتزانيا، على سبيل المثال، تعمل حاليًا على إنشاء شبكة طرق بمواصفات عالية تربطها بجاراتها، وهو إنجاز كلل بحصول الرئيسة التنزانية، سامية حسن، على جائزة "بابكر إندياي" لبناء الطرقات في إفريقيا لعام 2022، ما يجعلها نموذجًا يحتم على بقية دول القارة السير على الدرب ذاته.

من جانب آخر، تفتقر مؤسسات التنمية المالية للقدرة على حشد رأس المال الخاص وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية المرتبطة بالتجارة. ولتجاوز هذا العائق، يتعين على الحكومات تخصيص صندوق مالي لدعم هذه المؤسسات، لتمكينها بدورها من ضخ السيولة في القطاعات المعنية والأكثر أهمية كالزراعة والصناعة، ومنحها الأولوية المطلقة. ومع أن البعض يرى أن الصناعة أولى بالاهتمام، إلا أن أولويات إفريقيا تفرض بوضوح تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؛ فالإنسان، بطبيعته، لا يمكنه الإنتاج أو التصنيع دون أن يؤمن غذاءه بالمقام الأول.

أخيراً، تبرز مخاوف الدول الأقل نمواً من خسارة عائدات الرسوم الجمركية وعدم تكافؤ توزيع التكاليف والفوائد. وهنا، يصبح من الضروري استكشاف تدابير وقوانين مرنة تضمن تقاسماً عادلاً للأعباء والمنافع، مما يمهّد الطريق للاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية على المدى الطويل. إن تحرير التجارة في المنطقة سيؤدي في النهاية إلى جني أرباح ملموسة، وخفض تكاليف التبادل التجاري، كما سيتيح للمستهلكين الوصول إلى مجموعة أوسع من المنتجات وبأسعار منخفضة، وفرص متكافئة للجميع.

وكخلاصة قول تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بوابة لتعزيز الوصول إلى الأسواق، ومحركاً للنمو بشكل كبير، لا سيما في مجالات الزراعة، والتصنيع، والتنمية الصناعية، والسياحة. هذا الحراك يركز على التعاون المشترك بين البلدان الإفريقية، وتحقيق التحول الاقتصادي، وصياغة علاقة مبنية على الاحترام والندية بين إفريقيا وبقية العالم.

ولكن، من أجل تحقيق التكامل والهدف المنشود لهذه الاتفاقية، يجب على الدول الإفريقية أولاً أن تعمل ككتلة واحدة لتذليل العقبات التي تواجهها. إن نبذ الخلافات الإقليمية والعمل معاً لصالح الوحدة الإفريقية هما الأساس للنظر في كيفية التعامل مع الكتل الدولية بمبدأ الربح للجانبين، ومن دون هضم للحقوق الإفريقية.

وتؤكد الإحصاءات الدولية هذا المسار؛ إذ يُتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والتجاري في إفريقيا إلى 6.7 تريليونات دولار بحلول عام 2030، ليرتفع إلى 16.12 تريليون دولار بحلول عام 2050. هذا النمو يخلق فرصة فريدة للأفراد والشركات، ويضع المنطقة ضمن أكبر المناطق التجارية في العالم، مما يجعلها محط أنظار التكتلات التجارية الأخرى.

وعند اكتمال الهدف المنشود لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية بهذه المميزات الضخمة، ستتمكن القارة أيضاً من إعادة ترسيم علاقاتها التجارية بمميزات وشروط أفضل مع القوى العظمى الأخرى، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.⁵⁸

58- شمسان عوض التميمي، "منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الفرص والآمال"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2026، متاح على الرابط: <https://studies.aljazeera.net>

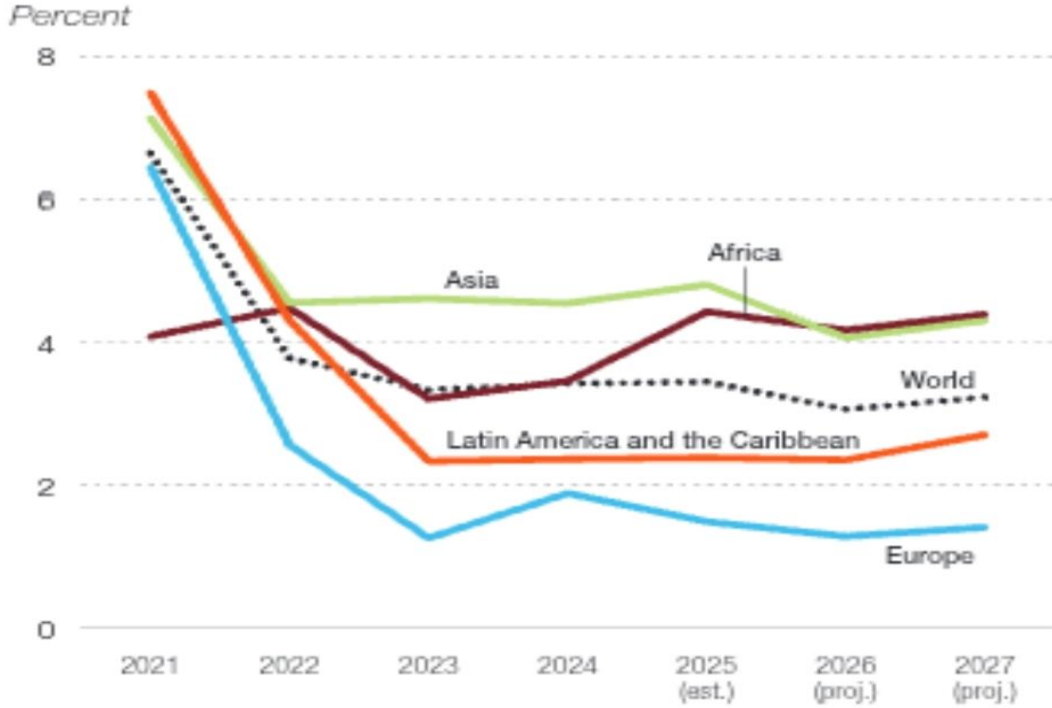
1. معدلات النمو الاقتصادية:

لم تتأثر توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بالاضطرابات التي تكتنف السياسات العالمية والتوترات التجارية المستمرة، بل حافظت على مسارها التصاعدي الإيجابي. لقد خاضت القارة اختباراً حقيقياً وضع قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المتعددة الناجمة عن التفكك الجيوسياسي تحت المجهر. ولم تكن التحديات خارجية فحسب؛ إذ فرضت الأزمات الداخلية الراهنة، من الاضطرابات الاجتماعية في مدغشقر إلى الصراعات الممتدة في السودان والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، عقبات صعبة أمام ترسيخ مكاسب الاقتصاد الكلي. وعلى الساحة الدولية، أسهمت ضبابية السياسات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها، بجانب التشرذم الجيوسياسي، في تقييد وصول القارة إلى الأسواق وتراجع التدفقات الاستثمارية نحوها. ورغم هذه الرياح الإقليمية والعالمية العاتية، أظهرت الاقتصادات الأفريقية مرونة ملحوظة تجسدت في أدائها التنموي القوي.

وتشير الأرقام إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا قد قُدِّر بنحو 4.2 في المئة في عام 2025، بارتفاع ملحوظ قدره 0.7 نقطة مئوية عن عام 2024، مما يعكس قوة الأداء الاقتصادي للقارة (الشكل 1.1). وتجاوز معدل النمو عام 2025 نظيره في العام السابق في 32 دولة من أصل 54 دولة أفريقية. ومن اللافت للنظر أن ثلاثاً من أكبر خمسة اقتصادات في القارة كانت جزءاً من هذا الانتعاش، وهي جنوب أفريقيا بزيادة 0.4 نقطة مئوية، والمغرب بـ0.6 نقطة مئوية، ومصر بنحو 1.7 نقطة مئوية. كما حققت 14 دولة أخرى قفزات في النمو تجاوزت النقطة المئوية الواحدة، تصدرتها جنوب السودان، والسودان، وليبيا، وزيمبابوي، وإثيوبيا. وجاء هذا الانتعاش في جنوب السودان وليبيا مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط، بينما انتعشت زيمبابوي وإثيوبيا بفضل نمو القطاع الزراعي. ورغم استمرار النزاع، بدأ السودان يخرج تدريجياً من الركود الاقتصادي مع إعادة فتح خطوط النقل وانتعاش الحركة التجارية في بورتسودان. في المقابل، واجهت بوتسوانا وغينيا الاستوائية انكماشاً متوقعاً؛ بسبب التراجع الطويل في إيرادات الألماس في الأولى، وتقلص إنتاج النفط في الثانية.

ومن المتوقع أن يحافظ زخم النمو في أفريقيا على قوته ليلبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.3 في المئة في عام 2026، قبل أن يتسارع إلى 4.5 في المئة في عام 2027. وتستند هذه الآفاق الواعدة إلى إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الكلي، وتدابير فعالة لتخفيف الضغوط التضخمية، وتطور الإنتاج الزراعي. كما أن التوقعات بتهدئة التوترات التجارية وإرساء السلام في الشرق الأوسط قد تسهم في تحسين سلاسل التوريد وحركة التجارة العالمية، بالتوازي مع سياسات ضبط المالية العامة التي ستمنح الحكومات مساحة أكبر للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. يذكر أن أفريقيا ضمت في عام 2025 اثني عشر اقتصاداً من بين العشرين الأسرع نمواً في العالم، وهو زخم مرشح للاستمرار طوال فترة التوقعات الممتدة بين عامي 2026 و2027.

الشكل رقم (13): نمو الناتج المحلي الأفريقي



المصدر: مجموعة بنك التنمية الإفريقي، تقرير أداء الاقتصاد الكلي في إفريقيا وآفاقه المستقبلية، كانون الثاني/يناير 2026.

يُظهر الرسم البياني الموضح في مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا مقارنةً بالمناطق الأخرى للفترة من 2021 إلى 2027، حيث تُبرز البيانات أن القارة الأفريقية حافظت على ديناميكية نمو متصاعدة بلغت ذروتها في عام 2025. وتُشير التقديرات والتوقعات الواردة إلى أن الاقتصاد الأفريقي استطاع في بعض الفترات، مثل عام 2025، تجاوز متوسط معدل نمو الاقتصاد العالمي، مما يعكس مرونة هيكلية للقارة رغم التحديات. كما يوضح الرسم استقراراً نسبياً في وتيرة النمو الأفريقي خلال الفترة المتوقعة (2026-2027)، حيث تتجه المعدلات نحو التقارب مع أداء الاقتصاد الآسيوي، مما يعزز الرؤية القائلة بأن التكامل الاقتصادي يمثل رافعة حقيقية لضمان استمرارية هذا الأداء التنموي

2. معدلات التضخم :

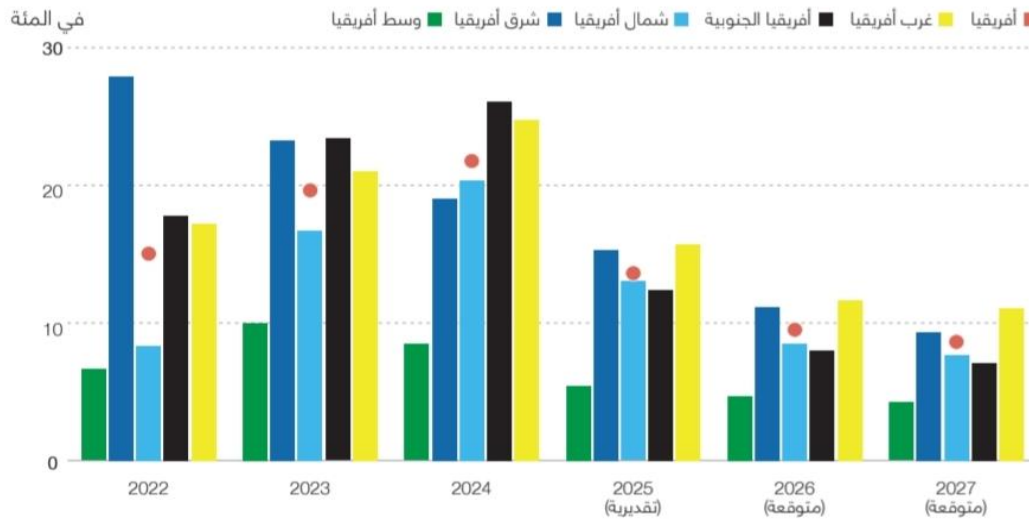
تشير التوقعات الاقتصادية إلى تراجع مرتقب في معدلات التضخم بأفريقيا على المدى المتوسط، لتهدأ دون حاجز 10 في المئة للمرة الأولى منذ عام 2020. ومن المنتظر أن ينخفض متوسط التضخم في القارة إلى 9.5 في المئة عام 2026 ثم إلى 8.6 في المئة عام 2027، بعد أن بلغ نحو 13.6 في المئة في عام 2025. ويعود هذا المسار التنازلي إلى عوامل عدة،

أبرزها تحسن قيم العملات المحلية، وانفراجة إمدادات الأغذية بفضل الظروف المناخية المواتية، إلى جانب انخفاض أسعار النفط والطاقة؛ وهي عوامل ستسهم أيضاً في كبح التضخم المستورد في المنطقة.

ورغم أن التقديرات العامة للتضخم لم تتغير مقارنة بالتحديث الصادر في نوفمبر 2025 ضمن تقرير أداء الاقتصاد الكلي وتوقعاته في أفريقيا، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة تظهر عند التدقيق في أرقام المناطق (الشكل 14) والبلدان (الشكل 15). في شمال أفريقيا مثلاً، انخفض التضخم التقديري لعام 2025 (13.0 في المئة) والمتوقع لعام 2026 (8.5 في المئة) بواقع 0.2 و 0.9 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بالتحديث المذكور. وسجلت ليبيا المراجعة النزولية الأكبر بواقع 0.9 نقطة مئوية (لينخفض من 2.5 في المئة إلى 1.6 في المئة)، تلتها الجزائر بتراجع قدره 0.5 في المئة (لينخفض من 3.5 في المئة إلى 3.0 في المئة).

أما الانخفاض الأبرز في توقعات عام 2026 فكان من نصيب مصر، حيث تراجع التقدير من 14.1 في المئة إلى 12.6 في المئة. ورغم هذا التحسن في التوقعات المصرية، سيظل التضخم متمسكاً بمستويات تتجاوز 10 في المئة على المدى المتوسط في أكبر اقتصادات المنطقة، ما يعكس التأثيرات القوية والمستمرة لضعف العملة المحلية والعجز الكبير نسبياً في المالية العامة.

الشكل رقم (14): ديناميات التضخم بحسب المنطقة الأفريقية 2022-2027.



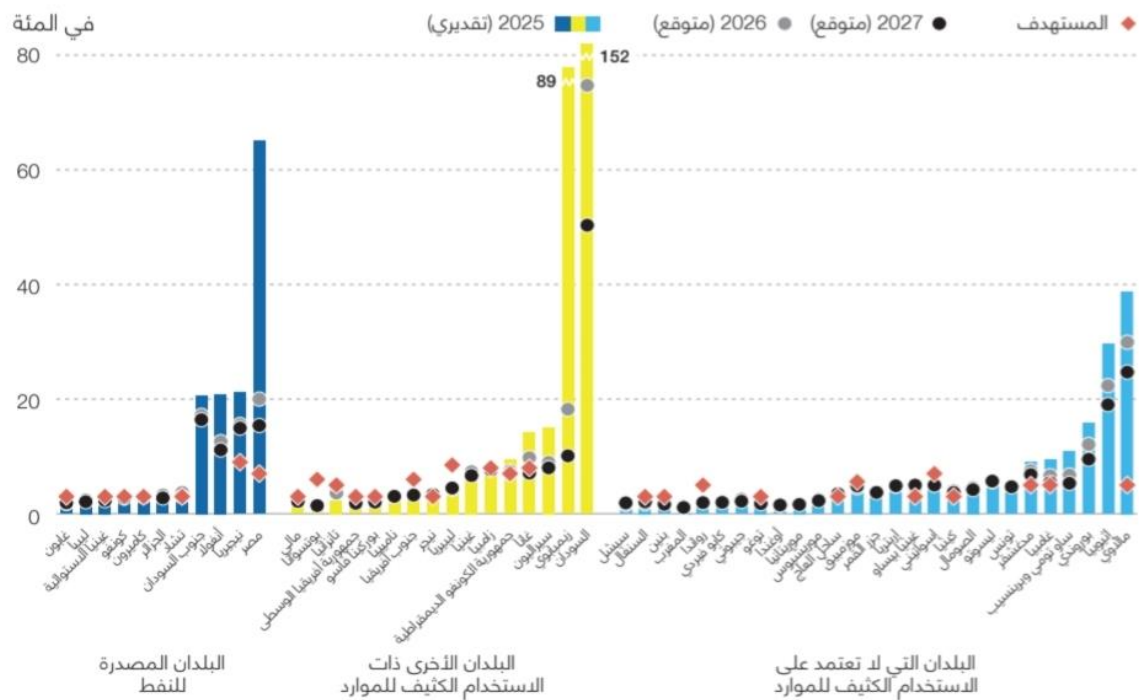
المصدر: مجموعة بنك التنمية الإفريقي، تقرير أداء الاقتصاد الكلي في إفريقيا وآفاقه المستقبلية، كانون الثاني/يناير 2026

يكشف "الشكل 14" عن مسار ديناميكيات التضخم في المناطق الأفريقية للفترة 2022-2027، حيث يتضح اتجاه عام نحو التراجع التدريجي في معدلاته على مستوى القارة. فبعد أن سجل التضخم مستويات مرتفعة، تشير التقديرات والتوقعات إلى انخفاض المتوسط من 9.5% في عام 2026 ليصل إلى 8.6% في عام 2027. ويعود هذا التراجع إلى عوامل متعددة؛ أبرزها تحسن قيمة العملات المحلية، وانتعاش الإمدادات الغذائية بفضل الظروف المناخية المواتية، إلى جانب انخفاض

الفصل الثاني : تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي من التجربة الاوروبية

أسعار النفط والطاقة. ورغم هذا التحسن العام، يظل التضخم في بعض أكبر اقتصادات المنطقة، مثل مصر، مستمراً في خانة الأحاد المزدوجة فوق حاجز الـ 10% على المدى المتوسط، مما يعكس التأثيرات المستمرة لتراجع العملة المحلية والعجز المالي.

الشكل رقم (15): تضخم الاسعار الاستهلاكية لفترة 2025-2027.



المصدر: مجموعة بنك التنمية الإفريقي، تقرير أداء الاقتصاد الكلي في إفريقيا وآفاقه المستقبلية، كانون الثاني/يناير 2026

حيث يوضح الشكل تبايناً حاداً في معدلات التضخم بين الدول الأفريقية يعود أساساً إلى طبيعة هيكلها الاقتصادي. ففي كفة، تبرز الدول المصدرة للنفط وبعض البلدان المعتمدة بكثافة على الموارد كمناطق تسجل قفزات تضخمية قياسية، بلغت مستويات استثنائية في السودان وزيمبابوي لتتجاوز 80% و150%. وفي الكفة الأخرى، تظهر المجموعة غير المعتمدة على كثافة الموارد استقراراً نسبياً ملحوظاً، وتوافقاً أكبر مع الخطوط المستهدفة باللون الأحمر. هذا الانقسام يشير بوضوح إلى أن ارتهان الاقتصادات الأفريقية للمواد الأولية يتركها مكشوفة أمام تقلبات الأسعار، مقارنة بالدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

3. معدلات سعر الصرف :

سجلت معظم العملات الأفريقية ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار صرفها مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2025، مدفوعة بظلال عدم اليقين التي خيمت على السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة.

ولم يكن هذا الصعود محدوداً؛ إذ يعكس الشكل 2.1 تحسناً واسع النطاق في القارة. ويعود التراجع في قيمة العملة الأمريكية بالدرجة الأولى إلى تفاقم حالة الضبابية الاقتصادية هناك، ما أدى إلى هبوط مؤشر الدولار بنحو 6.5 في المئة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر من عام 2025. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر صرف 28 عملة أفريقية مقابل الدولار، في حين تراجعت قيم 21 عملة أخرى. واللافت أن تراجع الدولار استمر حتى بعد أن بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة في أيلول/سبتمبر 2025، وذلك تحت وطأة الانكماش في أسواق العمل واستمرار ضبابية المشهد الاقتصادي.

إلى جانب هذه الأجواء العالمية، لعبت العوامل المحلية المواتية دوراً بارزاً في دعم عملات محددة؛ فالسيدي الغاني، على سبيل المثال، ارتفع بنسبة 13 في المئة مستفيداً بشكل أساسي من نمو تدفقات النقد الأجنبي بفضل أسعار الذهب والكاكاو المواتية. وعززت هذه المكاسب موقع غانا الخارجي، ليرتفع احتياطيتها الدولي إلى نحو 11 مليار دولار (ما يوازي 9 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2025) بعد أن كان 6.8 مليار دولار في نهاية عام 2024. كما انتعج السيدي أيضاً من تشديد السياسة النقدية وضبط أوضاع المالية العامة.

على الجانب الآخر، شهدت بلدان عدة استمراراً في تراجع قيمة عملاتها مقابل الدولار، وإن تباطأت وتيرة هذا الهبوط بشكل ملحوظ في عام 2025. وجاءت زيمبابوي في الصدارة بتراجع بلغ 45.7 في المئة، تلتها مصر بنسبة 38.3 في المئة، ثم السودان بنسبة 12.3 في المئة، ونيجيريا بنسبة 5.5 في المئة. وفي السودان، استمر هبوط سعر الصرف نتيجة غياب الاستقرار السياسي لفترة مطولة، وما استتبعه من تقلص إيرادات التصدير واحتياطي العملات الأجنبية، مما شكل ضغطاً تنازلياً واضحاً على الجنيه السوداني. واصلت النيرة النيجيرية هي الأخرى التراجع وسط أوجه الضعف الهيكلية المستمرة وضعف موقع البلاد الخارجي؛ حيث أدى الاعتماد الكبير على صادرات النفط، في ظل تراجع أسعاره العالمية، إلى عدم تناسق بين العرض والطلب في النافذة الرسمية للعملات الأجنبية، فضلاً عن التضخم المستمر الذي ساهم في هذا التراجع. أما في مصر، فقد عزي الهبوط المستمر في سعر صرف العملة المحلية أساساً إلى الاحتياجات الكبيرة للتمويل الخارجي واستمرار تيسير السياسة النقدية. وفي إثيوبيا، سجل البير تراجعاً بنسبة 72 في المئة في عام 2025 مقارنة بـ 47.1 في المئة في عام 2024، ما يعكس حركة تصحيحية لسعر الصرف بعد الانتقال إلى سعر صرف السوق في تموز/يوليو من عام 2024.⁵⁹

المطلب الثالث: آفاق و تحديات تطبيق معايير التقارب في منطقة التجارة الحرة الأفريقية

يكشف تحليل الإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA في المطلب الأول، ومعه قراءة واقع الأداء الاقتصادي ومؤشرات النمو والتضخم في المطلب الثاني، عن حقيقة لا يمكن تجاوزها: التكامل الأفريقي لن يتحقق بمجرد فتح الحدود أمام البضائع. المسألة أعمق، إذ تتطلب تقارباً هيكلياً ومالياً حقيقياً يربط بين الدول الأعضاء.

وتأسيساً على هذا التشخيص لواقع تنموي بالغ التعقيد، يأتي هذا المطلب ليستشرف الآفاق المستقبلية لتطبيق معايير تقارب اقتصادي تستلهم تجربة الاتحاد الأوروبي، مع تقييم مدى قابلية هذه المعايير للتكيف مع التحديات الهيكلية والتباينات الحادة التي تصبغ الاقتصادات الأفريقية. والغاية في النهاية هي تحديد المسارات الممكنة نحو تحقيق تكامل اقتصادي ونقدي أكثر استدامة.

الفرع الأول: معوقات التكامل النقدي والمالي في إفريقيا

يمثل التكامل النقدي والمالي المرحلة الأكثر طموحاً وتعقيداً في مسار الوحدة الاقتصادية الإفريقية، لكنه يصطدم بواقع يتسم بتباين حاد بين الدول الأعضاء. فالمسألة لا تتوقف عند مجرد ربط الأسواق؛ بل تتطلب تقارباً جوهرياً في السياسات النقدية والمالية، وهو ما تفتقده القارة حالياً نتيجة معوقات هيكلية ومالية تفرضها التحديات الراهنة.

بينما تسعى الدول الإفريقية لتحقيق نمو مستدام، تقف ضائقة الديون المستمرة وارتفاع تكاليف التمويل حائلاً أمام قدرتها على توجيه استثمارات مشتركة في البنية التحتية. هذا الوضع يترك الاقتصاد الإفريقي هشاً أمام الصدمات الخارجية، ومقيداً بتناقض السياسات النقدية الوطنية التي تعيق أي مساعٍ نحو استقرار نقدي قاري موحد، وتتمثل المعوقات فيما يلي :

- يفترض معيار استقرار الأسعار، كشروط ماستريخت مثلاً، الحفاظ على تضخم منخفض ومستقر، لكن الواقع على الأرض يقول عكس ذلك؛ فقد واجهت مصر ونيجيريا، وهما أكبر اقتصادين في القارة، معدلات تضخم تجاوزت 7.6% خلال عام 2025. هذا التباين الحاد في الأسعار يجعل فكرة تطبيق سياسة نقدية موحدة في الوقت الراهن أمراً أشبه بالمستحيل، لأن تفاوت وتيرة التضخم يلتهم فرص التقارب النقدي المنشود.
- في الوقت نفسه، تتعثر معايير الانضباط المالي والسيطرة على الديون العامة بشكل واضح، إذ تشير التقارير إلى وجود 7 دول إفريقية تغرق في ضائقة ديون مستمرة، مما يجردّها من القدرة على الالتزام بالقواعد المالية الصارمة. ويزيد الطين بلة ارتفاع تكاليف التمويل؛ فعندما تصل عوائد السندات الكينية إلى 7.875% لشريحة 7 سنوات و9.25% لشريحة 10 سنوات، يصبح الحديث عن استدامة مالية تناسب متطلبات الاتحاد النقدي مجرد حبر على ورق.
- أما الاستقرار المالي وتدفقات رؤوس الأموال فتبدو هشاشتها واضحة، رغم أن التكامل النقدي يتطلب بيئة مستقرة تحمي سعر الصرف. وبسبب ضعف الطلب العالمي، هوت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا بنسبة 42% خلال

النصف الأول من عام 2025، وهذا التراجع الحاد يعكس مدى تأثير الاقتصادات المحلية بالصدمات الخارجية، ويجعل "الاستقرار المالي المشترك" هدفاً بعيد المنال في ظل تقلبات رؤوس الأموال العنيفة.

- أخيراً، يقف الإنفاق غير الإنتاجي عائفاً حتماً أمام التنمية، فالتقارب الاقتصادي الفعلي يربط بين نمو الاقتصاد واستقرار نصيب الفرد من الناتج المحلي. لكن النزاعات المسلحة في منطقة الساحل والقرن الإفريقي التهمت هذه الفرص، وتسببت في خفض نصيب الفرد بنحو 15% خلال خمس سنوات فقط، بعدما تحولت الموارد الشحيحة نحو التسلح والإنفاق العسكري بدلاً من المشاريع التنموية، مما خلق فجوة هيكلية عميقة يصعب تجسيرها بين الدول الأعضاء.⁶⁰

الفرع الثاني: الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية⁶¹

إن المضي قدماً نحو تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي في إفريقيا ليس مجرد مسألة فنية أو حزمة من الترتيبات الإدارية، بل هو تحدٍّ معقد يمتد ليشمل أبعاداً سياسية ومؤسسية عميقة استُخلصت من التجارب الدولية.

يأتي الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة كأولى الأولويات في هذا المسار؛ إذ تثبت التجارب أنه لا يمكن بناء تكتل فعال في بيئة يمزقها الصراع. النزاعات المسلحة لم تدمر مسارات التنمية فحسب، بل شلت فاعلية الأنظمة السياسية، مما يجعل التداول السلمي للسلطة وترسيخ الحكم الجيد شرطين لا غنى عنهما لنجاح أي جهد تكاملي.

بالتوازي مع ذلك، يتطلب النجاح تحولاً جذرياً في آليات العمل المشترك. هذا يعني الانتقال من مرحلة الاعتماد على "مؤتمرات القمة" إلى بناء مؤسسات إقليمية قوية، تملك صلاحيات فعلية في الرقابة المالية وتنسيق السياسات، وتضم هيئات تحكيم مستقلة قادرة على فض النزاعات بعيداً عن ضغوط السلطات التنفيذية للدول الأعضاء.

وفيما يخص ترتيب الأولويات الاقتصادية، تفرض الدروس المستفادة التركيز على التكامل الإنتاجي قبل الانخراط في التكامل النقدي. الخطوة المنطقية هنا هي هيكلة الصناعات المحلية، توحيد التشريعات، والاستثمار في البنية التحتية المشتركة لخلق قاعدة اقتصادية صلبة.

ولأن التكتلات الناجحة لا تستمر بتهميش الضعفاء، يصبح من الضروري إقرار سياسات تعويضية تضمن توزيعاً عادلاً للمكاسب. هذه السياسات تحمي الدول الأقل نمواً وصناعاتها الوطنية الناشئة من وطأة المنافسة غير المتكافئة داخل التكتل.

60 - مجموعة بنك التنمية الإفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 24:23.

61 -عباسة عبد العزيز، *التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا - المعوقات والآفاق -*، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2020/2021، ص 63-71.

أخيراً، لن يكتب النجاح لهذا المشروع إذا ظل حكراً على الحكومات؛ فالتكامل يستلزم إشراكاً فاعلاً للقطاع الخاص والمجتمع المدني كأدوات ضغط وحماية للمصالح الاقتصادية، بالتزامن مع دمج القطاعات غير المنظمة في عجلة النشاط الاقتصادي الرسمي.

الفرع الثالث: النتائج والتوصيات .

1. النتائج

- إن التحدي الأكبر الذي يواجه التكامل الإفريقي ليس تقنياً فحسب، بل هو تحدٍ مؤسسي هيكلي ناتج عن غياب الإرادة السياسية الحقيقية وتفشي النزاعات التي أدت إلى جمود المسارات التنموية.
- أثبتت التجربة أن الاعتماد الكلي على "مؤتمرات القمة" دون وجود مؤسسات إقليمية تمتلك صلاحيات تنفيذية ورقابية مستقلة قد أدى إلى فقدان فاعلية القرارات المتخذة.
- يُعد "التكامل الإنتاجي" هو المتطلب السابق لأي نجاح في التكامل النقدي؛ حيث أدى غياب الهياكل الصناعية المتكاملة إلى عجز الدول عن تحقيق قيمة مضافة محلية.
- أظهر التحليل وجود فجوة كبيرة في توزيع المنافع، حيث تؤدي السوق المفتوحة دون "سياسات تعويضية" إلى إلحاق الضرر بالدول الأقل نمواً وتكريس التفاوت التنموي.
- تُشير التوقعات للفترة (2026-2027) إلى وجود مسار تضخمي نزولي مدفوع باستقرار العملات المحلية، وهو ما يمثل نافذة فرصة اقتصادية هامة يجب استغلالها لتعزيز النمو.
- يظل القطاع غير المنظم عائقاً أمام التنمية، مما يستوجب استيعابه ودمجه في الاقتصاد الرسمي لضمان شمولية السياسات التنموية.

2. التوصيات

- تفعيل الحوكمة المؤسسية: ضرورة التحول من الاعتماد على "مؤتمرات القمة" إلى بناء هيئات إقليمية مستقلة تمتلك صلاحيات فعلية للرقابة وفض النزاعات بعيداً عن ضغوط السلطات التنفيذية.
- أولوية التكامل الإنتاجي: يجب أن تتوجه الاستثمارات نحو البنية التحتية المشتركة (النقل والطاقة) وتوحيد التشريعات التجارية لتهيئة قاعدة اقتصادية صلبة قبل السعي نحو الوحدة النقدية.
- اعتماد سياسات تعويضية: وجوب تبني آليات دعم مالي وتقني للدول الأقل نمواً داخل الكتلة، لحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة غير المتكافئة وضمان استدامة الالتزام الجماعي.
- تعزيز المشاركة التشاركية: إدماج القطاع الخاص والمجتمع المدني كقوى دافعة للتكامل، مع ضرورة تقنين واستيعاب القطاعات غير المنظمة لضمان شمولية الأداء الاقتصادي.

- استغلال المسارات التضخمية للنمو: اغتنام فرصة المسار النزولي للتضخم المتوقع للفترة (2026-2027) لتعزيز معدلات النمو الإقليمي وتحفيز الاستثمار.
- تعزيز المرونة الاقتصادية: العمل على تقوية الهياكل الاقتصادية الوطنية لزيادة قدرتها على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية.

خلاصة الفصل الثاني

تؤكد هذه الدراسة أن مسار التكامل الأفريقي، برغم زخم مبادراته ومشاريع أجندة 2063، لا يزال يصطدم بعقبات بنيوية وهيكلية تحول دون تحقيق الطموحات المرجوة. وعند مقارنة هذا المسار بالتجربة الأوروبية، يتضح أن المعضلة الحقيقية لا تكمن في غياب الإرادة السياسية، بل في غياب آليات الانضباط الاقتصادي الصارمة؛ ونقصد هنا "معايير التقارب" التي أثبتت فاعليتها تاريخياً في ضبط الاستقرار النقدي والمالي داخل أوروبا.

بناءً على هذه الرؤية، يبدو جلياً أن إنعاش التكامل الأفريقي لن يتحقق عبر استنساخ التجارب الجاهزة، بل يتطلب ابتكار أدوات ضبط تلائم خصوصية القارة وتحدياتها الذاتية. البداية الحقيقية تنطلق من بث الروح في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وتحويلها إلى واقع ملموس، تليها خطوة حاسمة تتمثل في تنسيق السياسات المالية والنقدية لضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء. إن الانتقال من عقلية "التخطيط النظري للتكامل" إلى ممارسة "التكامل القائم على المعايير" هو الجسر الوحيد العابر نحو المستقبل؛ الجسر الذي سينقل التكتلات الأفريقية من مجرد كيانات ورقية إلى أقطاب اقتصادية قارية فاعلة ولها وزنها في الساحة الدولية.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الرحلة البحثية، وبعدما تعمقنا في الأطر النظرية للتكامل الاقتصادي وعقدنا مقارنة حية بين واقع القارة الأفريقية والدروس المستفادة من التجربة الأوروبية، يمكننا القول بثقة إن هذه المذكرة قد بلغت غايتها وأجابت عن إشكالياتها المحورية. لقد كشف التحليل بوضوح أن محاولة إسقاط "معايير التقارب" الأوروبية كما هي وتطبيقها على البيئة الأفريقية الحالية لا تعكس الواقع الاقتصادي المعاش، بل تتجاهل فجوات بنيوية عميقة لا يمكن التغاضي عنها.

إن الخلاصات التي انتهى إليها الفصل الأول، مدعومةً بالتشخيص العملي الذي قدمه الفصل الثاني، تثبت أن العبور نحو تكامل أفريقي حقيقي لا يمر عبر استنساخ قوالب جاهزة. الطريق الفعلي يتطلب بناء مسار فريد ينطلق من أولويات القارة ذاتها ويحاكي احتياجاتها. ومن هنا، تأتي التوصيات المقترحة في هذه الدراسة لتقدم حزمة إجرائية متكاملة تضع صناع القرار في أفريقيا أمام مسؤولية مباشرة: الانتقال من التنظير إلى سياسات تنفيذية تراعي الخصوصية الاقتصادية لكل تكتل إقليمي.

ومع ذلك، لا تنتهي القصة هنا. تترك هذه المذكرة الباب موارباً أمام الأبحاث المستقبلية لمواصلة التنقيب في آليات تكامل بديلة، آليات قد تولد من رحم الواقع وتصنع حلولاً عملية تتجاوز حدود النماذج التقليدية المعقد، ومن هنا نستنتج أهم النتائج والتوصيات :

النتائج:

- إن التحدي الأكبر الذي يواجه التكامل الإفريقي ليس تقنياً فحسب، بل هو تحدٍ مؤسسي هيكلي ناتج عن غياب الإرادة السياسية الحقيقية وتفشي النزاعات التي أدت إلى جمود المسارات التنموية.
- أثبتت التجربة أن الاعتماد الكلي على "مؤتمرات القمة" دون وجود مؤسسات إقليمية تمتلك صلاحيات تنفيذية ورقابية مستقلة قد أدى إلى فقدان فاعلية القرارات المتخذة.
- يُعد "التكامل الإنتاجي" هو المتطلب السابق لأي نجاح في التكامل النقدي؛ حيث أدى غياب الهياكل الصناعية المتكاملة إلى عجز الدول عن تحقيق قيمة مضافة محلية.
- أظهر التحليل وجود فجوة كبيرة في توزيع المنافع، حيث تؤدي السوق المفتوحة دون "سياسات تعويضية" إلى إلحاق الضرر بالدول الأقل نمواً وتكريس التفاوت التنموي.
- تُشير التوقعات للفترة (2026-2027) إلى وجود مسار تضخمي نزولي مدفوع باستقرار العملات المحلية، وهو ما يمثل نافذة فرصة اقتصادية هامة يجب استغلالها لتعزيز النمو.
- يظل القطاع غير المنظم عائقاً أمام التنمية، مما يستوجب استيعابه ودمجه في الاقتصاد الرسمي لضمان شمولية السياسات التنموي

التوصيات:

- تفعيل الحوكمة المؤسسية: ضرورة التحول من الاعتماد على "مؤتمرات القمة" إلى بناء هيئات إقليمية مستقلة تمتلك صلاحيات فعلية للرقابة وفض النزاعات بعيداً عن ضغوط السلطات التنفيذية.
- أولوية التكامل الإنتاجي: يجب أن تتوجه الاستثمارات نحو البنية التحتية المشتركة (النقل والطاقة) وتوحيد التشريعات التجارية لتهيئة قاعدة اقتصادية صلبة قبل السعي نحو الوحدة النقدية.
- اعتماد سياسات تعويضية: وجوب تبني آليات دعم مالي وتقني للدول الأقل نمواً داخل الكتلة، لحماية صناعاتها الناشئة من المنافسة غير المتكافئة وضمان استدامة الالتزام الجماعي
- تعزيز المشاركة التشاركية: إدماج القطاع الخاص والمجتمع المدني كقوى دافعة للتكامل، مع ضرورة تقنين واستيعاب القطاعات غير المنظمة لضمان شمولية الأداء الاقتصادي.
- استغلال المسارات التضخمية للنمو: اغتنام فرصة المسار النزولي للتضخم المتوقع للفترة (2026-2027) لتعزيز معدلات النمو الإقليمي وتحفيز الاستثمار
- تعزيز المرونة الاقتصادية: العمل على تقوية الهياكل الاقتصادية الوطنية لزيادة قدرتها على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية.

- إبراهيم أحمد عرفات وحسين سيد ربيع، "التكتلات الاقتصادية.. مقارنة نظرية لفلسفة التكامل الاقتصادي"، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 01 مارس 2009.
- أحمد غزال، نظريات التكامل والاندماج الدولي، مطبوعة دروس، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- أمينة حمداني، "التنمية في إفريقيا: من خطة عمل لاغوس 1980 إلى الأجندة الإفريقية 2063"، مجلة الدراسات الحقوقية، 2022.
- أنس المرزوقي، "مراحل بناء الاتحاد الأوروبي"، موقع الحوار المتمدن، 2014.
- أنمار نزار الدروبي، "التكتلات الاقتصادية ودوافعها"، مركز الشهيد الخامس للدراسات والبحوث، 2025.
- أنس نوار ومحمد العيونس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2021.
- إسلام نوار ومحمد العيونس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية – دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة ماستر، 2021.
- الهيئة العامة للاستعلامات، "الاتحاد الأوروبي"، 2020 (تحديث 2025).
- بلعزوز بن علي، الاستراتيجيات التنموية والتكامل الاقتصادي في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- بشير الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، 2004.
- ببيرو شينغاري، "ما أسرع الاقتصاديات الأوروبية نمواً في 2026؟"، Euronews، 2026.
- بن عزوز محمد، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، 2015.
- تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية 1963، موقع العربي الجديد.
- جريدة الصباح نيوز، "مؤشرات على تدهور آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو"، 2026.
- جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، محاضرة: مؤتمرات الجامعة الأفريقية خارج أفريقيا.
- حملاوي مهتور، "مفهوم التكامل المعرفي بين حتمية الانفتاح وضرورة التأصيل"، مجلة سلسلة الأنوار، 2023.
- حيزية هادف، "التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2013.
- حمداني محمد علي الأمين، "التطور التاريخي للجامعة الأفريقية (1900-1945م)", مجلة تاريخ العلوم، 2017.
- خفية قصيوري، التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي، مذكرة ماستر، 2016.
- عبد الحليم الحمزة، دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، 2012.
- عبد الجليل هويدي، التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، 2022.
- عبد الكريم قرين، "اليقظة الأفريقية في منتصف القرن العشرين"، مجلة العلوم الإنسانية، 2020.
- عبدالله مجدي، "ما هي معاهدة أبوجا الاقتصادية الأفريقية؟"، جريدة الوطن، 2019.
- عباس عبد العزيز، التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، مذكرة ماستر، 2021.

- السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، 2012.
- سيليني يوسف إسلام، آفاق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماستر، 2018.
- شمسان عوض التميمي، "منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
- صندوق النقد الدولي، الآفاق الاقتصادية الإقليمية: أوروبا، 2026.
- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، 2004.
- محمد الصالح أوصيف وفطيمة مشتر، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على اقتصاد الاتحاد الأوروبي، 2023.
- كاست علي، التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، 2009.
- مختار الطاهر كرفاع، "فكرة الوحدة الأفريقية وتطورها التاريخي"، مجلة الجامعة، 2013.
- محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، 2010.
- منير الحمش، "التكامل الاقتصادي"، الموسوعة العربية، 2002.
- مفروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، ماجستير، 2013.
- موسوعة الجزيرة، "تعرف على معاهدة روما نواة الاتحاد الأوروبي".
- مجموعة بنك التنمية الأفريقي، أداء الاقتصاد الكلي في أفريقيا وآفاقه المستقبلية، 2026.
- ندى بوشعير، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، 2022.
- الهيئة العامة للاستعلامات، الاتحاد الأوروبي، 2020.

مصادر أجنبية

- Euro Area GDP Growth Rate, Trading Economics.
- Eurostat2026، بيانات التضخم في منطقة اليورو،
- Trading Economics، معدل التضخم في منطقة اليورو
- Trading Economics، الغاز الطبيعي الأوروبي
- Ohaedbenabid، شروط التكامل الاقتصادي، Scribd